التمويل والتنمية

يونيو ٢٠٢٢

براساد وهيمنة الدولار
صفحة ١٢

سلاح العقوبات
صفحة ٢٠

شيتي يكتب عن تكافؤ الفرص صفحة ٣٨

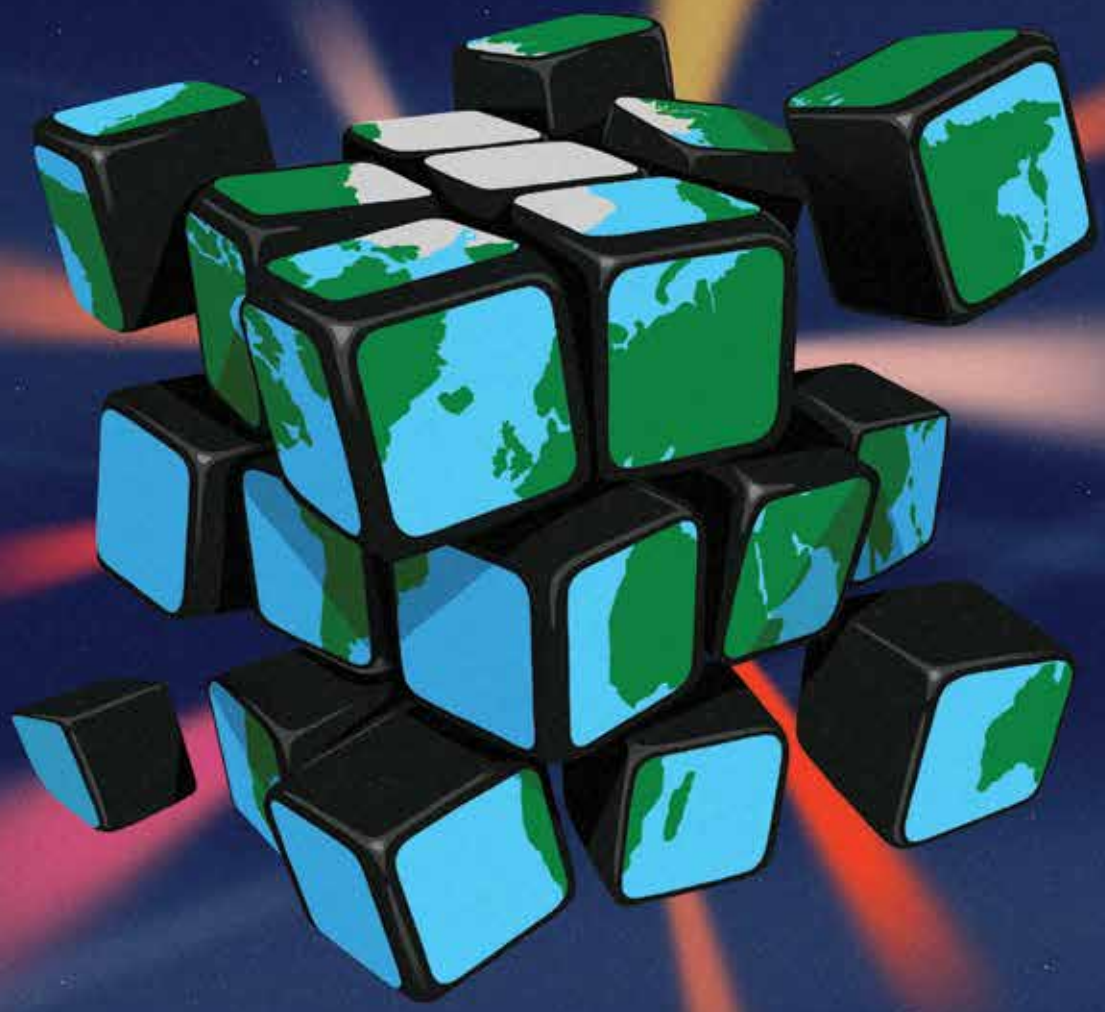

لغز الاقتصاد الجغرافي

صُنع السياسات في عالم أكثر تشتتا

صندوق النقد الدولي

المحتويات

إذا ما بدأت طبقات البيئة الجغرافية–السياسية في التفكك فسيتعين علينا مد المزيد من الجسور، لا القليل منها.

عالم أكثر تشتتا

٤ **مواجهة عاصفة هوجاء ممتدة**
علينا رأب الصدوع المتزايدة وإعادة تنشيط تعددية الأطراف لخدمة المصالح الجماعية ومصالح البلدان بمزيد من الفعالية
ثارمان شانموغاراتنام

١٠ **تحول جذري في البيئة الجغرافية–السياسية**
العالم في حاجة أكبر، لا أقل، إلى صندوق النقد الدولي في ظل تنامي حالة التشتت
بيير–أوليفييه غورينشا

١٢ **استمرار السطوة**
الدولار الأمريكي قد يتعرض لكبوة، ولكنه سيواصل إحكام سيطرته على العالم
إسوار براساد

١٦ **الاضطرابات ودروس من التاريخ**
من رحم الأزمات تولد الفرص، ولكن بطريق غير مباشر
باتريشيا كلافن

٢٠ **سلاح العقوبات**
العقوبات الاقتصادية تنشأ عنها صدمات عالمية أكبر من أي وقت مضى ويسهل تجنبها.
نيكولاس مولدر

٢٤ **هل يظل التضخم مرتفعا؟**
تتوقف الإجابة على توزيع الصدمات في الاقتصاد وطبيعة استجابة البنوك المركزية
روشير أغاروال ومايلز كيمبول

٣٢ **اقتصاد الإقناع في السلم والحرب**
زيادة خدمة الإنترنت بتقنية الشبكات عريضة النطاق للأجهزة المحمولة وتقدم وسائل التواصل الاجتماعي يعيدان تشكيل أساليب خوض الحروب
سيرغيه غوروييف

٥٦ **حتمية الطاقة الجديدة**
الغزو الروسي لأوكرانيا يلقي الضوء على الأزمة والفرصة السانحة لتحويل مصادر الطاقة
غيرنوت واغنر

التمويل والتنمية
التمويل والتنمية
مجلة فصلية تصدر عن صندوق النقد الدولي
يونيو ٢٠٢٢ | العدد ٥٩ | الرقم ٢

وفي هذا العدد أيضا

٣٨ **ضمان تحقيق الحلم الأمريكي**
توجيه البرامج نحو مرحلة الطفولة هو أفضل السبل لزيادة الحراك الاقتصادي الصاعد
راج شيتي، وناثانيال هِنْدرِن

٤٢ **كوفيد-١٩ والثقة بين الشباب**
سوء إدارة الصحة العامة والكوارث الأخرى يؤدي إلى تآكل ثقة الشباب في الساسة لسنوات
سيفات أكسوي وباري آيكنغرين وأوركون ساكا

٤٦ **الجائحة والدرس الذي تلقنه المعلمون**
الوسائل المبتكرة للتعليم من بعد يمكن أن تعوض خسائر التَّعَلُّم أثناء إغلاق المدارس
نوام أنغريست

٥٠ **فجوة المهارات الأساسية**
تحقيق أهداف التنمية المستدامة أمر مستحيل ما لم تتوافر المهارات الأساسية للجميع حول العالم، وهو هدف لا يزال بعيدا
إيريك هانوشيك ولودجر ووسمان

أبواب ثابتة

٢٨ تأمل معي
الحرب تشعل أزمة الغذاء
ثلاث أزمات مجمعة — الصراع وكوفيد وتغير المناخ — تفضي إلى أزمة أخرى هي الجوع.
أندرو ستانلي

٣٠ مقهى الاقتصاد
الاستثمار في اللاجئين
جيوفاني بيري يقول إن المهاجرين الأوكرانيين يمكن أن يصبحوا مكسبا في مقراتهم الجديدة، لا عبئا عليها

٣٤ شخصيات اقتصادية
الاستمرار حتى النهاية
كريس ويليش يقدم لمحة عن شخصية **ميليسا ديل**، من جامعة هارفارد، وهي أول من استخدم طرقا جديدة للكشف عن موروثات الماضي

٥٤ عودة إلى الأسس
امتداد سلاسل الإمداد
الجائحة أعادت إشعال الجدل بشأن خطوط التجميع العالمية الممتدة في جميع أرجاء العالم
دييغو سيرديرو ونيلز-جاكوب هانسن

٥٩ استعراض الكتب
مروج القمح: كيف أعاد القمح الأمريكي تشكيل العالم، سكوت رينولدز نيلسون

٦٠ أوراق العملة
تَمْكين المبدعين
الرموز غير القابلة للاستبدال فتحت أبواب عالم جديد قد يكون مربحا للفنانين في الاقتصادات النامية
أناليسا بالا

عالم أكثر تشتتا

هذا الالتقاء النادر بين القوى الجغرافية–السياسية والاقتصادية والتكنولوجية الذي يواجه العالم اليوم قد تظل أصداؤه تتردد على مدى أجيال. فالحرب تقحمنا في فترة محفوفة بإعادة المواءمة الجغرافية–السياسية، والانقطاعات في الإمداد، وانعدام أمن الغذاء والطاقة، ومزيد من التقلبات في الأسواق المالية. ومن شأن هذه الصدمات أن تهز الاستقرار الاجتماعي والسياسي في بعض البلدان بينما تضعف قدرة العالم على مواجهة أبرز تحد على المدى الطويل، ألا وهو تغير المناخ.

فيصف بيير–أوليفييه غورينشا من صندوق النقد الدولي تحولا جغرافيا–سياسيا مفاجئا يكشف عن تصدعات مستترة، ويحذر من تجزؤ العالم إلى «تكتلات اقتصادية متباينة على مستوى الأيدولوجيات، والنظم السياسية، والمعايير التكنولوجية، ونظم المدفوعات والتجارة عبر الحدود، وعملات الاحتياطي».

في هذا العدد، نجمع عددا من قادة الفكر المحترمين لمساعدتنا على فهم هذه الاتجاهات — التي تتطور كلها وسط تباطؤ التعافي العالمي، وارتفاع التضخم، وتقلص الحيز المتاح لصُنع السياسات — وفهم أفضل السبل المتاحة أمامنا لمواجهتها.

وتفرض الحرب في أوكرانيا أكثر المخاطر المباشرة. ويقول نيكولاس مولدر إن للعقوبات المفروضة على روسيا عواقب غير مسبوقة ينبغي أن تدفع إلى إعادة التفكير في استخدامها كسلاح في حرب اقتصادية. ويناقش جيوفاني بيري التأثير الاقتصادي لفرار اللاجئين من أوكرانيا. ويصف باب «تأمل معي» أزمة الغذاء التي تهدد الملايين بالجوع. ويرى مساهمون آخرون في هذا العدد أن الارتفاع الحاد في أسعار الطاقة نتيجة للحرب يشكل فرصة لحفز التحول إلى الطاقة الخضراء. وبينما يتوقع البعض أن المنافسة الجغرافية السياسية والوسائل التكنولوجية الجديدة ستضع نهاية لهيمنة الدولار على التمويل الدولي، يذهب إسوار براساد إلى قول العكس: سوف يزداد دوره ترسخا على أساس أنه العملة العالمية الموثوقة.

ويقول ثارمان شانموغاراتنام من سنغافورة إن عالما أكثر تشتتا من شأنه أن يجعل زيادة الاستثمار في السلع العامة العالمية أكثر إلحاحا — ويتطلب تعاونا غير مسبوق بين القطاعين العام والخاص، وعملا متعدد الأطراف أكثر قوة وفعالية.

والأمل يظل يراودنا. فكما تذكرنا المؤرخة باتريشيا كالفين، يمكن للفترات المضطربة أن تشحذ طاقة الأطراف الفاعلة والأفكار التي بمقدورها أن تقودنا إلى أساليب أفضل من التعاون. ويقول شانموغاراتنام إن الأولوية القصوى هي «استيعاب عالم متعدد الأقطاب دون أن يصبح أكثر استقطابا». FD

غيتا بات، رئيس التحرير

على الغلاف

يذكرنا الغلاف للرسام بيتر رينولدز بالتعقيد الذي ينطوي عليه صنع السياسات في عالم اليوم الأكثر استقطابا وتشتتا — وهو موضوع نبحثه بعمق في عدد يونيو ٢٠٢٢.

التمويل والتنمية
مجلة فصلية تصدر عن صندوق النقد الدولي

رئيس التحرير:
غيتا بات

مدير التحرير:
مورين بيرك

نائب مدير التحرير:
بيتر ووكر

محررون أوائل:
أناليزا بالا
نيكولاس أوين

محرر مساعد:
أندرو ستانلي

محرر المحتوى الرقمي:
روز كاوفنهوفن

محرر الطبعة الإلكترونية:
رقية النابلسي

مدير الإنتاج:
ميليندا وير

محرر النسخ:
لوسي موراليس

مستشارو رئيس التحرير:

روشير أغاروال
برناردين آكيتوبي
سيلين آلارد
ستيفين بارنيت
هيلج برغر
بيلين بركمان
أويا تشيلاسون
مارتن سيهاك
ألفريدو كوفاز
إيرا دابلا–نوريس
ماما ستو ضيوف
روبا دوتاغوبتا
حميد فاروقي
دافيد فورتشيري
كينيث كانغ
سوبير لال
رافاييل لام
بابا انجاي
ماهفاش قرشي
أوما راماكريشنان
داريا زاخاروفا

© ٢٠٢٢ صندوق النقد الدولي. جميع الحقوق محفوظة. للحصول على تصريح بإعادة طبع أو نسخ أي محتوى من مجلة التمويل والتنمية، يقدم طلب إلكتروني على الاستمارة المتاحة على الموقع التالي: (www.imf.org/external/terms.htm) أو بإرسال بريد إلكتروني إلى copyright@imf.org. ويمكن أيضا الحصول على تصريح للأغراض التجارية مقابل رسم رمزي من مركز تراخيص النشر Copyright Clearance Center في العنوان الإلكتروني التالي: (www.copyright.com).

الآراء الواردة في المقالات وغيرها من المواد تعبِّر عن أصحابها ولا تعبِّر بالضرورة عن سياسة صندوق النقد الدولي.

للاستفسار بشأن خدمات الاشتراك وتغيير العنوان والإعلان:

IMF Publication Services
Finance & Development
PO Box 92780
Washington, DC 20090, USA
Telephone: (202) 623-7430
Fax: (202) 623-7201
E-mail: publications@imf.org

Postmaster: send changes of address to *Finance & Development*, International Monetary Fund, PO Box 92780, Washington, DC 20090, USA.

The English edition is printed at Dartmouth Printing Company, Hanover, NH.

Finance & Development is published quarterly by the International Monetary Fund, 700 19th Street NW, Washington, DC 20431, in English, Arabic, Chinese, French, Russian, and Spanish. English edition ISSN 0145-1707

صندوق النقد الدولي

FSC FPO

إصدار
جديد

المسار نحو التنمية المستدامة قد يكون أقصر مما يبدو.

- اطلع على أحدث الرؤى من خلال تجارب الحوكمة الدولية.
- دعم التقدم في صنع السياسات بطرح أمثلة عملية حقيقية.
- تخفيف التحديات أمام الحوكمة من خلال الشفافية وتقوية المؤسسات.

"...أكثر التجارب شمولا في المنطقة عن كيفية تأثير الحوكمة على المجتمع..."

بول كولييه
أستاذ الاقتصاد والسياسات العامة في جامعة أكسفورد

مطبوعات الصندوق

اقرأ مقتطفات الآن عن طريق المسح الضوئي

مواءمة

عاصفة هوجاء

حتمية ممتدة

علينا رأب الصدوع المتزايدة وإعادة تنشيط تعددية الأطراف لخدمة المصالح الجماعية ومصالح البلدان بمزيد من الفعالية

ثارمان شانموغاراتنام

الرسم التوضيحي: PETER REYNOLDS

الجائحة، والحرب في أوكرانيا، وتهديد الأمن الغذائي، وارتفاع مستويات الفقر العالمي من جديد. موجات الحر، والجفاف، وغيرها من الظواهر الجوية المتطرفة. هذه ليست صدمات عشوائية، أو عاصفة كاملة بالمعنى التقليدي، أي مجموعة أحداث سيئة تحدث لمرة واحدة، بل إننا نواجه مجموعة من حالات انعدام الأمن الهيكلية الدائمة — الجغرافية–السياسية، والاقتصادية، والوجودية — تعزز كل منها الأخرى. لقد بتنا داخل عاصفة هوجاء ممتدة.

ولا يمكننا الاكتفاء برغبة التخلص من حالات انعدام الأمن هذه أو بتمني عدم ارتداد المشكلات التي تشغل جزءا من العالم إلى أجزاء أخرى. وقد جعلتنا جائحة كوفيد–١٩ وتحوراتها المتكررة نعي هذه الحقيقة، لقاء تكاليف بشرية واقتصادية هائلة في كل مكان. ولا يمكننا استعادة حالة التفاؤل إلا بإدراك مدى خطورة التهديدات التي نواجهها وطبيعتها الجماعية، وتنظيم أنفسنا لمواجهتها بمزيد من الفعالية.

أولا، تعد مخاطر تصاعد الصراع الجغرافي–السياسي أكبر مما كانت عليه لأكثر من ثلاثة عقود. ودائما ما كانت الهشاشة هي سمة نظام القواعد والمعايير العالمية الذي يهدف إلى الحفاظ على السلام وسلامة أراضي الدول القومية. لكن الغزو غير المبرر لأوكرانيا ليس مجرد تصدع آخر في النظام. فعواقبه تتجاوز عواقب أي غزو آخر، وبطرق ربما تكون كارثية.

ثانيا، نحن نواجه احتمالات حدوث كساد تضخمي، في ظل ارتفاع التضخم وتوقف النمو لفترة من الزمن. وما كان ينظر إليه الكثيرون منذ عام مضى على أنه سيناريو غير محتمل «لمخاطر طرف المنحنى» أصبح الآن سيناريو محتملا. وتواجه البنوك المركزية في الاقتصادات المتقدمة مهمة أكثر تعقيدا من أي وقت مضى في الذاكرة الحاضرة، كما تتضاءل فرصها في كبح التضخم مع تحقيق هبوط هادئ في النمو الاقتصادي. وقد زادت صعوبة المهمة بسبب الحرب في أوكرانيا والاضطرابات التي أحدثتها في أسواق الطاقة والغذاء والسلع الأولية الأخرى ذات الأهمية البالغة.

وعندما يُكتب تاريخ هذا العقد، من غير المرجح أن يُنظر إلى التضخم في الاقتصادات المتقدمة باعتباره أخطر مشكلاته — إذ لا يمكن بالتأكيد مقارنته بآثار العسر المالي في العالم النامي أو النظام الدولي الضعيف. ولكن التضخم المرتفع لفترة طويلة سيؤدي إلى تآكل خطير في رأس المال السياسي الذي تحتاجه البلدان لمواجهة تحدياتنا الأكبر، محليا وعالميا، بما في ذلك أزمة المناخ. وقد يصيب العالم بانتكاسة بطرق لا تستطيع النماذج الاقتصادية التنبؤ بها. وتحديدا، سيؤدي ارتفاع تكلفة المعيشة إلى إضعاف ثقة السكان الذين أصبحوا الآن أكبر سنا مما كانوا عليه في سبعينات القرن الماضي، عندما شهدت الاقتصادات آخر نوبات التضخم المرتفع.

انعدام الرؤية

ثالثا، تتدهور المشاعات الوجودية بوتيرة متسارعة. وتتزايد التهديدات التي تتعرض لها حياة الناس وأرزاقهم في كل مكان من جراء تغير المناخ، وتراجع التنوع البيولوجي، وندرة المياه، وتلوث المحيطات، وازدحام الفضاء الخارجي على نحو خطير، وانتشار الأمراض المعدية. وعلينا التصدي لهذه التهديدات بالتوازي لأن العلم واضح بشأن كيفية تفاعلها. ويؤدي الاحترار العالمي وتدهور الغلاف الحيوي إلى حدوث تغيرات كبيرة في حياة الحيوانات، مع سرعة انتقال عدد لا حصر له من مسببات الأمراض الجديدة والعائدة للظهور بين الكائنات الحية وفي المجتمعات البشرية. كذلك تعد الجوائح المتكررة جزءا لا يتجزأ من النظام. ومع ذلك، لا يزال العالم يتجه بلا رؤية نحو الجائحة القادمة بعد مرور عامين على بداية جائحة كوفيد–١٩. ويحذر العلماء من أنها قد تأتي في أي وقت وقد تكون أكثر فتكا.

والحقيقة التي يصعب قبولها على المدى القصير هي أن العالم سيضطر إلى الاعتماد بدرجة أكبر على الوقود الأحفوري، بما في ذلك الفحم، لضمان أمن الطاقة والحيلولة دون حدوث ارتفاع حاد في أسعار الطاقة. لكن ذلك يعني أيضا أنه يجب علينا مضاعفة الجهود لتحقيق التحول طويل الأجل نحو مستقبل الطاقة منخفضة الكربون. وما نحتاج إليه هو أطر واضحة للسياسات — بما في ذلك وضع جداول زمنية يمكن التنبؤ بها لتسعير الكربون وإلغاء دعم الوقود الأحفوري، وتقديم مساعدة مباشرة للفئات الضعيفة — لتحقيق هذا التحول الضروري مع الحفاظ على أمن الطاقة.

رابعا، يجب أن نواجه خطر التباعد المتزايد، داخل البلدان والأهم بين مختلف البلدان. فارتفاع أسعار الأغذية الأساسية وعلف الماشية والأسمدة والطاقة يتسبب في إلحاق الضرر الأكبر بالبلدان الأفقر، وهي الأشد تضررا بالفعل من تأثير الظواهر الجوية المتطرفة — وخاصة على أفقر سكانها. فحكومات هذه البلدان لديها طاقة مالية محدودة لموازنة أثر هذه الصدمات. كذلك فإن أكثر من نصف هذه البلدان إما بلغ بالفعل مرحلة المديونية الحرجة أو على وشك بلوغها. وفي مواجهة هذه القيود المباشرة، فإننا نجازف بالإهمال المستمر لتحسين التعليم والرعاية الصحية، مما يسفر عن عواقب وخيمة على المدى الأطول وعلى مستوى العالم. وحتى قبل كوفيد–١٩، لم يكن

أكثر من نصف الأطفال في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط قد تمكن من الإلمام الأساسي بالقراءة والكتابة في سن العاشرة، وتشير التقديرات إلى أن النسبة الآن تصل إلى ٧٠٪. وكانت خسائر التعلم التي لحقت بالفتيات تحديدا كبيرة أثناء الجائحة، حيث لم يعد الكثير منهن إلى المدرسة وتم دفع الملايين نحو الزواج المبكر.

والآن هناك احتمال حقيقي أن تتراجع المكاسب الاقتصادية والاجتماعية التي حققها العديد من هذه البلدان النامية بشق الأنفس في العقدين الماضيين. وقد يؤدي ذلك إلى ندوب دائمة في الأجيال الشابة، ومزيد من عدم تمكين المرأة، وحروب أهلية، وصراعات بين الدول المجاورة، وكل منها سيزيد من صعوبة معالجة التحديات العالمية الأكثر إلحاحا.

تمويل السلع العامة العالمية

يجب أن نتصدى لهذه التهديدات، ليس على أساس السيناريوهات التي تعكس آمالنا ولكن من خلال تقييم واقعي للخطأ الذي يمكن أن يحدث على الأرجح. ولم يكن كوفيد-١٩ والحرب في أوكرانيا ضمن ما يُطلق عليه أحداث «البجعة السوداء». ورغم أن الحجم الكامل لهاتين المأساتين ربما لم يتم توقعه، فقد تم رصد المخاطر بوضوح لبعض الوقت.

ويجب أن نجعل الاستعداد للتهديدات، المعروفة أو غير المعروفة، في صلب السياسة العامة والتفكير الجماعي، تماما مثلما تعلمت الأجهزة التنظيمية من الأزمة المالية العالمية وسعت إلى تقوية الهوامش الوقائية المالية قبل الأزمة القادمة.

وعلينا أن نستثمر عند مستويات أعلى بكثير، ولفترة طويلة، في السلع العامة اللازمة لمعالجة المشكلات العالمية الأكثر إلحاحا. ويجب أن نعوض على مدى سنوات عديدة نقص الاستثمار في مجموعة واسعة من المجالات الضرورية — بدءا من المياه النظيفة والمدرسين المدربين في الاقتصادات النامية وحتى النهوض بالبنية التحتية اللوجستية المتقادمة في بعض الاقتصادات الأكثر تقدما. ولكننا نملك الفرصة الآن لتحفيز موجة جديدة من الابتكارات لمواجهة تحديات المشاعات العالمية، بدءا من مواد البناء منخفضة الكربون، والبطاريات المتطورة، والمحلل الكهربائي للهيدروجين، إلى اللقاحات المركبة التي تهدف إلى الوقاية من مجموعة من مسببات الأمراض في وقت واحد.

ولتمويل هذه الاستثمارات، علينا أن نشرع في تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص على نطاق لم يتم اعتماده من قبل. فلن تكون موارد القطاع العام قادرة على تلبية هذه الاحتياجات بمفردها. فتكاليف خدمة الدين ستتطلب تخصيص حصة متزايدة من الإيرادات الحكومية. وقد أعلنت حكومات العالم المتقدم أيضا نهاية «ثمار السلام» التي دفعت العديد من هذه الحكومات إلى خفض الإنفاق على الدفاع على مدى عدة عقود.

وعلينا الآن إعادة توجيه التمويل العام، إلى جانب الأموال الخيرية حيثما أمكن، نحو تعبئة الاستثمار الخاص لتلبية احتياجات المشاعات العالمية. وسيتعين على العالم استثمار ما يتراوح بين ١٠٠ إلى ١٥٠ تريليون دولار تقريبا على مدار الثلاثين عاما القادمة للوصول بصافي انبعاثات

> يجب أن نجعل الاستعداد للتهديدات، المعروفة أو غير المعروفة، في صلب السياسة العامة والتفكير الجماعي.

الكربون إلى الصفر. وقد تبدو تلك مهمة صعبة. غير أن التكلفة السنوية التي تتراوح بين ٣ و٥ تريليونات دولار لا تشكل نسبة كبيرة في أسواق رأس المال العالمية التي يبلغ حجمها ١٠٠ تريليون دولار، والتي تنمو بما يعادل هذا المبلغ تقريبا كل عام.

ولا يوجد نقص في التمويل الخاص وتمويل السوق. غير أن توجيهه لتلبية احتياجات المشاعات يتطلب وجود قطاع عام يعمل على نحو استباقي، وأطر جيدة التصميم لاقتسام المخاطر مع القطاع الخاص. إن السياسات والمعايير الخاصة بالتوسع السريع في نشر تكنولوجيات الطاقة النظيفة التي أثبتت جدواها بالفعل، وتحفيز الاستثمارات واسعة النطاق في البنية التحتية مثل شبكات النقل والتوزيع الذكية، ستكون ضرورية لتحقيق تخفيضات كبيرة في الانبعاثات بحلول عام ٢٠٣٠. ومع ذلك فإن ما يقرب من نصف التكنولوجيات اللازمة للوصول بصافي انبعاثات الكربون إلى الصفر بحلول منتصف القرن الحالي لا يزال يجري إعداد النموذج الأولي لها. ويجب على الحكومات أن تكون لها مصلحة في هذه العملية للاستفادة من دور القطاع الخاص في أنشطة البحث والتطوير، وتشجيع المشروعات التوضيحية، للتعجيل من تطوير هذه التكنولوجيات وطرحها في السوق. وإلى جانب الوصول بصافي انبعاثات الكربون إلى الصفر في الوقت المحدد،

لا يمكننا مواجهة تحديات هذه الحقبة الجديدة بدون زيادة فعالية الجهود متعددة الأطراف.

ينبغي أن تهدف هذه التكنولوجيات إلى تحفيز الصناعات الجديدة الرئيسية وفرص العمل.

وعادة ما تكون العائدات الاجتماعية لحماية المشاعات العالمية أكبر بكثير من العائدات الخاصة، مما يشكل حجة قوية تدعو القطاع العام لاقتسام المخاطر مع مستثمري القطاع الخاص. ومن الأمثلة الجيدة على ذلك تطوير وإنتاج لقاحات مضادة للجائحة القادمة على نطاق واسع. ومن شأن إطلاق مشروع لتحصين سكان العالم حتى قبل ستة أشهر أن يوفر تريليونات الدولارات وينقذ أرواحا لا حصر لها.

تفعيل تعددية الأطراف

ومع ذلك، لا يمكننا مواجهة تحديات هذه الحقبة الجديدة بدون زيادة فعالية الجهود متعددة الأطراف. ويحدد تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، جدول أعمالنا المشترك، رؤية جريئة وذات مصداقية للجهود متعددة الأطراف: وهي رؤية أكثر شمولا لأصوات مختلفة، تقوم على تعزيز الروابط بين الأطراف، وتحقيق النتائج بمزيد من الفعالية وبالتالي زيادة الثقة في هذه الجهود.

ولا يتطلب الأمر إعادة بناء العمل متعدد الأطراف قلبا وقالبا أو بناء مؤسسات جديدة بالكامل. ولكن علينا القيام بتحرك عاجل لإعادة توجيه المؤسسات القائمة لعصر جديد، وابتكار آليات جديدة للتعاون الشبكي بين المؤسسات متعددة الأطراف والمؤسسات الأخرى، بما في ذلك المؤسسات غير الحكومية، وتجميع الموارد بطرق يمكن أن تحقق المصالح الجماعية والمصالح الذاتية للبلدان بمزيد من الفعالية.

أولا، نحن بحاجة إلى فكر جديد بشأن المشاعات العالمية. ويجب أن ننظر إلى الأموال التي يتم إنفاقها على تقوية هذه المشاعات ليس باعتبارها مساعدة لبقية العالم، بل باعتبارها استثمارا يفيد البلدان الغنية والفقيرة باستمرار. وكما أوضح الفريق المستقل رفيع المستوى التابع لمجموعة العشرين المعني بتمويل التأمين ضد الجوائح، فإن الاستثمار الدولي الإضافي المطلوب لسد ثغرات التأهب العالمية الرئيسية، مع التوزيع العادل للمساهمات بين البلدان، لن يكون في متناول الجميع فحسب، بل سيمكننا أيضا من تجنب التكاليف التي قد تكون أكبر بمئات المرات إذا ما فشلنا في العمل معا لمنع حدوث جائحة أخرى. إن العزوف منذ وقت طويل عن الاستثمار الجماعي في التأهب للجوائح يعكس قصر النظر السياسي والافتقار إلى الحيطة المالية، وهو ما يجب أن نتغلب عليه على وجه السرعة.

تحديث نظام بريتون وودز

ثانيا، علينا إعادة تحديد الغرض من مؤسستي بريتون وودز. فقد تم إنشاء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي منذ ما يقرب من ٨٠ عاما للمساعدة في حل المشكلات التي تواجهها البلدان كل على حدة، في وقت كانت فيه معظم الأسواق المالية صغيرة وغير مترابطة. ويجب تحديث مهام تلك المؤسسات لمواكبة عصر أصبحت فيه الأزمات المالية ذات طبيعة عالمية غالبا، ويشكل فيه تدهور المشاعات العالمية تحديا اقتصاديا متزايدا لجميع البلدان، وخاصة في العالم النامي.

يجب زيادة موارد صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وزيادة الصلاحيات الممنوحة لهما من المساهمين للقيام بتدخلات أكبر وأسرع في هذا العصر العالمي الجديد. ويجب تكليف الصندوق بمهمة إدارة شبكة عالمية أقوى وأكثر فعالية للأمان المالي، وهو أمر أشبه بكيفية قيام البنوك المركزية الكبرى بزيادة الاستقرار في الداخل عند حدوث أزمة. ويجب وضع المشاعات العالمية في صلب المهام التي يُكلَّف بها البنك الدولي، إلى جانب مهمة التخفيف من حدة الفقر. كذلك يجب أن يقوم البنك بدور أكثر جرأة كمضاعف لتمويل التنمية. ويجب أن يعتمد بشكل أكثر جرأة على تعبئة رؤوس الأموال الخاصة، باستخدام ضمانات المخاطر وأدوات تعزيز الائتمان الأخرى بدلا من الإقراض المباشر في ميزانيته العمومية. كذلك يجب أن يعمل البنك والصندوق على المشاركة في العمليات مع المؤسسات المالية الدولية الأخرى وشركاء التنمية للتغلب على مشكلة تشتت الجهود في الوقت الراهن، وزيادة التقارب حول المعايير الأساسية مثل استدامة القدرة على تحمل الدين، والمشتريات، وتحقيق تأثير إنمائي أكبر.

ثالثا، علينا الحفاظ على المشاعات الرقمية. وجدول الأعمال الإيجابي واضح. وعلينا بناء البنية التحتية وأطر السياسات اللازمة لسد الفجوة الرقمية وبذل جهود جادة لسد فجوات المعرفة الرقمية في كل مجتمع. لكن يجب علينا

أيضا بناء حواجز حماية لجعل شبكة الإنترنت شبكة آمنة من أجل الديمقراطية، ومواءمة المنصات الإلكترونية مع المصلحة العامة. وليس لدينا حتى الآن قواعد أو معايير عالمية لمواجهة المعلومات المضللة على النطاق الصناعي أو الجهود المنهجية لنشر الشعور بعدم الثقة. ويعد قانون الخدمات الرقمية الجديد الذي اعتمده الاتحاد الأوروبي، والذي يهدف إلى إجبار المنصات الإلكترونية على حذف المعلومات الخاطئة وخطاب الكراهية، خطوة كبيرة إلى الأمام. ويتم اتباع مناهج مماثلة في بلدان مثل المملكة المتحدة وسنغافورة وأستراليا.

وعلينا أيضا مواجهة التحدي المتزايد المتعلق بالهجمات الإلكترونية وتأثيرها على السلم والأمن الدوليين. وقد اعتمدت البلدان مجموعة من معايير وقواعد السلوك المسؤول للدول في الفضاء السيبراني. ويتمثل التحدي في تنفيذها بطريقة مستدامة، حتى في لحظات التوتر الجغرافي–السياسي.

تجنب الاستقطاب

رابعا، إن وضع نظام متعدد الأطراف أكثر فعالية يتطلب تفاهما استراتيجيا جديدا بين الدول الكبرى، والأهم بين الولايات المتحدة والصين، حيث يشهد العالم تحولات لا يمكن تداركها نحو تعدد الأقطاب. ويجب صياغة هذا التفاهم الجديد من خلال المصالح المشتركة الشاملة — في مجالات الأمن المناخي والتأمين ضد الجوائح، والسلام، وتجنب الأزمات المالية العالمية. وسيتطلب هذا التفاهم مهارة جغرافية–استراتيجية كبيرة، إلى جانب استراتيجيات أكثر فعالية لخلق وظائف جيدة وفرص واسعة النطاق في الداخل، وذلك لإعادة بناء الأسس السياسية المحلية للانفتاح الاقتصادي.

وعلينا تحديث قواعد العمل لضمان عدالة المنافسة وصلابة سلاسل الإمداد بدون التراجع عن النظام المفتوح والمتكامل الضروري لكل بلد من حيث معدل الابتكار والنمو والأمن طويل الأمد. وتؤدي جائحة كوفيد–١٩ إلى التعجيل بتحرك الشركات نحو زيادة تنويع سلاسل الإمداد العالمية، مما يعود بالنفع، في واقع الأمر، على العديد من الاقتصادات النامية، لكن المصادر العالمية لا تزال اليوم تحمل الأهمية التي كانت عليها قبل الجائحة. ولا تزال التجارة بين الولايات المتحدة والصين بالغة الفائدة لكل منهما.

ولا يمكننا أن نتوهم أن وجود نظام عالمي متكامل، بما له من روابط اقتصادية عميقة بين البلدان، سيضمن لنا السلام بمفرده. لكن الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين القوى الكبرى، باستثناء القطاعات التي لها انعكاسات تمس الأمن القومي، سيجعل احتمالات الصراع أقل مما هي عليه في عالم يتزايد فيه تباعد الأسواق أو التكنولوجيات أو أنظمة الدفع أو البيانات.

وعلينا أن نتحلى ببعد النظر. ويجب أن تتمثل أهم أولوياتنا في استيعاب عالم متعدد الأقطاب دون أن يصبح أكثر استقطابا. فمن شأن وجود عالم أكثر استقطابا وتشتتا أن يؤدي في نهاية المطاف إلى إضعاف جميع البلدان، بما في ذلك البلدان الكبرى، ويجعل من الصعب إن لم يكن من المستحيل تحقيق المصالح التي تشترك فيها البشرية جمعاء: في عالم آمن ومستدام ومزدهر، يشمل الجميع ويحقق لهم الإنصاف. FD

ثارمان شانموغاراتنام هو أحد كبار الوزراء في سنغافورة. وهو عضو المجلس الاستشاري رفيع المستوى المعني بالتعددية الفعالة التابع للأمين العام للأمم المتحدة، والرئيس المشارك للجنة العالمية المعنية باقتصاديات المياه التي تم إنشاؤها مؤخرا. وكان رئيس فريق الشخصيات البارزة المعني بالحوكمة المالية العالمية التابع لمجموعة العشرين، كما كان الرئيس المشارك للفريق المستقل رفيع المستوى المعني بتمويل التأمين ضد الجوائح التابع لمجموعة العشرين.

الصورة: IMF/GENEVIEVE SHIFFRAR

تحول جذري في البيئة الجغرافية–السياسية

العالم في حاجة أكبر، لا أقل، إلى صندوق النقد الدولي في ظل تنامي حالة التشتت

بيير–أوليفييه غورينشا

شكل الغزو الروسي لأوكرانيا بداية فصل جديد في العلاقات الدولية، ونشأت عنه انعكاسات مهمة على النظام الاقتصادي العالمي.

وقد اندلعت الحرب على رقعة واسعة من الأراضي الأوروبية مخلفة مأساة إنسانية أعادت للأذهان ذكرى أحلك اللحظات التي عاشتها القارة. وخلال ثلاثة أيام من بداية الغزو، فرضت مجموعة السبعة، التي تضم كندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، عددا من العقوبات الاقتصادية على المعتدي، وانضمت إليها بلدان أخرى لاحقا.

وكما يشير أحدث إصداراتنا من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، ستنشأ عن الحرب والعقوبات الاقتصادية المصاحبة لها آثار هائلة على الاقتصاد العالمي، مما سيؤدي إلى إبطاء وتيرة النشاط وتنامي الضغوط السعرية.

وكالزلزال، انطلقت الحرب من بؤرة مقرها روسيا وأوكرانيا اللتين تواجهان حاليا خسائر اقتصادية ضخمة. فحسب توقعاتنا، يشهد الاقتصاد الأوكراني انكماشا بنسبة ٣٥٪، كما ينكمش الاقتصاد الروسي بدوره بنسبة ٨,٥٪ خلال عام ٢٠٢٢.

ومن بؤرة الحرب، نشأت موجات ارتجاجية بعيدة وواسعة طالت العديد من الاقتصادات. ووقع التأثير الأول على أسعار السلع الأولية. فنظرا لأن روسيا وأوكرانيا من كبار منتجي ومصدري النفط والغاز والمعادن والحبوب، شهدت هذه السلع الأولية زيادات سعرية حادة، مما أدى إلى صعوبات في جميع أنحاء العالم، وساهم في ارتفاع كبير في معدلات التضخم. وثانيا، شهدت التدفقات التجارية انقطاعات حادة وقع تأثيرها الأكبر على الشركاء التجاريين الذين تربطهم علاقات وثيقة مع روسيا وأوكرانيا، ولا سيما في مناطق القوقاز وآسيا الوسطى وأوروبا الشرقية والبلطيق. ونتجت هذه الانقطاعات بوجه أعم بسبب توقف سلاسل الإمداد. كذلك تسببت الحرب في أزمة لجوء كبيرة في أوروبا، حيث بلغ عدد المواطنين الهاربين من أوكرانيا حوالي ٦ ملايين شخص في أقل من ثلاثة أشهر. وثالثا، أدت الحرب إلى تشديد الأوضاع المالية من خلال إضعاف العديد من الاقتصادات، وبطريق غير مباشر أيضا من خلال تشديد السياسة النقدية بوتيرة أسرع من المتوقع في الاقتصادات المتقدمة.

وتشبيه الحرب بالزلزال ربما يكون الأنسب على الإطلاق. ذلك أن الحرب تكشف عن تحرك مفاجئ في «الطبقات التكتونية» للبيئة الجغرافية–السياسية. ويكمن الخطر في إمكانية اتساع الفجوة بين هذه الطبقات، مما قد يؤدي إلى تفكك الاقتصاد العالمي إلى تكتلات اقتصادية متباينة على مستوى الأيدولوجيات، والنظم السياسية، والمعايير التكنولوجية، ونظم المدفوعات والتجارة عبر الحدود، وعملات الاحتياطي. وقد سلطت الحرب الضوء على وجود تباعد عميق بين مختلف العمليات والآليات التي يتحتم علينا فهم طبيعتها والتركيز عليها إذا ما أردنا أن نحول دون انهيار نظامنا الاقتصادي العالمي في نهاية المطاف.

وهنا تنتهي حدود التشبيه بالزلازل، مما يمنحنا سببا للشعور بقدر من التفاؤل. فهذه «الطبقات الجغرافية–السياسية» من صنع الإنسان، وتعكس التاريخ والمؤسسات والأفراد. وبينما قد تنطوي كل من هذه الطبقات أو التكتلات على مقاومة شديدة للتغيير، بمقدور الأفراد — وحكوماتهم — صياغة مسارهم في نهاية المطاف ليسود المنطق والمصالح الاقتصادية المتبادلة.

وفي هذا السياق، تتمثل القوة الاقتصادية الأعمق في صعود اقتصادات الأسواق الصاعدة، ولا سيما الصين. ويعد الصعود الاقتصادي للصين وغيرها من اقتصادات الأسواق الصاعدة نتيجة مباشرة لاندماجها في الاقتصاد العالمي: وتحديدا، سجلت معدلات التجارة الدولية والنمو الاقتصادي زيادة كبيرة على مدار الأربعين عاما الماضية نظرا لأن العالم لم يكن مفككا. غير أن صعود القوة الاقتصادية لهذه

البلدان لم تصاحبه زيادة مماثلة في قوة نظامها المالي ومؤسساتها العالمية.

وأوضح مثال على ذلك هو أهمية الدولار الأمريكي في النظام النقدي والمالي الدولي. فعلماء النظام، وأنا منهم، طالما أشاروا إلى أن هيمنة الدولار الأمريكي مطلقة وطبيعية ولكن تظل هشة في النهاية. فهي مطلقة لأن أي عملة دولية أخرى لا يمكنها أن تضاهي الدولار في دوره كوسيلة دفع دولية ووحدة حساب ومخزن للقيمة، وطبيعية لأنها ليست نتاج قواعد منظمة. ورغم إلغاء قابلية تحويل الدولار إلى ذهب عام ١٩٧١، لم تتراجع هيمنة الدولار، بل ازدادت بسبب تأثير مجموعة من العلاقات المتداخلة والمعززة لذاتها، فضلا عن الثقة في سندات الخزانة الأمريكية باعتبارها أدوات سائلة وآمنة. أما الهشاشة في نهاية المطاف فمردها أن حصة الولايات المتحدة من الناتج العالمي، وبالتالي حصة الناتج العالمي التي يمكنها رهنها بصورة آمنة من خلال أدوات الدين الرسمية، يُتوقع تراجعها مع صعود اقتصادات الأسواق الصاعدة. وفي ظل انكماش حصة الولايات المتحدة من الناتج العالمي، لن يكون بمقدورها أن تظل دائما المصدر الوحيد للأصول الآمنة في العالم. وهذا ما أطلقت عليه أنا وهيلين راي اسم «معضلة تريفين الجديدة».

ولا يتسنى لأي منا وضع توقعات معقولة بشأن توقيت أو كيفية إحلال نظام متعدد الأقطاب محل الهيمنة المطلقة التي يتمتع بها الدولار في الوقت الحالي. ويعد ذلك من المشكلات الدفينة في النظام الاقتصادي الحالي. وكيفية إحداث هذا التحول يمكن أن يكون لها تأثير كبير على الاقتصاد العالمي ومستقبل تعددية الأطراف. فمن ناحية، يمكن أن ينتهي بنا الأمر إلى تكتلات منفصلة. وسيكون ذلك بمثابة حل لمعضلة تريفين، حيث يصبح العالم أصغر حجما ولكن أقل كفاءة. ومن ناحية أخرى، يمكن أن يحافظ النظام الاقتصادي العالمي على تكامله، ولكن دون تحديد لطبيعة التفاعلات والتنسيقات المحتملة بين عملات الاحتياطي المتعددة، بما فيها الدولار الأمريكي.

وفي ظل هذا الفضاء، تمثل الحرب وما تبعها من تجميد منسق وغير مسبوق للاحتياطيات الدولية للبنك المركزي الروسي تطورات جديدة ومهمة. وينبغي توخي الحرص في مراقبة هذه القوى الباطشة والطاردة وإلا أدت إلى زيادة التفكك الاقتصادي.

وقد تم تصميم قرار تجميد احتياطيات البنك المركزي لتسديد ضربة قوية في قلب «روسيا الحصينة»، أي الحصون الاقتصادية والمالية التي أرستها السلطات الروسية منذ غزو القرم عام ٢٠١٤. وكان من المفترض أن تساهم هذه الذخيرة الضخمة من الاحتياطيات الدولية — ٣٧٪ من إجمالي الناتج المحلي الروسي — في حماية روسيا من أي عقوبات مالية. وفي ظل تجميد جزء كبير من الاحتياطيات، أصبحت روسيا في الوقت الحالي تعتمد اعتمادا كبيرا على صادرات الطاقة المستمرة لتمويل عملياتها الحربية — وهو ما يمثل موطن ضعف كبيرا.

غير أن فرض العقوبات على البنوك المركزية يثير تساؤلات حول جدوى الاحتياطيات الدولية الدولارية في المقام الأول بوجه عام، لا سيما إذا بدت شروط تقييد استخدامها مجحفة، على الأقل من وجهة نظر البلدان المالكة لهذه الاحتياطيات. ويشكل ذلك ما يمكن أن نطلق عليه «معضلة تريفين الجغرافية–السياسية»، حيث يمكن أن تؤدي التوقعات بفرض قيود مستقبلية على استخدام الاحتياطيات، بدلا من توقعات عدم كفاية الحيز المالي، إلى التحول بعيدا عن الأصول الدولارية.

ومن هذا المنطلق، نجد أن الحرب قد سلطت الضوء على احتمالات عدم استقرار النظام الاقتصادي العالمي الحالي. وفي هذه البيئة الجديدة، أصبح صندوق النقد الدولي يواجه أسئلة وجودية مهمة. فباعتباره مؤسسة عالمية تهدف إلى تعزيز التكامل الاقتصادي العالمي، قد تزداد صعوبة العمل

الحرب سلطت الضوء على احتمالات عدم استقرار النظام الاقتصادي العالمي الحالي.

في بيئة تتسم بالاستقطاب الجغرافي–السياسي. والحل الملائم هو خفض الطموحات والتركيز على الكتلة التي تربطها تحالفات تاريخية مع البلدان الأوائل التي وقعت اتفاقية بريتون وودز. غير أن ذلك لن يفلح في مواجهة التحدي التاريخي الماثل أمامنا.

عوضا عن ذلك، علينا أن ندرك أن عالما مشتتا يعني عالما أكثر تقلبا وضعفا، وقيودا أكبر على الأصول الآمنة، وشبكة أمان مالي عالمية أقل شمولا. وهذا العالم في حاجة أكبر، لا أقل، إلى صندوق النقد الدولي. وباعتبارنا مؤسسة، علينا أن نجد سبيلا لتحقيق مهمتنا في تقديم المساعدة المالية والخبرة عند اللزوم والحفاظ على جميع بلداننا الأعضاء وتمثيلها، حتى وإن بات ذلك أشد صعوبة في ظل الأوضاع السياسية الحالية. ذلك أنه إذا ما بدأت طبقات البيئة الجغرافية–السياسية في التفكك فسيتعين علينا مد المزيد من الجسور، لا القليل منها. FD

بيير–أوليفييه غورينشا المستشار الاقتصادي ومدير إدارة البحوث بصندوق النقد الدولي.

استمرار السطوة

الدولار الأمريكي قد يتعرض لكبوة، ولكنه سيواصل إحكام سيطرته على العالم

إسوار براساد

ربما يوشك النظام النقدي الدولي على أن يشهد تغيرات حاسمة نتيجة مزيج من القوى الاقتصادية والجغرافية–السياسية والتكنولوجية. ولكن لا يزال السؤال مطروحا حول ما إذا كانت هذه العوامل ستؤدي إلى تنحي الدولار الأمريكي عن مركزه باعتباره العملة الدولية المهيمنة خلال الجزء الأكبر من مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية. وسيكون لهذه القوى انعكاسات كبيرة على تطور النظام العالمي نظرا لأن القوة المالية من أهم جوانب القوة الناعمة.

ويهيمن الدولار على جميع جوانب النظام المالي العالمي. وتستثمر البنوك المركزية حول العالم حوالي ٦٠٪ من احتياطيات النقد الأجنبي، والتي تمثل في الأساس احتياطيات لمواجهة الخسائر المستقبلية، في أصول مقومة بالدولار. كذلك يُستخدم الدولار في تقويم غالبية المعاملات المالية الدولية وتسويتها (انظر الرسم البياني).

وهذا التأثير المهيمن للدولار يمنح الولايات المتحدة درجة كبيرة من القوة والنفوذ. فنظرا لأن المعاملات التي يُستخدم فيها الدولار دائما ما يكون النظام المصرفي الأمريكي طرفا فيها، يمكن للحكومة الأمريكية توقيع عقوبات صارمة على البلدان، مثل إيران وروسيا، تحد من قدرتها على النفاذ إلى أسواق التمويل العالمية. ويعني ذلك أيضا أن السياسات المالية والنقدية للحكومة الأمريكية تؤثر على باقي العالم نظرا لتأثيرها على قيمة الدولار. ويتيح ذلك للولايات المتحدة دورا أكبر من وزنها في إجمالي الناتج المحلي العالمي والتجارة، وهو ما كان دائما يثير استياء خصومها وحلفائها على حد سواء.

التغيير قادم

هناك تغيرات في الوقت الحالي قد تساهم في تقويض هذه السطوة.

يستمر تراجع الهيمنة القوية للولايات المتحدة على الاقتصاد. وفي الوقت الحالي، يمثل الاقتصاد الأمريكي حوالي ٢٥٪ من إجمالي الناتج المحلي العالمي (على أساس أسعار الصرف السوقية) مقابل ٣٠٪ عام ٢٠٠٠. فعلى مدار أكثر من عقدين، تحول مركز القوى الاقتصادية تدريجيا بالفعل، مقيسا بأنصبة الناتج العالمي والتجارة العالمية، في اتجاه اقتصادات الأسواق الصاعدة بقيادة الصين.

كذلك يساهم ظهور العملات الرقمية، الخاصة والرسمية، في زعزعة النظم المالية المحلية والدولية. لننظر في المدفوعات الدولية على سبيل المثال. فهي تنطوي على عملات متعددة، ونظم مدفوعات تحكمها بروتوكولات مختلفة، ومؤسسات تخضع لقواعد تنظيمية متباينة. لذلك دائما ما كانت المدفوعات عبر الحدود بطيئة وعالية التكلفة، فضلا عن صعوبة متابعتها بصورة آنية. أما في الوقت الحالي، فقد أصبحت التكنولوجيات الجديدة التي استحدثتها ثورة العملات المشفرة تتيح إجراء المدفوعات وتسوية المعاملات بصورة لحظية وبتكلفة أقل.

حتى البنوك المركزية أصبحت طرفا في اللعبة، حيث تستغل التكنولوجيات الجديدة لزيادة كفاءة آليات الدفع والتسوية التي تستخدمها المؤسسات المالية المحلية في تنفيذ المعاملات عبر الحدود. وهناك تعاون حاليا في هذا المجال بين البنوك المركزية في الصين ومنطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة وتايلند والإمارات العربية المتحدة، فضلا عن التعاون بين مجموعات أخرى من البنوك المركزية في مجالات مماثلة.

ومن شأن هذه التطورات تخفيف حدة العيوب المرتبطة بالمدفوعات في مجال التجارة الدولية، نظرا لأن تسريع وتيرة إجراء التسويات يحد من مخاطر تقلبات أسعار الصرف. وستقل حاجة المصدرين والمستوردين إلى التحوط ضد مخاطر أسعار الصرف الناتجة عن التأخر الشديد في معالجة وتسوية المدفوعات. كذلك سيستفيد من انخفاض الرسوم المهاجرون الذين يرسلون التحويلات إلى بلدانهم الأم، والتي تعد من أهم مصادر الإيرادات في العديد من الاقتصادات النامية.

كذلك تشهد أسواق الصرف الأجنبي تغيرات بدورها. فعلى سبيل المثال، ازدادت سهولة إجراء المعاملات بين أزواج عملات الأسواق الصاعدة بفضل نضج الأسواق المالية ونظم المدفوعات. وعادة ما كان تحويل هذه العملات إلى الدولار والعكس أكثر سهولة وأقل تكلفة مقارنة بالتحويل فيما بينها. ولكن الصين والهند، على سبيل

المثال، لن تكونا في حاجة عما قريب إلى تحويل عملتيهما إلى الدولار لإجراء المعاملات التجارية بتكلفة بسيطة، بل سيكون بإمكانهما مبادلة اليوان بالروبية بتكلفة أقل. ومن ثم سيتراجع الاعتماد على «العملات الوسيطة»، ولا سيما الدولار.

وخلاصة القول إنه كلما ازدادت سهولة إجراء المدفوعات الدولية، وربما حجمها أيضا بفضل انحسار العيوب، يمكن أن يتراجع دور الدولار باعتباره عملة وسيطة في تنفيذ المدفوعات. وبالتوازي مع هذه التغيرات، سيتراجع أيضا استخدام الدولار كعملة مهيمنة على تقويم مختلف المعاملات. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تتراجع أهمية تسعير عقود النفط بالدولار إذا تمكنت الصين من استخدام اليوان في الدفع مقابل مشتريات النفط من روسيا أو المملكة العربية السعودية.

العملات الرقمية

تؤثر التكنولوجيات الرقمية على بعض الجوانب الأخرى للنقود. ففي ظل التراجع السريع في استخدام النقد، يمضي العديد من البنوك المركزية قدما نحو إصدار العملات الرقمية — أو يجري عددا من التجارب في هذا الصدد. ويجري حاليا البنك المركزي في الصين، ضمن مجموعة من الاقتصادات الكبرى، تجارب متقدمة نحو إصدار عملته الرقمية.

وفي ظل الاحتمالات بإصدار يوان رقمي في جميع أنحاء العالم، ازدادت التكهنات بشأن إمكانية تفوق اليوان الصيني على العملات الأخرى وربما منافسته للدولار. غير أن اليوان الرقمي لن يستطيع وحده تحويل ميزان القوى بين العملات الرئيسية. فمعظم المدفوعات الدولية تتم من خلال وسائل رقمية بالفعل. ولكن نظام المعاملات بين البنوك عبر الحدود الذي وضعته الصين للتواصل مباشرة مع نظم المدفوعات في البلدان الأخرى هو الذي سيكون بمقدوره تعزيز وضع اليوان كإحدى عملات المدفوعات الدولية.

سطوة الدولار

يضطلع الدولار بالدور الأهم على الإطلاق في النظام المالي العالمي، سواء كعملة احتياطي، أو وسيلة دفع، أو عملة تقويم للديون والعقود.

(تطور دور الدولار في النظام المالي العالمي، ٪)

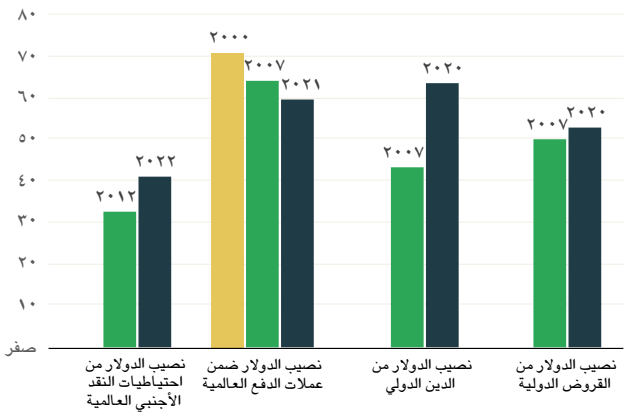

المصادر: بنك التسويات الدولية، والبنك المركزي الأوروبي، وصندوق النقد الدولي، وجمعية الاتصالات السلكية واللاسلكية المالية بين البنوك على مستوى العالم.
ملحوظة: البيانات حسب الوضع في نهاية عام ٢٠٢١، والمدفوعات حسب الوضع في مارس ٢٠٢٢.

الرسم التوضيحي: ISTOCK/ ALEXEY_ARZ; ZOOM-ZOOM

وبالرغم من ذلك، لا يزال اليوان يفتقر إلى بعض السمات الأساسية التي يتعين أن تتوافر عادة في عملات الاحتياطي لاعتبارها مخزنا موثوقا للقيمة. وقد أحرزت الصين قدرا من التقدم في هذا المجال — حيث أزالت القيود المفروضة على التدفقات الرأسمالية عبر الحدود، وسمحت بتحديد قيمة عملتها حسب قوى السوق، ومنحت المستثمرين الأجانب فرصة أكبر للمشاركة في أسواق السندات المحلية. غير أن الحكومة رفضت عددا من التغييرات المؤسسية اللازمة لكسب ثقة المستثمرين الأجانب، بما في ذلك استقلالية البنك المركزي وسيادة القانون. والصين هي الوحيدة بالفعل ضمن اقتصادات عملات الاحتياطي التي تنقصها هذه السمات.

بالرغم من ذلك، أحرز اليوان قدرا من التقدم باعتباره إحدى العملات الدولية. فوفقا لبعض المقاييس، يُستخدم اليوان في تنفيذ ٣٪ تقريبا من معاملات الدفع الدولية، كما يمثل حوالي ٣٪ من احتياطيات النقد الأجنبي العالمية. وهذه المؤشرات التي تقيس تفوق اليوان ستتحسن بالطبع مع نمو الاقتصاد الصيني وأسواقه المالية، وقيام المستثمرين الأجانب، بما في ذلك البنوك المركزية، باستثمار جزء أكبر من حوافظهم في الأصول المقومة باليوان — ولو حتى على سبيل التنويع. ولكن من غير المحتمل أن يهدد اليوان مركز الدولار باعتباره العملة المهيمنة إلا إذا نجحت الصين في إجراء إصلاحات اقتصادية تسترشد بآليات السوق وإدخال تطويرات على إطارها المؤسسي.

نعمة أم نقمة؟

تمثل التكنولوجيات الحديثة دافعا وعائقا في الوقت نفسه بالنسبة لاقتصادات الأسواق الصاعدة، غير أن آثارها الجانبية — التي ربما تصاحبها تطورات أخرى — قد تؤدي في نهاية المطاف إلى تعزيز هيمنة الدولار لا إلى تراجعها.

فمن ناحية، ستساهم التكنولوجيات المالية الحديثة كما أشرنا آنفا في فتح مجال أكبر أمام الشركات والأسر في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية لدخول الأسواق المالية العالمية. ومن خلال الحد من عيوب المدفوعات الدولية، سيمكن للشركات في هذه الاقتصادات الاستفادة من رؤوس الأموال العالمية، وسيسهل على الأسر استغلال الفرص المتاحة لتنويع حوافظها الدولية — مما سيسمح بتحقيق عائد أكبر على مدخراتها وإدارة المخاطر في الوقت نفسه.

ومن ناحية أخرى، فإن انتشار الكيانات الوسيطة التي تساعد في تدفق الأموال عبر الحدود الوطنية سيجعل الاقتصادات النامية أكثر عرضة لآثار التغيرات غير المتوقعة في سياسات البنوك المركزية الكبرى وأهواء المستثمرين المحليين والدوليين. وقد يؤدي ذلك أيضا إلى الحد من فعالية الضوابط الرأسمالية. فحتى العملات المشفرة، مثل بيتكوين، استُخدمت كقنوات لهروب رؤوس الأموال في حالات انهيار العملات الوطنية وتهاوي ثقة المستثمرين المحليين في النظم المصرفية لبلدانهم. وخلاصة القول إن زيادة التدفقات الرأسمالية وتقلبات أسعار الصرف ستجعل من إدارة السياسات المحلية مهمة أكثر تعقيدا، مما سيؤدي إلى تقويض الاستقرار الاقتصادي والمالي في هذه الاقتصادات.

وعادة ما يستجيب صناع السياسات في الأسواق الصاعدة بحماية اقتصاداتهم من هذه التبعات من خلال زيادة أرصدة الاحتياطيات الأجنبية من العملة الصعبة. لكن حرمان روسيا من استخدام الجزء الأكبر من احتياطياتها الأجنبية — نتيجة العقوبات الغربية المفروضة بسبب غزو أوكرانيا — يتضح معه أن هذه الهوامش الوقائية قد تصبح غير متاحة في وقت ربما يكون فيه الاقتصاد في حاجة ماسة لها. ونتجت عن ذلك تكهنات بأن اقتصادات الأسواق الصاعدة ستنظر في استخدام أصول احتياطية أخرى — مثل الذهب أو العملات المشفرة أو اليوان — كبدائل للسندات الحكومية الصادرة عن الاقتصادات المتقدمة.

لكن واقع الأمر أن هذه الأصول، مثل الذهب، لا تمثل بديلا عمليا نظرا لأن أسواقها لا تتمتع بالسيولة الكافية، أي أنه سيكون من الصعب بيع رصيد كبير من الذهب خلال فترة قصيرة دون التسبب في تراجع كبير في أسعاره. وتنطوي العملات المشفرة على مشكلة إضافية تتمثل في أن قيمتها غير مستقرة إلى حد كبير. وحتى احتياطيات اليوان قد تكون الاستفادة منها محدودة نظرا لكونها غير قابلة للتحويل أمام جميع العملات.

وفي المستقبل القريب، يحتمل أن يكون هناك طلب قوي بل متزايد على «الأصول الآمنة» التي تتمتع بالسيولة وتتوافر بكميات كبيرة وتدعمها بلدان ذات نظم مالية موثوقة. غير أن العرض المتاح من هذه الأصول محدود، ويظل الدولار — الذي يجتمع فيه كونه عملة أكبر اقتصاد ونظام مالي في العالم، ومدعوما بإطار مؤسسي قوي — هو مصدرها الأساسي. وقد أدت الرغبة في التنويع مؤخرا إلى زيادة طفيفة في أنصبة الدولار الأسترالي والكندي والنيوزيلندي في احتياطيات النقد الأجنبي العالمية، غير أن هذه العملات — وغيرها من عملات الاحتياطي الرئيسية، مثل اليورو والجنيه الإسترليني والين الياباني — لم تؤثر إلا بدرجة محدودة على نصيب الدولار الأمريكي.

المتفرجون الأبرياء

تفرض التغيرات التي يشهدها النظام النقدي الدولي تهديدات إضافية على عملات الاقتصادات الأصغر حجما والأقل نموا. فبعض هذه البلدان —لا سيما تلك التي تفتقر بنوكها المركزية أو عملاتها للمصداقية — قد يتعرض للغزو من العملات الرقمية غير الوطنية.

ويمكن للعملات الوطنية الصادرة عن البنوك المركزية لهذه البلدان، لا سيما العملات التي لا يسهل استخدامها لعدم ملاءمتها أو العملات متقلبة القيمة، أن تحل محلها العملات الرقمية المستقرة — أي العملات المشفرة الخاصة التي تصدرها الشركات متعددة الجنسيات أو البنوك العالمية والتي عادة ما تكون مدعومة بالدولار الأمريكي للحفاظ على استقرارها — أو العملات الرقمية الصادرة عن البنوك المركزية في الاقتصادات الكبرى. وحتى العملات المشفرة متقلبة القيمة، مثل بيتكوين، قد يكون لها أفضلية على العملة المحلية في أوقات الاضطرابات الاقتصادية، فضلا عن دورها في تسهيل هروب رأس المال.

ولكن الاضطرابات الاقتصادية ستؤدي على الأرجح إلى زيادة دولرة الاقتصادات، لا سيما إذا أصبحت النسخة الرقمية من العملات المعروفة مثل الدولار متاحة بسهولة في مختلف أرجاء العالم.

وبالرغم من أن التكنولوجيات الرقمية تتيح أشكالا جديدة من النقود التي يمكن أن تفرض تحديات على العملات الورقية وتؤذن ببداية عصر جديد من المنافسة بين العملات المحلية والدولية، من المحتمل أيضا أن تؤدي هذه القوى الجديدة إلى المزيد من المركزية، مما قد يجعل بعض العملات تكتسب مزيدا من القوة والنفوذ. وبعبارة أخرى، فإن العديد من هذه التغيرات قد تساهم في تعزيز هيمنة الدولار وليس العكس.

فخ الدولار

هناك عوامل أخرى داعمة لهيمنة الدولار، لا سيما الخسائر المحتملة في حالة تراجعه. وتبلغ حيازات المستثمرين الأجانب، بما في ذلك البنوك المركزية، من دين الحكومة الأمريكية حوالي ٨ تريليونات دولار أمريكي. كذلك يبلغ إجمالي الالتزامات المالية الأمريكية تجاه باقي العالم ٥٣ تريليون دولار أمريكي. ونظرا لأن هذه الخصوم مقومة بالدولار، لن يؤدي تراجع قيمة الدولار إلى أي تغيير في حجم التزامات الولايات المتحدة، ولكنه سيحد من قيمة هذه الأصول بعملات البلدان التي تمتلكها. فحيازات الصين من سندات الحكومة الأمريكية على سبيل المثال ستتراجع قيمتها باليوان.

فخ الدولار

هناك عوامل أخرى داعمة لهيمنة الدولار، لا سيما الخسائر المحتملة في حالة تراجعه. وتبلغ حيازات المستثمرين الأجانب، بما في ذلك البنوك المركزية، من دين الحكومة الأمريكية حوالي ٨ تريليونات دولار أمريكي. كذلك يبلغ إجمالي الالتزامات المالية الأمريكية تجاه باقي العالم ٥٣ تريليون دولار أمريكي. ونظرا لأن هذه الخصوم مقومة بالدولار، لن يؤدي تراجع قيمة الدولار إلى أي تغيير في حجم التزامات الولايات المتحدة، ولكنه سيحد من قيمة هذه الأصول بعملات البلدان التي تمتلكها. فحيازات الصين من سندات الحكومة الأمريكية على سبيل المثال ستتراجع قيمتها باليوان.

وعلى الجانب الآخر، نجد أن حيازات المستثمرين الأمريكيين من الأصول الأجنبية، والتي تبلغ ٣٥ تريليون دولار تقريبا، مقومة بالكامل بعملات أجنبية. وبالتالي فإن زيادة قيمة تلك العملات مقابل الدولار تعني زيادة قيمة الحيازات إذا ما تم تحويلها بالدولار. ورغم أن الولايات المتحدة تصنف كمدين صاف تجاه باقي العالم، فإن تراجع قيمة عملتها قد تنشأ عنه أرباح استثنائية لصالح الولايات المتحدة وخسائر ضخمة في باقي العالم. لذلك ففي المستقبل القريب، يمكن أن يثير التراجع الحاد في قيمة الدولار مخاوف حتى بين منتقديه، ليظل العالم حبيسا في «فخ الدولار».

> سيحتفظ الدولار بدوره على الأرجح باعتباره العملة المهيمنة على الاحتياطيات الدولية حتى وإن تراجعت أهميته كإحدى عملات الدفع.

والخلاصة أن الدولار سيحتفظ بدوره على الأرجح باعتباره العملة المهيمنة على الاحتياطيات الدولية حتى وإن تراجعت أهميته كإحدى عملات الدفع، وهو أمر غير مؤكد في حد ذاته.

والاحتمال الأكبر أن العملات الأخرى سيعاد تقدير أهميتها النسبية بينما يظل الدولار محتفظا بسطوته. وهكذا فإن التكنولوجيات الجديدة والتطورات الجغرافية–السياسية قد تساهمان في ترسيخ وضع الدولار بدلا من الإطاحة به. FD

إسوار براساد أستاذ في كلية دايسون بجامعة كورنيل وزميل أقدم بمؤسسة بروكينغز، ومؤلف كتاب بعنوان *"The Future of Money: How the Digital Revolution Is Transforming Currencies and Finance"*.

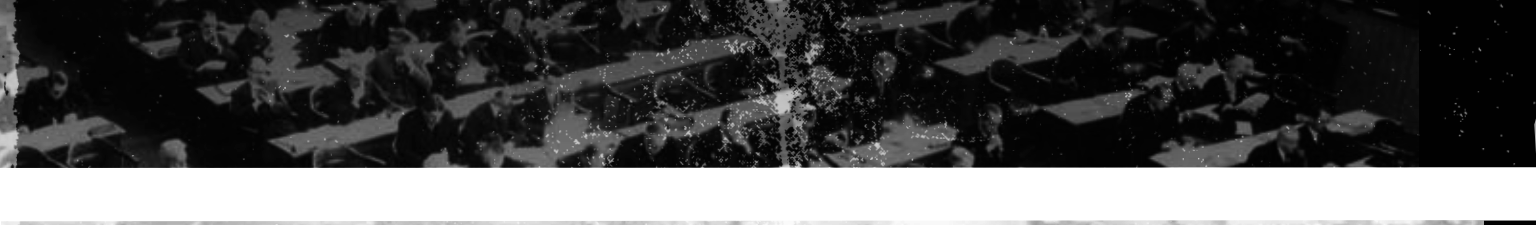

الجمعية العامة لعصبة الأمم في جنيف، سويسرا (١٩٣٣).

الاضطرابات ودروس من التاريخ

من رحم الأزمات تولد الفرص، ولكن بطريق غير مباشر

باتريشيا كلافن

دفعتنا

الأحداث التي شهدتها السنوات الأخيرة، وآخرها جائحة كوفيد-١٩ والحرب في أوكرانيا، إلى مواجهة اضطرارية مع بعض المخاطر المتأصلة في عالمنا المترابط. ففي القرن الحادي والعشرين، يبدو أن الخطر الأكبر على الإطلاق الذي يهدد الاستقرار الدولي يكمن في زيادة الاعتماد المتبادل فيما بين مجتمعاتنا، مما يكسب أي صدمة من أي مكان في العالم قوة أكبر للتوغل عبر النظام العالمي.

ويتعارض التاريخ مع التصور المجتمعي الذي يذهب إلى حداثة التحديات الناجمة عن عالمنا متزايد الترابط. ففي النصف الأول من القرن العشرين، ظل العالم يترنح تحت وطأة صدمات متلاحقة: الحرب العالمية الأولى، والإنفلونزا الإسبانية، والثورات الشيوعية، ومرحلة الكساد الكبير التي شهدت تكوين تكتلات تجارية متنافسة، والأزمة الجغرافية السياسية العالمية الناتجة عن قوى المحور التي أدت إلى اندلاع الحرب العالمية الثانية.

وعقب عام ١٩٤٠، توالت الجهود لبناء نظام عالمي جديد يتمحور حول منظمة الأمم المتحدة. وبمرور الوقت، واصلت المنظمات المتخصصة متعددة الأطراف انتشارها، وكان ذلك بمثابة بادرة على نجاحها، ومع بداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، أصبحت المنافع المتأتية من المؤسسات متعددة الأطراف واقعا جليا لا نزاع عليه.

وجاء القرن الحادي والعشرون ليضع نهاية التصورات بشأن قدرة المؤسسات الدولية على التنبؤ بالصدمات وإدارتها. واتُّهمت منظمة الصحة العالمية بالتحيز ومنظمة الأمم المتحدة بالفشل في الاستجابة للحرب في أوكرانيا، مما أدى إلى تجدد وتصاعد النزاعات التي اندلعت على إثرها الحرب الباردة، والحديث عن القوى الديمقراطية مقابل القوى الاستبدادية. وفي الوقت الذي تتجه فيه أنظار العالم إلى تركيا والصين باعتبارهما وسيطين محتملين لإنهاء الحرب، يبدو أن النظام العالمي الذي نشأ عام ١٩٤٥ — والمؤسسات الليبرالية التي تمثله — أصبح يواجه خطرا أكبر من أي وقت مضى. ويأتي ذلك بالتزامن مع ما نواجهه من احتمالات واقعية بحدوث المزيد من الصدمات، مما سيشكل تهديدا حادا للاستقرار السياسي والتماسك الاجتماعي والآفاق الاقتصادية والنظم الطبيعية التي تدعم عالمنا.

إدارة الصدمات المستقبلية

تأتي هذه الصعوبات بعد أكثر من ٢٠ عاما واجهت خلالها منظومة الأمم المتحدة العديد من التحديات. وأحيانا ما يتم الخلط بين المشكلات التي تشوب منظمة الأمم المتحدة وبين عمليات وكالاتها المتخصصة الكثيرة. ويشكل ذلك خطرا على منظومة الأمم المتحدة التي قد تلقى نفس مصير عصبة الأمم، التي كانت أول كيان حكومي دولي على مستوى العالم، ومهدت الطريق على مختلف الأصعدة لترسيخ مؤسسات الأمم المتحدة التي جاءت خلفا لها. وبينما يُستغل التاريخ من جانب جميع الأطراف على مختلف جوانب الحرب في أوكرانيا، هل هناك أي دروس يمكن الاستفادة منها من تاريخ الإخفاقات هذا في الوقت الذي نواجه فيه تحدي الصدمات المستقبلية؟

التاريخ الطويل يبين لنا أنه من الأفضل عدم التمييز بين الفترات التاريخية باعتبارها إما عصور استقرار أو أزمات، أو توازنات أو صدمات.

الدرس الأول والأكثر إلحاحا هو أن التاريخ الطويل يبين لنا أنه من الأفضل عدم التمييز بين الفترات التاريخية باعتبارها إما عصور استقرار أو أزمات، أو توازنات أو صدمات. فالنصف الأول من القرن العشرين لم يكن مرحلة من الصدمات اللانهائية، كذلك الحال بالنسبة لفترة الحرب الباردة التي نعمت بقدر من الاستقرار — نظام عالمي تحددت معالمه في ظل قوتين عظميين، وهما الولايات المتحدة واتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية، وأشرفت عليه وأدارته مجموعة من المؤسسات العالمية في إطار متناغم. ونرى تعقيدات أكثر عمقا بالمثل خلال المرحلة التي أصبحت فيها الولايات المتحدة القطب الأوحد في أعقاب الحرب الباردة. ونشهد في الوقت الحالي تحولا جديدا في مسار القوى، ولكنه ليس في صالح الصين فحسب التي تقل احتمالات تحولها إلى قوة مسيطرة وحيدة في القرن الحادي والعشرين مقارنة بالولايات المتحدة في القرن العشرين. وينبغي أن تركز المناقشات حول إدارة الصدمات المستقبلية على التحديات الناجمة عن تعددية الأقطاب والتوزيع غير العادل للموارد والقوى العالمية.

وليتنا نعتبر أن مشكلتنا تكمن في كيفية إدارة الاضطرابات بدلا من النظر إلى كل صدمة بمعزل عن الأخرى. ويشجعنا ذلك على تجنب التفرقة بين الاستقرار والتغيير، ودراسة الأطر الزمنية المختلفة لكل منهما، وإدراك العلاقة بين مختلف أنواع الصدمات. فعلى سبيل المثال، سيساعدنا ذلك على إدراك طبيعة الانقطاعات الحالية في إمدادات الغذاء والأسمدة في أوكرانيا التي ستستمر تبعاتها طويلا بعد انتهاء الحرب. وهذا ما حدث بعد عام ١٩١٨ عندما تمكنت الولايات المتحدة من النفاذ سريعا إلى الأسواق الخارجية لتشهد بعدها حالة من الكساد بعد الانتعاش استمرت تداعياتها على أسعار القمح في أمريكا الشمالية وامتد تأثيرها إلى السياسة التجارية والعلاقات

الصورة: GETTY/BETTMANN

الدبلوماسية للولايات المتحدة. كذلك استمرت الآثار الناتجة عن تهجير السكان عقب الحربين العالميتين. وبعد مرور عقد أو يزيد على انتهاء هاتين الحربين، أصبحت الأعداد الكبيرة من مواطني أوروبا الوسطى والشرقية الذين تم تهجيرهم وظلوا يعيشون داخل مخيمات مؤقتة أمرا منسيا إلى حد كبير في الغرب. وستكون حالة التضامن الأوروبية في خطر كبير إذا ما تركت بلدان مثل بولندا للتعامل وحدها مع التحديات الاجتماعية والاقتصادية التي ستستمر لبعض الوقت.

ويتمثل أحد الدروس الأساسية — إن لم يكن أهمها — المستفادة من فشل التعاون الدولي والحوكمة العالمية خلال المرحلة التي سبقت الحرب العالمية الثانية في المركزية المطلقة للاقتصاد السياسي. فقد كانت هناك جهود مستمرة للترويج لمعايير وممارسات دولية جديدة لتيسير التنسيق والتعاون خلال العشرينات والثلاثينات بين الديموقراطيات الليبرالية. وكان هذا التاريخ المشترك — والفهم الناتج عنه — بمثابة حجر الأساس الذي قام عليه النظام الجديد. وبدأ التخطيط له مبكرا عام ١٩٤٠. وينبغي ألا يغيب ذلك عن ذاكرة الدبلوماسيين في القرن الحادي والعشرين، حتى وإن احتلت القضايا الجغرافية–السياسية المشهد بالضرورة على المدى القصير.

ويستدعي الفنانون الأوكرانيون تاريخ مقاومتهم الثقافية ضد جوزيف ستالين أواخر العشرينات والثلاثينات في كفاحهم ضد الإمبريالية الروسية مجددا. وفي ذلك تذكرة قوية بأن النظام العالمي ليس صنيعة شاغلي المناصب السياسية القيادية العليا. فقد شهدت العشرينات، أكثر من أي عقد مضى، موجات من الحراك الاجتماعي في مواجهة قضايا دولية تتعلق بالحرب والسلام عبر مختلف الأطياف السياسية. وكان العديد من المنظمات غير الحكومية التي تدعم المدنيين الأوكرانيين المهجرين في الوقت الحالي عبارة عن مجموعات من الناشطين المحليين في الأصل الذين عملوا على مستوى القاعدة الشعبية. وتعكس الأحداث الأخيرة إشارة على وجود تحول قوي مماثل لما شهدناه خلال العشرينات، حيث تتردد مطالبات العدالة عبر أنحاء عديدة في العالم، مما يتيح الفرصة لإعادة إشراك الرأي العام (وليس النشطاء فحسب) في آليات عمل المنظمات الدولية. وهناك الآن جيل جديد من مؤسسات المعونة التي قامت بالجهود الذاتية والتي أصبح لها صوت مسموع ويمكنها المساعدة في تحديد إطار ولغة المحادثات الموسعة حول الإصلاحات اللازمة للتوصل إلى حلول أفضل لتحدياتنا المشتركة.

من المحلية إلى العالمية

كيف ينبغي أن تبدو هذه الحلول؟ أكدت الجائحة العالمية على أهمية المساعي المحلية لدعم الأغراض العالمية. ففي إطار مكافحة أوبئة التيفود والكوليرا والدرن خلال العشرينات، نشأت آليات دولية للتعاون العلمي والإنساني استمرت حتى في أوقات الحروب بين البلدان. وقامت هذه الممارسات على إدراك للحاجة إلى التزام عالمي بدعم البرامج المحلية والمجتمعية التي تتضمن الدعم الاقتصادي والمالي وتحسين خدمات الرعاية الصحية. وفي عام ١٩٤٥، تمخض هذا التاريخ عن مؤسسات عالمية جديدة قامت من أجل حوكمة الصحة والاقتصاد — منظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأغذية والزراعة، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي — وهو ما يلقي الضوء على واحدة من لحظات عديدة شهدت تحدي ممارسات ومؤسسات الحوكمة العالمية وتفكيكها وإعادة بنائها في أعقاب الصدمات الجديدة.

ومن الصعب للغاية بناء مؤسسات الحوكمة العالمية التعاونية من نقطة الصفر. ففي عام ١٩٤٥، تم حل عصبة الأمم التي قامت لخدمة أغراض متعددة لتأتي بعدها مؤسسات ذات غرض واحد تحت مظلة الأمم المتحدة، مما قد يشير إلى أن عناصر وأشكال الحوكمة — الصحة والغذاء والمالية والتجارة والجغرافيا السياسية والشعوب المهجرة وتغير المناخ — مختلفة، وإن كانت ليست كذلك كما اتضح من أحداث الأعوام القليلة الماضية، ولا سيما جائحة كوفيد–١٩ والحرب في أوكرانيا. وإدراك الروابط بين القضايا الاقتصادية والاجتماعية ينبغي أن يكون عنصرا أساسيا في الجهود المستقبلية الهادفة إلى كبح التوترات الجغرافية–السياسية المتصاعدة. وعند التخطيط للمستقبل — وهو أمر يتحتم علينا القيام به — يتعين أن نولي اهتماما مماثلا لطبيعة التفاعل بين الصدمات، مثل تهجير السكان والأمراض والنزاعات الجغرافية–السياسية وتغير المناخ والتحولات الحادة الناتجة عن الابتكارات التكنولوجية، وكيفية إشراك مختلف الوكالات والدول في التصدي لها وتنسيق هذه المشاركات. وينبغي ألا تترك مهمة إدارة هذه الصدمات لمؤسسات فردية مثل منظمة حلف شمال الأطلسي أو صندوق النقد الدولي.

وتجدر الإشارة إلى أن الحرب في أوكرانيا أكدت على أهمية المؤسسات الإقليمية لأغراض الحوكمة العالمية. وتجددت حاليا التساؤلات حول طبيعة التعاون بين منظمة حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي ومجلس الأمن والجمعية العامة التابعين للأمم المتحدة في إطار السعي للحفاظ على الأمن الإنساني، وهي تساؤلات طُرحت منذ عقود مضت ثم توارت عن الأذهان لاحقا على ما يبدو. وإذا كانت الحوكمة الإقليمية ذات أهمية، فلا تزال الانعكاسات العالمية للمؤسسات الإقليمية الجديدة، مثل البنك الآسيوي

للاستثمار في البنية التحتية، يعوزها الوضوح. أما الحوكمة العالمية، كما يتضح من تاريخ الأمم المتحدة نفسها، فتعتمد اعتمادا كبيرا على المسار. وإذا ما أتاح ذلك خطة إصلاحية جديدة وإمكانية للتحرك، فينبغي الاعتياد على التحديات الناتجة عن عودة الجغرافيا السياسية، بالرغم من أنها قد تثير مخاوف في بعض الأحيان. وبينما يسهب العديد من المعلقين في الحديث عن الدروس المريرة المستفادة من حقبة الثلاثينات والسنوات الأولى من الحرب الباردة، نجد في الواقع أن سياسة القوة شكلت وكبحت آفاق الحوكمة العالمية طوال القرن العشرين. وفي هذا الفهم فرصة وتذكرة بأن الحجج المؤيدة، أو المعارضة، للتعاون والتنظيم الدوليين هي محاولات من أطراف متناحرة لإيجاد حلول لأزمات مشتركة. ويتضح من الحرب في أوكرانيا أن جميع قادة الدول ليس لهم سيطرة على أوساط العلاقات الدولية. وعلى سبيل المفارقة، فإن الحرب تعد إشارة لفشل الحوار، ولكنها تعطي درسا في أهمية المؤسسات التعاونية والدبلوماسية الفعالة.

ويجب أن تركز الدبلوماسية بالضرورة على التحديات الملحة التي تتمثل في وجوب تحقيق السلام الذي يحترم السيادة الأوكرانية، مع الحفاظ على احتياج أوكرانيا — وروسيا – للأمن، ودون تجاهل الانعكاسات على سمعة القوانين والمؤسسات الدولية. ومن المفهوم أن مقاضاة جرائم الحرب تمثل محور المناقشات العامة. ولكن من أكثر القضايا الشائكة التي أثيرت عقب الحرب العالمية الأولى هي كيفية إعادة فتح المجال التجاري الدولي بعد إنفاذ العقوبات لفترة طويلة. وقد سهل الحصار الذي فرضته قوى التحالف الكبرى صعود الأدوات القانونية الحمائية التي أعاقت تعافي التجارة العالمية حتى الستينات. واتضح أن الحمائية ظاهرة مزمنة، لا بسبب دورة الانتعاش والكساد التي شهدتها العشرينات والثلاثينات فحسب، ولكن بسبب النظرة إلى معايير وممارسات التجارة الحرة — التي صاغتها القوة المنتصرة، ولا سيما بريطانيا والولايات المتحدة — التي اعتُبرت غير عادلة بدرجة كبيرة. وبالرغم من أن تحرير التجارة بالكامل في ألمانيا والنمسا كان أحد شروط السلام، تضمن الشرط القانوني نفسه بخصوص الدولة الأولى بالرعاية في معاهدات باريس للسلام عددا من الأحكام التي سمحت لبريطانيا والولايات المتحدة بالمزيد من الحمائية بصورة قانونية. وبمرور الوقت، أصبح هناك تصور عام في ألمانيا والنمسا بأن الاتفاق الذي وضعه الحلفاء يخدم مصالحهم الخاصة، مما أطاح بمشروعية الاتفاقية وسمعة مسؤولي الدول المنتخبين ديموقراطيا الذين وقعوا عليها عام ١٩١٩. ويذكرنا ذلك بأن الحاجة إلى التعاون قد تكون جلية، بينما يظل معنى التعاون مبهما، وهو ما يتطلب الانفتاح الدائم على الآراء والأفكار البديلة حول النظام والحوكمة.

وأخيرا، حري بنا أن نتذكر أن الانتقادات الموجهة للنظام الدولي من النمسا وألمانيا بعد عام ١٩١٩ تخللتها

يستدعي الفنانون الأوكرانيون تاريخ مقاومتهم الثقافية ضد جوزيف ستالين أواخر العشرينات والثلاثينات في كفاحهم ضد الإمبريالية الروسية مجددا.

حالة من عدم الرضا عن شروط السلام، إلا أن الطعن في مشروعية هذه الشروط من جانب البلدين تم من خلال آليات عصبة الأمم. ولم تواجه المؤسسة، والنظام العالمي، أي تحديات وجودية إلى أن قررت الحكومة الاشتراكية الوطنية — وهي مجموعة متطرفة استمر تواجدها طوال العشرينات — الطعن في عصبة الأمم والتحالف مع اليابان وإيطاليا، وتآمرت بريطانيا وفرنسا لصالح الاستراتيجية أملا في تجنب حرب جديدة. ويجب على الحلفاء الراغبين في مساعدة أوكرانيا الاسترشاد بالقوانين الدولية والمنظمات التي تمثلها، مع الإقرار بالحاجة إلى الإصلاح. والعمل خارج إطار هذه المؤسسات، من خلال جهود مشتتة بهدف الوصول إلى حلول سريعة، وهو ما حاول نيفيل تشامبرلين القيام به في ميونخ عام ١٩٣٨، قد يكون بمثابة ضربة قاصمة للنظام العالمي وآفاق السلام.

ويمكن أن تنشأ عن الاضطرابات أعباء مفرطة على الأفراد والمؤسسات والدول، ولكنها تشجع في الوقت نفسه، كما تعلمنا من التاريخ، على حشد مختلف الأطراف على نحو مبتكر وديناميكي لفتح قنوات جديدة للتعاون في أكثر اللحظات ظلمة على مر التاريخ غالبا. لذلك علينا أن نتحلى بالإرادة دائما — حتى وإن غاب عنا التفاؤل في بعض الأحيان — في مواجهة الاضطرابات التي ستفرض تحديات مستمرة على عالمنا خلال الفترة القادمة. FD

باتريشيا كلافن أستاذ التاريخ الحديث في جامعة أكسفورد وزميل كلية ووستر.

سلاح العقوبات

العقوبات الاقتصادية تنشأ عنها صدمات عالمية أكبر من أي وقت مضى ويسهل تجنبها.

نيكولاس مولدر

لم يخضع اقتصاد في حجم روسيا منذ الثلاثينات لطائفة واسعة من القيود التجارية كتلك التي تم فرضها بسبب الغزو الروسي لأوكرانيا. ولكن على عكس إيطاليا واليابان في الثلاثينات، تعد روسيا في الوقت الحالي من كبار مصدري النفط والحبوب وغيرهما من السلع الأولية الأساسية الأخرى، كما أصبح الاقتصاد العالمي أكثر تكاملا إلى حد كبير. ونتيجة لذلك، أصبح للعقوبات حاليا تداعيات اقتصادية عالمية أكبر كثيرا مما عهدناه من قبل. وينبغي أن يكون حجم هذه العقوبات دافعا لإعادة النظر في مفهوم العقوبات كأداة قوية من أدوات السياسات لما ينشأ عنها من تداعيات اقتصادية عالمية ملموسة.

غير أن العقوبات ليست هي المصدر الوحيد للاضطرابات التي يشهدها الاقتصاد العالمي. فقد سجلت أسعار الطاقة ارتفاعا مستمرا منذ العام الماضي بسبب فرط الأعباء المفروضة على سلاسل الإمداد الذي أدى بدوره إلى إعاقة مسار التعافي من الجائحة. كذلك ارتفعت الأسعار العالمية للغذاء بنسبة ٢٨٪ عام ٢٠٢٠ و٢٣٪ عام ٢٠٢١، كما سجلت زيادة حادة قدرها ١٧٪ هذا العام خلال الفترة ما بين فبراير ومارس فقط. ونتجت عن الحرب أضرار مباشرة في أوكرانيا أيضا، حيث أدت إلى غلق الموانئ الوطنية المطلة على البحر الأسود، مما منع أوكرانيا من تصدير القمح والذرة وزيت عباد الشمس ومجموعة من السلع الأخرى.

وأدت صدمتان أكثر حدة إلى تفاقم الآثار الناجمة عن انقطاع الإمدادات من أوكرانيا: العقوبات التي فرضتها على روسيا ٣٨ حكومة في أمريكا الشمالية وأوروبا وآسيا، واستجابة الشركات والبنوك العالمية لتلك التدابير. وساهم

هذا الكم الهائل من القيود القانونية والتجارية والمالية والتكنولوجية في فرض معوقات حادة أمام نفاذ روسيا إلى الاقتصاد العالمي، كما أحدث زيادة كبيرة في أعداد السلع الأولية التي تتوفر بالبلدين والتي لم يعد لوصولها إلى الأسواق العالمية سبيل. وقد اقترنت هذه العقوبات الكاسحة ضد روسيا بالأزمة في سلاسل الإمداد العالمية والاضطرابات التي تشهدها أوكرانيا بسبب الحرب، مما تسبب في صدمة اقتصادية قوية غير مسبوقة. وسيؤدي فرض عقوبات إضافية على صادرات النفط والغاز الروسية إلى تفاقم هذه التداعيات.

فئة مختلفة

يغدو حجم العقوبات ضد روسيا أكثر وضوحا بالنظر إلى التاريخ الاقتصادي على مدار القرن الماضي. فحتى العقوبات الأكثر حدة خلال فترة الحرب الباردة، مثل العقوبات التي فرضتها منظمة الأمم المتحدة والبلدان الغربية ضد روديسيا (زمبابوي حاليا) وضد جنوب إفريقيا في عهد الفصل العنصري، أو العقوبات الأمريكية على كوبا وإيران، لم تستهدف الاقتصادات الكبرى. وبعض العقوبات المفروضة حاليا — لا سيما ضد إيران وكوريا الشمالية وفنزويلا — يعد أكثر صرامة مقارنة بالعقوبات ضد روسيا، وإن كان وزن هذه البلدان أقل كثيرا سواء في الاقتصاد العالمي أو التجارة الدولية.

ويعد تأثير العقوبات ضد روسيا من فئة مختلفة تماما. فروسيا تأتي في المرتبة الحادية عشرة ضمن أكبر اقتصادات العالم، كما أن دورها كأحد مصدري السلع الأولية الرئيسيين في مجموعة الأسواق الصاعدة يضفي أهمية هيكلية على مركزها. ووحدها الولايات المتحدة وكندا وأستراليا في مجموعة الاقتصادات المتقدمة هي التي تملك بصمة مماثلة في الاقتصاد العالمي والزراعة وأسواق المعادن. ومنذ نهاية الحرب الباردة أيضا، وبفضل جهود تعزيز التكامل خلال ما يزيد على عقدين، أصبحت روسيا من الاقتصادات شديدة الانفتاح، حيث سجلت نسبة التجارة إلى إجمالي الناتج المحلي لديها ٤٦٪ حسب البيانات الصادرة عن البنك الدولي. وضمن مجموعة الأسواق الصاعدة السبع الكبرى، تفوقت المكسيك وتركيا وحدهما على هذه النسبة في عام ٢٠٢٠ (٧٨٪ و٦١٪).

وفترة الثلاثينات هي العقد الوحيد خلال القرن الماضي الذي شهد عقوبات مماثلة ضد دول من الوزن نفسه في الاقتصاد العالمي. فخلال ستة أسابيع من غزو بينيتو موسيليني لإثيوبيا في أكتوبر ١٩٣٥، فرضت عصبة الأمم مجموعة من العقوبات ضد إيطاليا، وهي ثامن أكبر اقتصاد على مستوى العالم. واشتركت في تنفيذ العقوبات ٥٢ دولة من الدول ذات السيادة التي بلغ عددها آنذاك ٦٠ دولة على مستوى العالم (راجع دراسة Baer 1976). وتضمنت هذه التدابير حظر الأسلحة وتجميد المعاملات المالية ومنع تصدير عدد من المواد الخام الضرورية للإنتاج خلال فترة الحرب، غير أن التدبير الأكثر حدة على الإطلاق كان حظر جميع الواردات من إيطاليا. وأمكن ذلك بسبب العجز الهيكلي في الحساب الجاري لإيطاليا الذي جعل هذا الحظر أكثر ضررا لإيطاليا منه للدول التي شاركت في تنفيذ العقوبات.

حروب الغزو

خلال الفترة من أكتوبر ١٩٣٥ إلى يونيو ١٩٣٦، تراجع الإنتاج الصناعي في إيطاليا بنسبة ٢١,٢٪، كما انخفضت الصادرات خلال الأشهر الخمسة الأولى من تنفيذ العقوبات بنسبة ٤٧٪ قبل أن تستقر عند حوالي ثلثي مستوى ما قبل العقوبات. وأدى الحظر الذي فرضته عصبة الأمم على الواردات من إيطاليا إلى زيادة الأسعار الدولية للمنتجات الغذائية مثل اللحوم والفاكهة والزبد، والمواد الخام والمنتجات المصنعة مثل الصوف والمنسوجات والمنتجات الجلدية. غير أنه تجدر الإشارة إلى أن العقوبات لم تنجح في وقف الغزو الإيطالي لإثيوبيا، وهو ما يرجع في جزء كبير منه إلى أن الولايات المتحدة وألمانيا، وهما أول وثالث أكبر الاقتصادات على مستوى العالم، لم يكونا من البلدان الأعضاء في عصبة الأمم ولم يشتركا بالتالي في تنفيذ العقوبات. ونتيجة لذلك، استمرت إيطاليا في استيراد الفحم والنفط (راجع دراسة Ristuccia 2000) ونجحت في التصدي لصعوبات شديدة طوال ثمانية أشهر.

وفي أواخر الثلاثينات، كانت اليابان سابع أكبر اقتصاد على مستوى العالم وأحد البلدان التجارية التي فاقت إيطاليا في انفتاحها. وخلال الفترة ما بين صيف ١٩٣٩ وأغسطس ١٩٤١، اتفق عدد متزايد من الدول الغربية الراغبة في كبح الغزو الياباني للصين على فرض عقوبات أدت تدريجيا إلى تراجع عدد الشركاء التجاريين (دراسة Maddison 2006). ومع بداية الحرب العالمية الثانية، فرضت الإمبراطورية البريطانية ومستعمراتها وغيرها من الأراضي الواقعة تحت سيادتها قيودا على صادرات المواد الخام الاستراتيجية وجعلت الأولوية لاستخدامها بين الأراضي التابعة للإمبراطورية.

ومع نهاية العقد، أصبحت اليابان أكثر اعتمادا من ذي قبل على واردات المواد الخام (لا سيما النفط والحديد الخام والنحاس وخردة الحديد) مقارنة بالولايات المتحدة، وهي الاقتصاد الأكبر على الإطلاق في منطقة المحيط الهادئ الذي ظل على الحياد. واستجابة لعمليات الغزو التي قامت بها اليابان في عامي ١٩٤٠ و١٩٤١، صعدت الولايات المتحدة تدابيرها الاقتصادية تدريجيا وصولا إلى فرض حظر كامل على النفط في نهاية المطاف، وذلك بالاشتراك مع الإمبراطورية البريطانية وهولندا. كذلك قامت بتجميد احتياطيات الين المحتفظ بها في الولايات المتحدة (دراسة Miller 2007). وقرب نهاية عام ١٩٤١، تراجعت تجارة اليابان بنسبة ٢٠٪ إلى ٢٥٪ خلال ١٨ شهرا فقط. وانهارت قدرتها على الوصول إلى الواردات الأساسية، مما دفعها إلى

الرسم التوضيحي: ISTOCK/NUTHAWUT SOMSUK

صعود التجارة

أصبح نصيب التجارة من الناتج العالمي أكبر كثيرا في العصر الحالي مما كان عليه خلال الثلاثينات.

(صادرات البضائع كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي العالمي)

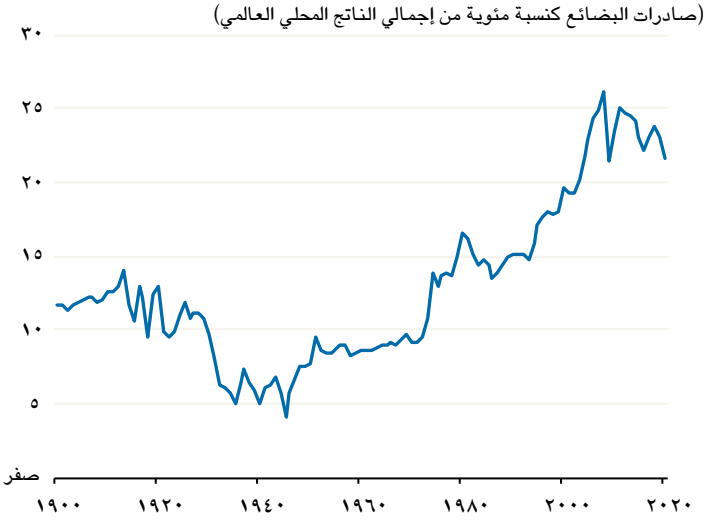

المصادر: دراسة Ortiz-Ospina, Esteban, and Diana Beltekian. 2018. "Trade and Globalization". والنشرة الإلكترونية «Our World in Data»، ودراسة World Bank, 2020. ودراسة "Exports of Goods and Services." World Bank and Organisation for Economic Co-operation and Development data, Washington, DC.

الهجوم على مستعمرات الولايات المتحدة وأوروبا في جنوب شرق آسيا للحصول على المواد الخام اللازمة لاستمرار آلة الحرب. وبينما تحملت إيطاليا وطأة الحظر المفروض على صادراتها والذي أدى إلى الحد من قدرتها على كسب النقد الأجنبي، تعرضت اليابان لضربة أكثر حدة نتيجة تجميد أصولها الأجنبية ومنعها من الحصول على واردات حيوية من شريكها التجاري الرئيسي الوحيد المتبقي.

البيئة العالمية

أدت الصدمة الناجمة عن الكساد العظيم إلى تقويض جانب كبير من الثقة والتعاون اللذين ساهما في دعم الاستقرار السياسي الدولي. وتصاعدت حدة الحروب التجارية لتتحول إلى نزاعات دبلوماسية، مما أدى إلى ظهور توجه نحو تكوين تكتلات سياسية واقتصادية. وكان لزاما على عصبة الأمم، باعتبارها الكيان المنوط بحفظ النظام في حقبة ما بعد الحرب العالمية الأولى، إنفاذ العقوبات ضد الدول التي تهدد السلام العالمي. واتضح من العقوبات أن القوى الغربية تشكل ثقلا كبيرا في الاقتصاد العالمي. غير أن الأوضاع المعاكسة التي سادت حقبة الكساد وانعدام التعاون المالي والنقدي بين البلدان كانا دليلا على أن العقوبات تسببت في توترات إضافية ولم تنجح في الحفاظ على السلام في نهاية المطاف.

ويتضح من التاريخ خلال الفترة الفاصلة بين الحربين العالميتين أن البيئة الاقتصادية العالمية تحدد الصيغة المحتملة للعقوبات وتشكل تأثيرها. وقد شهدت حقبة الكساد أزمة زراعية وانهيار النظام النقدي وتراجع التجارة. ونتيجة لهذه التطورات، تراجعت الصادرات العالمية، وتفككت تكتلات العملة، وانخفضت الأسعار العالمية خلال الجزء الأكبر من الفترة ما بين عامي ١٩٢٨ و١٩٣٩. ومن ناحية، أدى ذلك إلى تراجع أرباح التصدير، وانخفاض تكلفة انقطاع الروابط الاقتصادية أيضا. ولكن من الناحية الأخرى، انخفضت أسعار الواردات لتضمن بذلك فرصة مستمرة للحصول على الاحتياجات الأساسية من المعادن والغذاء والطاقة. وفي الوقت الذي استُخدمت فيه العقوبات، كان العالم يشهد درجة متزايدة من الاكتفاء الذاتي، وتراجعا في الاعتماد المتبادل بين الاقتصادات الوطنية إلى الحد الأدنى الضروري. لذلك فإن عقوبات الثلاثينات لم تتسبب سوى في أضرار طفيفة لاقتصاد عالمي محطم بالفعل. ولكنها هددت معيشة المواطنين على نحو تطلب تصعيدا عسكريا.

وعلى العكس، نجد أن نسبة التجارة العالمية إلى إجمالي الناتج المحلي أعلى كثيرا في الوقت الحالي (انظر الرسم البياني)، مدعومة بنظام مالي عالمي قائم على الدولار يتسم بدرجة كبيرة من التكامل. وبدلا من انخفاض الأسعار، تشهد الأسواق العالمية في الوقت الحالي ضغوطا تضخمية هائلة. وتنشأ عن ارتفاع أسعار السلع الأولية أرباح استثنائية في البلدان المصدرة، بينما تشجع الاقتصادات المستوردة للطاقة على التحول إلى مصادر الطاقة المتجددة. وفي الوقت نفسه، ازداد التكامل بين الأسواق المالية، مما يجعل التدفقات الرأسمالية من الاقتصادات المتقدمة عاملا أساسيا للنمو والاستثمار في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. وبفضل هذا التعاضد، يتمتع الاقتصاد العالمي في الوقت الحالي بمكاسب هائلة، حيث تتيح التجارة فرص عمل لنسبة أكبر من القوة العاملة، وأصبح بالإمكان الحصول على الواردات من عدد أكبر من المصادر. ولكنه يواجه مخاطر متزايدة نظرا لإمكانية اختناق النقاط المحورية في تدفقات السلع الأولية والمعاملات المالية والتكنولوجيا بسبب المشكلات التي تواجه سلاسل الإمداد، أو استهدافها من خلال العقوبات الحكومية.

التكلفة مقابل المخاطر

نتيجة لهذه التغيرات، يمكن أن تتسبب العقوبات حاليا في خسائر تجارية أكبر من أي وقت مضى، وإن كان يمكن التخفيف من وطأتها من خلال تحويل مسار التجارة أو العزوف عنها. وفي الوقت نفسه، لا تشكل العقوبات في العصر الحديث تهديدا مباشرا بقدر ما كان عليه الحال في الثلاثينات، مما يحد من مخاطر التصعيد العسكري. غير أن زيادة التكامل بين الأسواق أفسحت المجال لانتشار الصدمات الناجمة عن العقوبات عبر مختلف أجزاء

الاقتصاد العالمي. وهكذا فقد أدت العولمة خلال القرن الحادي والعشرين إلى زيادة التكلفة الاقتصادية لاستخدام العقوبات ضد الاقتصادات الكبرى التي تتمتع بقدر كبير من التكامل فيما بينها، كما أتاحت لهذه البلدان فرصة أكبر للثأر من خلال الروابط الاقتصادية والتكنولوجية بدلا من التدخل العسكري. وإجمالا، تغيرت طبيعة العقوبات من حيث المخاطر والتكلفة الناجمة عنها، بينما ظلت قنوات انتشارها كما هي — ارتفاع أسعار السلع الأولية وتكلفة المعاملات وزيادة اختناقات الإمداد والخسائر التجارية، وأصبحت تؤثر على المزيد من المواطنين حول العالم.

وسرعان ما تتضح فداحة التداعيات الناجمة عن العقوبات ضد بلدان الشريحة العليا من الاقتصاد العالمي. فبينما تختفي صادرات السلع الأولية الروسية من الأسواق العالمية بفعل العقوبات، ترتفع الأسعار مؤدية إلى ضغوط على فاتورة الاستيراد والموارد العامة المحدودة لدى اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية المستوردة للسلع الأولية على أساس صاف. ومن غير المستغرب أن هذه البلدان نفسها لم تشارك في تنفيذ العقوبات ضد روسيا نظرا لأنها الأكثر عرضة لأزمات ميزان المدفوعات إذا ما تم تشديد العقوبات على الصادرات الروسية لفترة مطولة.

ويمتلك صناع السياسات اليوم جميع الأدوات اللازمة لتجنب تكرار ما حدث خلال الثلاثينات. فنظرا للزيادة الكبيرة في حجم التكامل الاقتصادي في الوقت الحالي، سيتطلب الأمر قدرا أكبر كثيرا من الاضطرابات الراهنة لجعل مخاوف انحسار العولمة واقعا ملموسا. كذلك أصبح هناك المزيد من الاقتصادات التي تمتلك ما يكفي من الموارد لتوفير مصادر إمداد بديلة، فضلا عن توافر أسواق تصدير للبلدان المضطرة لوقف التجارة مع روسيا. كذلك تمتلك الاقتصادات المتقدمة مجموعة أفضل من أدوات سياسة المالية العامة عما كان عليه الحال في مطلع القرن العشرين، وحيزا ماليا أكبر مقارنة باقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، وإن كان استخدامها لنقاط القوة تلك لتعويض الضغوط الهائلة التي تفرضها العقوبات على الاقتصاد العالمي يظل اختيارا سياسيا في نهاية المطاف. ويواجه العديد من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية مزيجا من الأعباء الملحة: ارتفاع الديون، وزيادة تكلفة التحول إلى الطاقة المتجددة، والنمو المستمر في أسعار الفائدة، وحالة الكساد التضخمي العالمية. وعلى مجموعة السبعة والحكومات الأوروبية التي شاركت في تنفيذ العقوبات اتخاذ خطوات جادة نحو تقديم الدعم الاقتصادي لهذه الاقتصادات.

فالتحرك المشترك في مواجهة تداعيات العقوبات ضد روسيا سيصب في صالح رفاهة سكان العالم واستقرار الاقتصاد العالمي. وللمساعدة في هذا الصدد، يمكن اتخاذ عدد من الخطوات لتصحيح مسار السياسات. أولا، ينبغي أن تركز الاقتصادات المتقدمة على الاستثمارات طويلة الأجل في البنية التحتية للحد من الضغوط المفروضة على سلاسل الإمداد، بينما ينبغي إيلاء الأولوية لدعم الدخل في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. وثانيا، ينبغي أن تتجنب البنوك المركزية في الاقتصادات المتقدمة التشديد السريع لسياساتها النقدية للحيلولة دون هروب رأس المال من الأسواق الصاعدة. وثالثا، يمكن التصدي لمشكلات الدين وميزان المدفوعات التي توشك

زيادة التكامل بين الأسواق أفسحت المجال لانتشار الصدمات الناجمة عن العقوبات عبر مختلف أجزاء الاقتصاد العالمي.

الاقتصادات النامية على مواجهتها من خلال إعادة هيكلة ديونها وزيادة مخصصاتها من حقوق السحب الخاصة التي يوفرها صندوق النقد الدولي والتي تعد أحد أشكال الاحتياطيات الدولية. ورابعا، ينبغي توفير الإغاثة الإنسانية، في صورة أغذية وأدوية تحديدا، للاقتصادات التي تمر بأوضاع حرجة. وخامسا، ينبغي أن تقوم التكتلات الاقتصادية الكبرى حول العالم بالمزيد من أجل تنظيم الطلب على الغذاء والطاقة للحد من الضغوط السعرية الناجمة عن ممارسات الاكتناز والمزايدات التنافسية.

وما لم تطبق هذه السياسات خلال الأشهر القليلة التالية، سيكون ذلك دافعا لتنامي مخاوف عميقة بشأن آفاق عام ٢٠٢٢ وما بعده. وها هو الوقت قد حان للتفكير في انعكاسات العقوبات على الاستقرار الاقتصادي العالمي لتتسنى مواجهة التدابير الاقتصادية القسرية التي أصبحت واقعا جديدا. FD

نيكولاس مولدر أستاذ مساعد في التاريخ الأوروبي الحديث بجامعة كورنل ومؤلف كتاب بعنوان «*The Economic Weapon: The Rise of Sanctions as a Tool of Modern War*».

المراجع:

Baer, George W. 1976. *Test Case: Italy, Ethiopia, and the League of Nations.* Stanford, CA: Hoover Institution Press.

Maddison, Angus. 2006. *The World Economy, Volume 2: Historical Statistics,* 550. Paris: Organisation for Economic Co-operation and Development.

Miller, Edward S. 2007. *Bankrupting the Enemy: The U.S. Financial Siege of Japan before Pearl Harbor.* Annapolis, MD: Naval Institute Press.

Ristuccia, Cristiano Andrea. 2000. "The 1935 Sanctions against Italy: Would Coal and Oil Have Made a Difference?" *European Review of Economic History* 4 (1): 85–110.

هل يظل التضخم مرتفعا؟

تتوقف الإجابة على توزيع الصدمات في الاقتصاد وطبيعة استجابة البنوك المركزية

روشير أغاروال ومايلز كيمبول

كانت الزيادة الأخيرة في معدلات التضخم حول العالم مفاجأة للكثيرين. وحتى منتصف عام ٢٠٢٢، تجاوز التضخم الكلي (سعر جميع السلع والخدمات) والتضخم الرئيسي (ما عدا أسعار الغذاء والطاقة) كثيرا المستويات المستهدفة في معظم البلدان. وتشير النظريات الاقتصادية المعتادة إلى أن التضخم سيخرج عن السيطرة في حالة تطبيق مزيج محدد من السياسات النقدية والمالية لفترة مطولة، ولكن القول باستمرار التضخم من عدمه نتيجة لذلك يتطلب المزيد من الدراسة. وتعتمد الإجابة على توزيع الصدمات في الاقتصاد وردود أفعال البنوك المركزية (ووزارات المالية).

تضخم مزمن

تشكل أسباب ارتفاع التضخم ومدى استمراريته موضوعا للنقاش الدائر. ونرى أن الارتفاع الحالي في معدلات التضخم نتاج لخمسة دوافع أساسية ذات انعكاسات على هذا النقاش.

أولا، الاختناقات في سلاسل الإمداد: كان للجائحة تأثيران مختلفان على سلاسل الإمداد العالمية. ففي المرحلة الأولى، أدت تدابير الإغلاق العام والقيود على حرية الحركة إلى انقطاعات حادة في مختلف سلاسل الإمداد، مما تسبب في نقص الإمدادات على المدى القصير. وتلاشى الكثير من هذه الانقطاعات، وإن كان الارتفاع الأخير في

أعداد الإصابات بسلالة أوميكرون في الصين وغيرها قد أدى إلى تجدد الضغوط على بعض سلاسل الإمداد. أما في المرحلة الأخيرة من الجائحة، فقد شهدت مختلف سلاسل الإمداد اختناقات مستجدة. وحسب تقييم دراسة Rees and Rungcharoenkitkul (2021) التي صدرت مؤخرا، تؤثر الاختناقات الأكثر حدة على المواد الخام والسلع المصنعة الوسيطة ونقل البضائع. ولكن هل تستمر هذه الاختناقات؟ من المقاييس المستخدمة في تقييم أوضاع سلاسل الإمداد العالمية المدة التي يستغرقها شحن السلع بحرا مقيسة بمؤشر صممته شركة فليكس بورت لقياس مدة الشحن عبر المحيطات (Flexport Ocean Timeliness Indicator). وحتى نهاية إبريل ٢٠٢٢، ظلت المؤشرات قرب أعلى مستوياتها على الإطلاق، مما يشير إلى أن الضغوط قد تستمر لفترة أطول على الأقل.

ثانيا، تحول الطلب من الخدمات إلى السلع: أدت الجائحة في البداية إلى تحول حاد في طبيعة المشتريات الاستهلاكية، حيث سجل الإنفاق على السلع ارتفاعا هائلا. وبالتالي فإن جزءا كبيرا من الزيادة الأولية في معدلات التضخم يعزى إلى تضخم السلع المعمرة (بما في ذلك السيارات المستعملة)، بينما سجل تضخم الخدمات ارتفاعا طفيفا. وقد تستمر هذه التحولات خلال المرحلة النشطة للجائحة فحسب، وإن كان جزء على الأقل من تحول الطلب من الخدمات تجاه السلع قد يستمر في ظل الطريقة التي أعادت بها الجائحة تشكيل المجتمع. ورغم أن التحول تجاه السلع المعمرة كان ظاهرة عالمية، فإن تأثيره ربما كان ملحوظا بدرجة أكبر في بعض البلدان (بفضل انتعاش سوق السيارات المستعملة في الولايات المتحدة على سبيل المثال).

ثالثا، حزمة التدابير التنشيطية الكلية والتعافي في مرحلة ما بعد الجائحة: تم الإعلان عالميا عن تدابير مالية بقيمة ١٦,٩ تريليون دولار أمريكي لمكافحة الجائحة، وكان الدعم المقدم أكبر نسبيا في الاقتصادات المتقدمة. ففي الولايات المتحدة وحدها، تم تطبيق مجموعة من تدابير التنشيط المالي بقيمة ١,٩ تريليون دولار أمريكي (خطة الإنقاذ الأمريكية). وأطلقت مجموعة مناصرة لفكرة التضخم المزمن عُرفت باسم «Team Persistent» تحذيرات حيال التدابير التنشيطية الضخمة المقترنة بتيسير الأوضاع النقدية لما قد يسببه هذا المزيج من ارتفاع مزمن في معدلات التضخم. ويُعزى هذا الاسم إلى التحذيرات التي أطلقها لاري سامرز وأوليفييه بلانشار بشأن التضخم في أوائل عام ٢٠٢١ (راجع دراسة Summers 2021). وعارض مراقبون أُطلق عليهم لاحقا اسم "Team Transitory" هذه الفكرة وأشاروا إلى أن التبعات التضخمية لحزم التنشيط الحكومية ستكون مؤقتة أو طفيفة على الأرجح. ومع نهاية العام، تحولت الشواهد إلى صف الفريق الأول في عدد من البلدان. فقد استغلت الأسر المدخرات التي قامت بمراكمتها في بداية الجائحة (بما في ذلك من التدابير التنشيطية والتحويلات)، مما أدى إلى زيادة مفاجئة في الطلب الكلي وتعاف اقتصادي أقوى من المتوقع. ويتوقف استمرار الطلب الكلي القوي في نهاية المطاف على طبيعة استجابة البنوك المركزية. وتظل هذه المسألة مثار جدال ساخن نعود إليها في قسم لاحق.

رابعا، صدمة عرض العمالة: لا تزال الانقطاعات في أسواق العمل نتيجة الجائحة مستمرة حتى بعد مرور عامين على بدايتها. فلا تزال نسب المشاركة في القوة العاملة دون مستويات ما قبل الجائحة في عدد من البلدان. وفي الاقتصادات المتقدمة، شهدت الولايات المتحدة تأثيرا أكبر نسبيا، حيث تراجعت نسب المشاركة بحوالي ١,٥٪ عن مستويات ما قبل الجائحة (انخفاض عدد العمالة بحوالي

وحسب التجارب التاريخية السابقة، لن تستمر هذه الطفرة التضخمية الخارجة عن السيطرة لأكثر من عامين.

٤ ملايين تقريبا). هل تستمر هذه الصدمة؟ تختلف الآراء في هذا الشأن. تتناول دراسة Alex Domash and Larry Suumers (2022) التي صدرت مؤخرا مجموعة مختلفة من مؤشرات أسواق العمل، وتشير إلى أن «الجزء الأكبر من عجز العمالة سيستمر على الأرجح خلال الفترة المقبلة حتى وإن جاءت النتائج متفائلة في أعقاب كوفيد-١٩، وسيكون له دور كبير في الضغوط التضخمية التي ستشهدها الولايات المتحدة لفترة قادمة».

خامسا، صدمات إمدادات الطاقة والغذاء الناتجة عن الغزو الروسي لأوكرانيا: أدى الغزو إلى ارتفاع أسعار الطاقة والغذاء، مما ساهم في زيادة معدلات التضخم عالميا. وتعد روسيا وأوكرانيا من مصدري السلع الأولية الرئيسية، وقد أدت الانقطاعات الناتجة عن الحرب والعقوبات إلى ارتفاع حاد في الأسعار العالمية، ولا سيما النفط والغاز الطبيعي. وسجلت أسعار الغذاء ارتفاعا مفاجئا أيضا. فقد ارتفعت أسعار القمح إلى مستويات غير مسبوقة – حيث تمثل أوكرانيا وروسيا ٣٠٪ من صادرات القمح العالمية. وقد تؤدي هذه التداعيات إلى استمرار التضخم لفترة أطول من المتوقع. وسيكون التأثير أكبر على الأرجح في البلدان منخفضة الدخل واقتصادات الأسواق الصاعدة حيث تمثل الأغذية والطاقة النسبة الأكبر من الاستهلاك (التي تصل إلى ٥٠٪ في إفريقيا).

ونعرض هذه الآثار الخمسة بإيجاز باستخدام منحنيات العرض الكلي والطلب الكلي الكلاسيكية (انظر الرسم البياني ١). ورغم أن إطار العرض الكلي والطلب الكلي قد يبدو تقليديا، فإنه لا يزال مفيدا في تحليل الوضع الحالي. ويرصد الرسم البياني تأثير دوافع التضخم الخمسة على سوق السلع وسوق الخدمات كل على حدة.

الرسم التوضيحي: ISTOCK/NUTHAWUT SOMSUK

الرسم البياني ١

ما الأسباب وراء ارتفاع التضخم؟

رسم بياني يعرض المنحنى التقليدي للعرض الكلي والطلب الكلي لشرح الأسباب وراء ارتفاع التضخم.

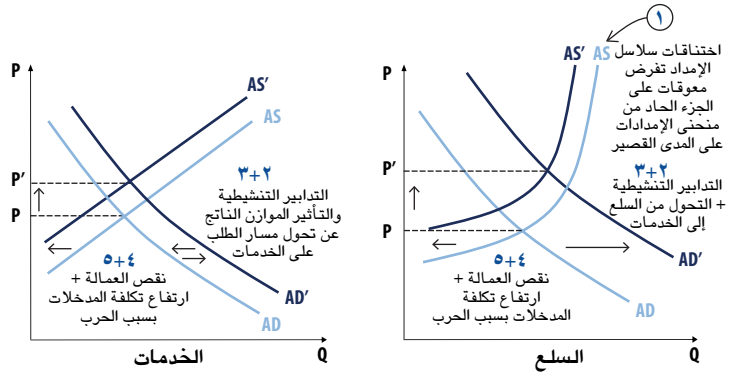

خمسة عوامل وراء ارتفاع التضخم في الوقت الحالي

١- اختناقات سلاسل الإمداد تفرض قيودا على بعض المنتجات

٢- تحول الطلب من الخدمات إلى السلع، والآثار المضادة على الطلب على الخدمات والسلع

٣- التدابير التنشيطية + التحول في منحنى الطلب نتيجة التعافي

٤- نقص العمالة يؤدي إلى تحول منحنى الطلب جهة اليسار

٥- صدمات الإمداد تؤثر على الطاقة والغذاء بسبب الحرب في أوكرانيا

المصدر: المؤلفان.

ملحوظة: AS= العرض الكلي؛ AD= الطلب الكلي؛ P= الأسعار؛ وQ= الناتج.

وبالرغم من وجود فروق مهمة عبر البلدان، ارتفع التضخم في جميع أنحاء العالم تقريبا. وفي الوقت الحالي، تتمثل أوجه عدم اليقين الرئيسية في مدى استمرارية ضيق الأوضاع في أسواق العمل واختناقات سلاسل الإمداد، وطبيعة استجابة البنوك المركزية لمعدلات التضخم المرتفعة.

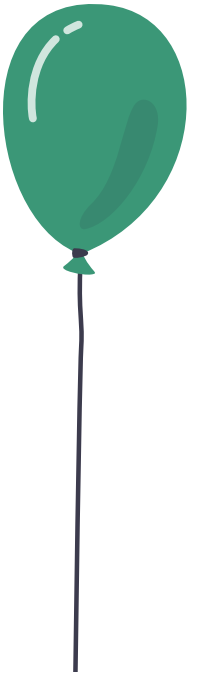

استجابة البنوك المركزية

كيف ستستجيب البنوك المركزية للتضخم؟ إذا كان من الممكن استخلاص دلالات من الماضي لفهم المستقبل، سيكون من المفيد في البداية دراسة سلوك البنوك المركزية قبل الجائحة. فحتى أواخر السبعينات، كانت البنوك المركزية أكثر تقبلا للتضخم. ولكن الخفض الحاد في معدلات التضخم الذي شهدته المملكة المتحدة في فترة حكم مارجريت تاتشر (قبل أن يحظى بنك إنجلترا باستقلاليته التشغيلية)، والذي قام به الاحتياطي الفيدرالي بقيادة بول فولكر، أدى إلى ثورة في كيفية تعامل البنوك المركزية مع التضخم. ولم يمر وقت طويل قبل أن تتبع بنوك مركزية عديدة هذين المثالين الرائدين، مما أدى إلى تراجع التضخم في أنحاء كثيرة حول العالم بحلول منتصف الثمانينات. وتطلب ذلك إجراء إصلاحات مؤسسية كبيرة لتحقيق الاستقلالية للبنوك المركزية وقدرة عدد من البنوك المركزية على مواجهة الرياح السياسية المعاكسة والفوز باستقلاليتها بحكم الواقع.

علاوة على ذلك، تم إجراء إصلاحات متنوعة أتاحت للبنوك المركزية تعيين الاقتصاديين وغيرهم ممن تمحورت دراستهم حول أسباب التضخم الكبير الذي شهدته حقبة السبعينات وسبل خفض التضخم، مما يمكن أن يكون له دور في هذه الثورة التي شهدتها البنوك المركزية.

ويشير تحليلنا إلى أن البلدان التي استطاعت كبح جماح التضخم لم يشهد سوى عدد قليل منها لاحقا طفرة تضخمية مزمنة خارجة عن السيطرة. ويعني ذلك أن عددا قليلا فقط من البلدان سقط مجددا في براثن التضخم بعد الاستفاقة من الموجة التضخمية (أو بعد فترة متواصلة من الاستفاقة امتدت حتى بداية التسعينات). وجاء ذلك مدعوما أيضا بعدد من الإصلاحات المؤسسية التي أتاحت للبنوك المركزية القوة اللازمة لمواجهة الضغط من جانب السياسيين لدفع عجلة النمو من خلال زيادة التضخم في اللحظات المناسبة.

وفي سياق حديثنا عن جانب من عملنا التجريبي، نستخدم عددا من التعاريف. فنقصد بمصطلح «كبح جماح التضخم» بقاء مستوى التضخم ربع السنوي دون ٤٪ لثلاث سنوات بداية من عام ١٩٩٠. والمرة الأولى التي يستطيع فيها البنك المركزي بلوغ هذا المستوى نطلق عليها مصطلح «شهر الفوز بالرقاقة الزرقاء». فكما يحصل الأعضاء في مجموعات مدمني الكحول المجهولين، وغيرها من المجموعات التي تطبق برنامج الاثنتي عشرة خطوة، على رقاقات كدلالة على مدة التعافي، يعبر مصطلح «شهر الفوز بالرقاقة الزرقاء» عن مرور ثلاث سنوات على استفاقة البنوك المركزية من التضخم.

ولا يغطي نطاق دراستنا الأسواق الصاعدة أو البلدان منخفضة الدخل نظرا لأن عددا قليلا منها فقط استطاع الفوز بالرقاقة الزرقاء. وتركيا هي البلد الوحيد حتى الآن في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي الذي عجز عن بلوغ هذا المستوى. ونقصد بمصطلح «طفرة تضخمية خارجة عن السيطرة» ارتفاع مستوى التضخم عن ٤٪ لمدة ٣٦ شهرا. وبالنسبة لبلدان مجلس التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي عموما، فإن البنوك المركزية التي تفوز بالرقاقة الزرقاء نادرا ما تسجل مجددا معدلات تضخم مزمنة خارجة عن السيطرة – ما لم تكن تواجه أزمة مالية ضخمة (مثل أيسلندا ودول البلطيق خلال الأزمة المالية العالمية). ونرى ذلك بوضوح في الرسم البياني ٢ الذي يعرض أسوأ موجة تضخمية استمرت لثلاث سنوات في كل من البلدان الأعضاء في المنظمة عقب فوزه بالرقاقة الزرقاء.

ومن الدلائل التي تشير إلى تبني موقف قوي ضد التضخم ما نراه في البنوك المركزية التي نادرا ما يطالب موظفوها برفع هدف التضخم. وبوجه أعم، وما لم توجد أزمة كبيرة، نرى أن التضخم لن يخرج عن السيطرة إلا إذا اضطرت البنوك المركزية إلى التخلي عن موقفها المعارض للتضخم.

ونتيجة لسياسة الحد الأدنى الصفري، جاءت الاستجابة الفعلية للبنوك المركزية شديدة التفاوت ما بين أعلى وأقل من معدل ٢٪ المستهدف. ويعد تراجع التضخم عن ٢٪ أمرا مقبولا لدى البنوك المركزية، ولكن تجاوز هذا المستوى يجعلها تتصرف كما لو أن ذلك سيفرض تكلفة كبيرة على مستويات الرفاهة. وفي ظل هذه التحيزات المتفاوتة، شهدت التوقعات التضخمية انخفاضا تدريجيا بمرور الوقت (حتى عن مستوى ٢٪ في بعض البلدان) حتى أصبح سمة متأصلة نسبيا في مسار التضخم، وأصبح من الصعب زعزعة هذه التوقعات حال ارتفاع التضخم على المدى القصير.

نظرة على المستقبل

ستتوقف مدة النوبة التضخمية الحالية على عاملين: أولا، التفاعل بين استمرار ضيق الأوضاع في أسواق العمل واختناقات سلاسل الإمداد واستجابة البنوك المركزية، وثانيا، مدة الحرب في أوكرانيا وتداعياتها على أسعار الطاقة والغذاء والنمو العالمي. وحسب التجارب التاريخية السابقة، لن تستمر هذه الطفرة التضخمية الخارجة عن السيطرة لأكثر من عامين. (غير أن بعض البلدان ستفقد رقاقتها الزرقاء على الأرجح، وهو ما يرجع أساسا إلى التضخم الذي شهدته بالفعل أثناء الجائحة). ولكن هذا التقييم قد يخطئ في مواطن قليلة.

أولا، قد يتراجع موقف البنوك المركزية المضاد للتضخم أمام التداعيات الدائمة للجائحة وعدم اليقين بشأن مسار التعافي وإغراءات رفع التضخم لتخفيف أعباء الدين عالميا. وتستند الدعاوى المطالبة بعدم عرقلة مسيرة التعافي قبل الأوان إلى انخفاض نسبة المشاركة في القوة العاملة مقارنة بمستويات ما قبل الجائحة. والسؤال المطروح الآن هو ما إذا كانت دالة الاستجابة قد اختلفت بعد الجائحة. وبينما قد تواصل البنوك المركزية في الاقتصادات المتقدمة موقفها المعارض للتضخم، فإن خططها المعلنة– بناء على مخططات النقاط (أو الرسوم البيانية المماثلة) الصادرة عنها في الوقت الحالي – قد لا تتناسب مع متطلبات خفض التضخم. وتشير حسابات تم إجراؤها باستخدام قاعدة تيلور التقليدية إلى أن خفض التضخم في عدد من البلدان يمكن أن يتطلب تطبيق زيادات في أسعار الفائدة قد تصل إلى ٧٪.

وثانيا، تذهب دراسة John Cochrane (Varadarajan (2022 إلى أن رفع أسعار الفائدة لمكافحة التضخم ليس إلا أداة خرقاء، ولا سيما إذا كان مصدرها هو سياسة المالية العامة. وتشبِّه تراخي سياسة المالية العامة ورفع أسعار الفائدة للسيطرة على التضخم بسائق يضغط على بدال السرعة وعلى المكابح في آن واحد. وتشير الدراسة إلى أنه إذا ما بدأت الشكوك تتسلل إلى المواطنين بخصوص مدى التزام الحكومة بسداد ديونها دون خصمها من خلال رفع معدلات التضخم، فإن ذلك سيؤدي إلى تدهور حاد في أوضاع التضخم.

الرسم البياني ٢

أسوأ موجة تضخمية استمرت لثلاث سنوات في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي عقب الفوز بالرقاقة الزرقاء

عقب الفوز بالرقاقة الزرقاء، نادرا ما تشهد البلدان نوبات تضخمية مزمنة خارجة عن السيطرة – ما لم تقع أزمة مالية ضخمة.

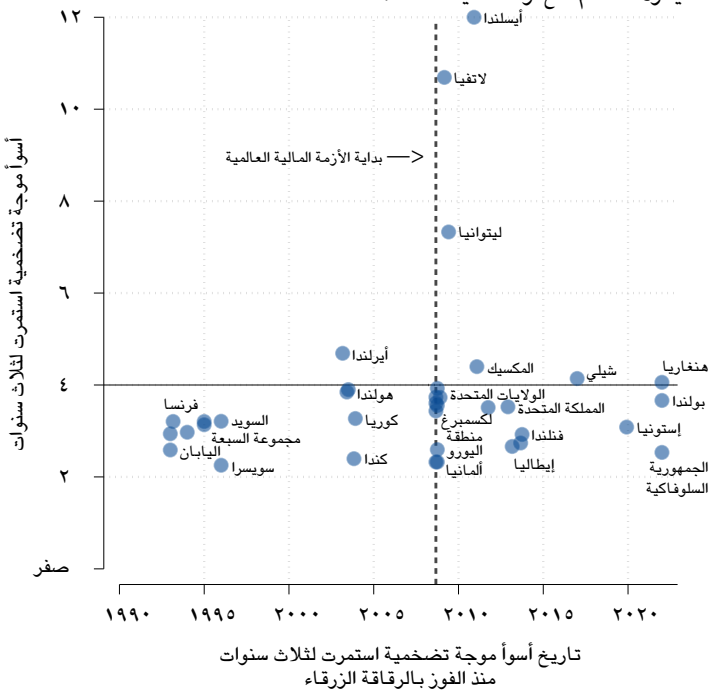

المصدر: حسابات المؤلفَين باستخدام البيانات الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وبنك التسويات الدولية.

وبالرغم من الصدمات التي لحقت بالاقتصاد العالمي، فإن أداء التضخم فيما بعد عام ٢٠٢٥ سيعتمد في الأساس على عاملين: مدى إصرار البنوك المركزية على السيطرة على التضخم وثقة أسواق السندات في رغبة الحكومات في سداد ديونها دون رفع معدلات التضخم للتخفيف من أعباء الدين. FD

روشير أغاروال اقتصادي أول في إدارة البحوث بصندوق النقد الدولي. و**مايلز كيمبول** أستاذ بجامعة كولورادو في بولدر.

المراجع:

Domash, A., and L. H. Summers. 2022. "How Tight Are US Labor Markets? NBER Working Paper 29739, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.

Krugman, P. 2021. "The Year of Inflation Infamy." New York Times, December 16.

Rees, D., and P. Rungcharoenkitkul. 2021. "Bottlenecks: Causes and Macroeconomic Implications." BIS Bulletin 48.

Summers, L. 2021. "The Biden Stimulus Is Admirably Ambitious, but It Brings Some Big Risks Too." Washington Post, February 4.

Varadarajan, Tunku. 2022. "How Government Spending Fuels Inflation." Wall Street Journal, February 18.

الحرب تشعل أزمة الغذاء

ثلاث أزمات مجمعة — الصراع وكوفيد وتغير المناخ — تفضي إلى أزمة أخرى هي الجوع.

ارتفعت أسعار الأغذية بنسبة ٢٣٪ في ٢٠٢١، فوضعت نهاية للعديد من السنوات التي سادها استقرار الأسعار نسبيا، ويرجع أحد أسباب ذلك إلى الأحداث الجوية المتطرفة التي تلحق الضرر بالمحاصيل وصعود تكاليف الطاقة. ثم جاء بعد ذلك غزو روسيا لأوكرانيا في أواخر فبراير، الذي أفضى إلى بلوغ الأسعار أعلى مستوياتها على الإطلاق نتيجة لاضطراب تدفقات السلع الأولية من اثنين من أكبر بلدان العالم المصدرة للقمح والسلع الاستهلاكية الأساسية الأخرى.

وأسفر الغزو عن تعطيل موانئ أوكرانيا في البحر الأسود والتي كانت في الماضي تعج بالحركة وتُركت الحقول بلا عناية، مع كبح قدرة روسيا على التصدير. ويسهم هذان البلدان بربع صادرات العالم من القمح وخمس صادراته من الشعير والذرة، وأكثر من نصف صادرات زيت بذور دوار الشمس، كما يوفران نحو ثمن مجموع السعرات المتداولة في العالم.

والأهم من ذلك هو أن أسعار المواد الغذائية آخذة في الارتفاع جنبا إلى جنب مع أبرز التحديات الاقتصادية العالمية الأخرى ونتيجة لها. فالتضخم يتزايد، والجائحة لا تزال تعرقل سلاسل الإمدادات العالمية، أما تغير المناخ فيهدد الإنتاج على مستوى كثير من المناطق الزراعية في العالم بمزيد من الجفاف والفيضانات والحرارة وحرائق الغابات.

وفضلا على اضطراب إنتاج الغذاء والشحنات، من أوكرانيا بصفة أساسية، تؤثر الحرب كذلك على ناتج الغذاء العالمي من خلال آثارها على الأسمدة، والتي ارتفعت تكلفتها بالفعل نتيجة لارتفاع أسعار الطاقة. وتنتج من روسيا وأوكرانيا كميات كبيرة من مغذيات المحاصيل القائمة على البوتاس، وقد أدت الحرب إلى ارتفاع تكاليفها بصورة حادة.

وما هو أكثر من ذلك، قفزت كذلك أسعار الغاز الطبيعي، أحد العناصر الرئيسية في صناعة الأسمدة، نتيجة للحرب. ويُرجح استمرار أسعار المواد الغذائية على ارتفاعها إلى العام القادم بفعل هذه العوامل مجتمعة لأن استخدام كميات أقل من الأسمدة سيؤدي إلى تقليل غلة المحاصيل بينما تكاليف الزراعة سترتفع.

وتمثل الحمائية كذلك مصدر قلق كبير. فقد قام كثير من البلدان بوقف شحنات الحبوب وزيوت الطهي، ربما خوفا من إثارة قلاقل اجتماعية. وحتى الآن، عاد عشرون بلدا تقريبا إلى فرض قيود على التصدير، حسب ما ذكره المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية. وتسهم هذه الظروف مجتمعة في تفاقم آفاق الجوع العالمي.

أعلى مستوى على الإطلاق

ظلت أسعار الأغذية العالمية مستقرة نسبيا لسنوات عديدة، قبل ارتفاعها بشكل كبير نتيجة للأحداث الجوية المتطرفة والاضطرابات ذات الصلة بالجائحة ثم ازدادت ارتفاعا وبلغت مستوى قياسيا جديدا في مارس ٢٠٢٢ عقب غزو روسيا لأوكرانيا.

(مؤشر أسعار الغذاء الحقيقية؛ ٢٠١٤–٢٠١٦ = ١٠٠)

المصدر: منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو).

وارتفعت مستويات نقص التغذية بشكل كبير — وتُقاس بعدد الاشخاص غير القادرين على تلبية متطلباتهم من استهلاك الغذاء على المدى الطويل — فازدادت الأعداد بنحو ١١٨ مليون نسمة في عام ٢٠٢٠ بعد أن ظلت دون تغيير يُذكر لسنوات عديدة.

عقدان لا ينتهيان

عدد الأشخاص الذين يعانون من عدم كفاية استهلاك الغذاء يعود إلى ما كان عليه في مطلع الألفينات.
(نقص التغذية، ملايين الأشخاص)

المصدر: قاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية في منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة وبرنامج الغذاء العالمي.
ملحوظة: ٢٠٠٠–٢٠٢٠ البيانات السنوية من قاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية في منظمة الأغذية والزراعة. النقطة التي تعكس الوضع في ٩ مايو ٢٠٢٢ عبارة عن تقدير مأخوذ من HungerMapLIVE التابعة لبرنامج الغذاء العالمي.

وارتفعت مستويات الجوع الحاد — أي عدد الأشخاص غير القادرين على تلبية احتياجاتهم من استهلاك الغذاء على المدى القصير — بنحو ٤٠ مليون نسمة العام الماضي. وكان الصراع هو المحرك الرئيسي لذلك، حيث واجه ١٣٩ مليون شخص مشكلات ترقى إلى مستوى أزمة في الغذاء أو أسوأ عبر ٢٤ بلدا في ٢٠٢١. والآن جاءت حرب روسيا في سلة غذاء أوروبا لتفاقم من مخاطر الجوع والمجاعات التي تهدد ملايين كثر آخرين. FD

قبل اندلاع الحرب، كان هناك ١٩٣ مليون شخص يعانون بالفعل من انعدام الأمن الغذائي الحاد في ٥٣ بلدا.

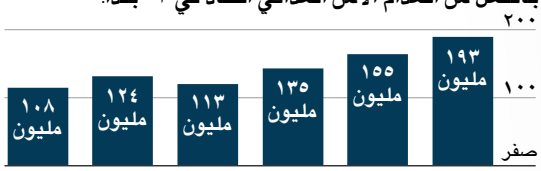

المحركات الرئيسية لانعدام الأمن الغذائي الحاد في ٢٠٢١:

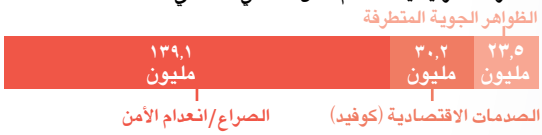

المصدر: برنامج الغذاء العالمي التابع للأمم المتحدة.
ملحوظة: العوامل يمكن أن تتداخل. والبيانات على أساس المحرك السائد.

أندرو ستانلي عضو في فريق تحرير مجلة التمويل والتنمية.

مناطق تركز الجوع

حسب الوضع في ٩ مايو ٢٠٢٢، كانت هناك ٢٤ بلدا تُعتبر معرضة لمخاطر عالية أو معتدلة ومتراجعة حسب خريطة برنامج الغذاء العالمي HungerMapLIVE.
(تتحدد مستويات المخاطر بناء على انتشار عدم كفاية استهلاك الغذاء والأسر باستخدام استراتيجيات التكيف القائمة على الغذاء ومستوى الأزمة)

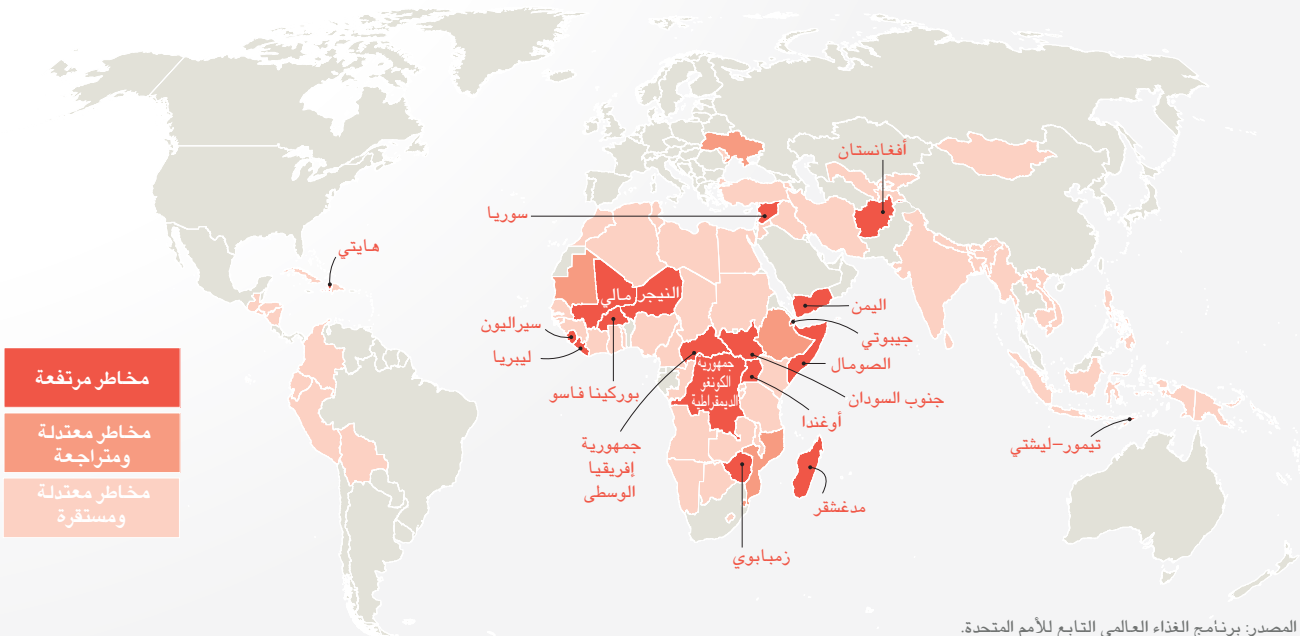

المصدر: برنامج الغذاء العالمي التابع للأمم المتحدة.
ملحوظة: أسماء البلدان وحدودها لا تعكسان بالضرورة الموقف الرسمي لصندوق النقد الدولي.

الاستثمار في اللاجئين

جيوفاني بيري يقول إن المهاجرين الأوكرانيين يمكن أن يصبحوا مكسبا في مقراتهم الجديدة، لا عبئا عليها

في مقابلة مع بروس إدواردز المحرر في مجلة التمويل والتنمية، يقول خبير الاقتصاد جيوفاني بيري إن المهاجرين من أوكرانيا يمكن أن يشكلوا رأس مال بشريا غير متوقع في البلدان المضيفة لهم مثل بولندا ورومانيا ومولدوفا وهنغاريا. ويشير كذلك إلى أن الحرب تستنزف رأس المال البشري في روسيا بشكل كبير. وبيري، وهو من مواطني إيطاليا، أستاذ في علم الاقتصاد في جامعة كاليفورنيا، ديفيس، ومدير «مركز الهجرة العالمية» في الجامعة. ويقول بيري إن الخمسة عشر عاما التي درس خلالها علم اقتصاد الهجرة والمهاجرين قد علمته أن «هؤلاء الناس يشكلون مكاسب هائلة على المستوى الشخصي ومن المنظور الاقتصادي على حد سواء».

مجلة التمويل والتنمية: حتى هذه اللحظة، فر من الحرب في أوكرانيا ما يزيد على ٤,٥ مليون نسمة. فهل في استطاعة البلدان المجاورة أن تتحمل استضافة كل هؤلاء؟

بيري: من المؤكد أن قدرة البلدان في أوروبا على التعامل مع هذا النوع من الحالات الطارئة ستكون موضع اختبار. فبولندا ورومانيا ومولدوفا وهنغاريا — وهي البلدان الأقرب — تستقبل حاليا 3 ملايين على الأقل من مجموع 4,5 مليون لاجئ وربما كانت تواجه ضغوطا. ومن المحتمل أن تترتب على ذلك تكلفة على المدى القصير.

مجلة التمويل والتنمية: كانت بعض تدفقات الهجرة على الأقل في أوروبا في الماضي مدفوعة بأسباب اقتصادية. فما مدى التشابه بينها وبين هؤلاء اللاجئين الأوكرانيين؟

بيري: عادة ما يغادر اللاجئ وطنه وهو في خضم وضع طارئ ودون تخطيط يذكر. وفي البداية، يحتاج اللاجئون أماكن للإقامة لم يخططوا لها، وستكون لديهم احتياجات أساسية عادة ما يكون المهاجرون لأسباب اقتصادية قد خططوا لها وغطوها مسبقا.

والفرق الثاني المهم هو أنهم يكونون خارجين من صدمة يمكن أن تؤثر على صحتهم الجسدية والعقلية على المدى القصير.

أما الثالث فهو وجود قدر هائل من عدم اليقين. فهم لا يعلمون إلى متى ستستمر الحرب. ولا يعرفون مقصدهم الأخير.

وأخيرا، فإن اللاجئين يتدفقون فجأة وبأعداد كبيرة نسبيا.

مجلة التمويل والتنمية: لقد تناولت في كثير من أعمالك المحركات الاقتصادية للهجرة. وأحد العوامل الكبيرة هي الأجور. فهل حدث ذلك في أوكرانيا بشكل كبير قبل الحرب؟

بيري: من المؤكد أن أعداد المهاجرين من أوكرانيا كانت كبيرة. وفي أوروبا، تتواجد أكبر أعداد المهاجرين الأوكرانيين في بولندا ثم في ألمانيا وإيطاليا وفرنسا. ففي بولندا، نحن نتحدث عن أكثر من مليون مهاجر أوكراني. ووصلت أعدادهم في ألمانيا وإيطاليا وفرنسا إلى مئات الآلاف. وهناك بالفعل شتات كبير من الأوكرانيين في كندا والولايات المتحدة، يزيد عددهم على مليون مهاجر.

وتهاجر النساء الأوكرانيات بأعداد كبيرة للغاية إلى إيطاليا وفرنسا بصفة خاصة، وبصورة جزئية إلى ألمانيا، فتصل نسبتهن في بعض الأحيان إلى ٧٠٪. وقد عملن بشكل كبير في مجال الضيافة، وكمساعدات لكبار السن والمعاقين، وفي قطاعات الخدمات الشخصية التي توظف عددا كبيرا من النساء.

مجلة التمويل والتنمية: هل تقدم البلدان المضيفة مجرد مأوى لهم بينما لا تزال الحرب مشتعلة؟ أم تساعد المهاجرين على الاندماج؟

بيري: من الأشياء الملحوظة في هذه الأزمة التحرك الحاسم والمنسق للغاية من جانب الاتحاد الأوروبي. وبطبيعة الحال، سوف يتعين على بعض هذه البلدان التعامل مع حاجة المهاجرين إلى المأوى والمساعدات الأولية على المدى الأقصر.

ولكن سرعان ما سُمِحَ للاجئين الأوكرانيين بحرية الحركة في الاتحاد الأوروبي للحصول على فرص عمل، وهي خطوة بعيدة كل البعد عن المألوف، كما تُتاح لأبنائهم إمكانية الالتحاق بالمدارس. ومن المؤكد أن هذا المنهج يواجه الحالات الطارئة على المدى القصير، ولكنه كذلك يتعلم من الماضي ويدرك أهمية إدماج اللاجئين من منظور اقتصادي. وهذا الأمر يُحَوِّل اللاجئين من تكلفة إلى استثمار، ثم إلى مكسب.

وتنتاب كثيرا من اللاجئين الأوكرانيين مشاعرُ عدم اليقين البالغ بشأن مستقبلهم ولا يقدمون تماما على اتخاذ خطوات أبعد من ذلك. ولكن بلدانا مثل ألمانيا وفرنسا وإيطاليا وسويسرا بدأت تشجع اللاجئين على القدوم إليها. وأعتقد أن هذه الخطوة تبعث على التفاؤل. وكما يفكر خبراء الاقتصاد على المدى الطويل، قد يكون ذلك منهجا قيما لإدماج اللاجئين.

مجلة التمويل والتنمية: ما هي انعكاسات دعم المهاجرين بهذا المستوى على المالية العامة؟ وهناك كذلك جانب سياسي: إنها نظرة العامة تجاه المهاجرين بأنهم يشكلون عبئا على الموارد العامة.

بيري: سوف تكون هناك تكاليف في المدى القصير، وحسابها ليس سهلا البتة، ولكن في الاتحاد الأوروبي، قد تبلغ تكلفة توفير المساكن وتقديم الدعم للاجئين ما يتراوح بين ٨ آلاف و١٠ آلاف دولار للشخص في السنة الأولى. وليس ذلك بالأمر الهين. ومع هذا، توضح كل الدراسات أن اللاجئين يتحولون إلى أصول منتجة في العام الثاني والثالث والرابع — وخاصة إذا تمكن اللاجئون من دخول سوق العمل، ولا سيما إذا كانوا كذلك قد حصلوا على الدعم والمساعدة في عامهم الأول في ظل بعض السياسات التي تتيح لهم البحث عن عمل، وتعلُّم اللغة. ويمكن توفير فرص عمل لهم، فيدرون دخلا أعلى بكثير من التكلفة.

وهناك فرصة للاستثمار في رأس المال البشري للاجئين. ويقول كثير من خبراء الاقتصاد إن هؤلاء اللاجئين يشكلون فرصة سانحة للعديد من البلدان الأوروبية لأنهم يتوافدون إلى مناطق تعاني من نقص هائل في العاملين في كثير من الوظائف التي يمكن أن يشغلوها. فعلى سبيل المثال، من شأن انتهاج سياسات صحيحة في مجالات المساعدة الشخصية والضيافة والصناعات الغذائية — أن يحقق التوافق بين بعض هؤلاء المهاجرين وتلك الوظائف ومن ثم تحويل التكلفة قصيرة المدى إلى عائد في الاقتصاد الذي يتوافدون إليه — وذلك بالفعل في وقت قريب للغاية.

مجلة التمويل والتنمية: ماذا سيحدث في حالة عدم الاستثمار لمساعدة اللاجئين؟

بيري: الفرق بين الاستثمار في وقت مبكر من عدمه في ظل هذا النوع من دعم السياسات يمكن أن يصبح كبيرا على المدى الطويل. فقد يظل كثير من أولئك المهاجرين على هامش الوظائف ويواجهون مصاعب أكبر في الاندماج؛ وربما كان مستقبل أبنائهم محفوفا بمخاطر أكبر. لذلك فمن الواضح أنه بالنسبة لمن سيبقون حيث أتوا، سوف تكون هناك تكلفة طويلة المدى في غياب هذا الاستثمار — من حيث البطالة وتراجع إمكانية توظيفهم، وربما حتى زيادة احتمالات التهميش والجريمة والإدمان.

مجلة التمويل والتنمية: هل هناك مخاطر من زيادة المنافسة على الوظائف وربما تخفيض الأجور؟

بيري: سوف يتوقف الأمر على أعداد أولئك الباحثين فعليا عن وظائف، وكذلك على أنواع الوظائف التي يحصلون عليها. ويمكن حقيقة أن تكون الجوانب الإيجابية لمساهمة اللاجئين هذه أكثر من سلبياتها. فاعتُمدت بعض السياسات المهمة للغاية بالنسبة للاجئين، كما في الدانمرك مثلا، على مدار الخمس إلى الست سنوات الماضية: أحدها خدمة توفيق مهارات المهاجرين مع القطاعات التي تعاني من نقص التعيينات. وسوف يزيد ذلك من احتمالات حصولهم على وظائف ويقلل المنافسة إذ من الواضح أنه لا يوجد من يقوم بهذه الأعمال.

وغالبا ما يعمل المهاجرون الوافدون في أنواع وظائف مختلفة عن التي يشتغل بها السكان الأصليون. إذن فالمنافسة مع السكان الأصليين ليست قوية للغاية. وبدلا من ذلك، فللمهاجرين تأثير محفز على المستوى المحلي، مما يسمح للشركات بتعيين موظفين وتنمية أنشطتها، فهم ينفقون من أموالهم في الاقتصاد ويسهمون في نموه.

مجلة التمويل والتنمية: ستنتهي الحرب يوما ما، وستكون أوكرانيا بصدد إعادة بناء البلاد. فما الذي سيعنيه فقدان الكثير من السكان بسبب الهجرة إذا قرروا البقاء في هذه البلدان المضيفة؟

بيري: أحد السيناريوهات هو انتهاء الحرب واحتفاظ أوكرانيا بمستوى من الاستقلال، ومستوى من النشاط الاقتصادي الذي سيشجع الكثيرين على العودة. وقد لا يكون الوقت الذي قضوه في الخارج أمرا سيئا. فيمكنهم مساعدة اقتصادهم المحلي من خلال التجارة والاستثمار واكتساب مهارات أعلى وريادة الأعمال.

ولكن هناك أيضا سيناريو استمرار الحرب لفترة طويلة، وعدم عودة المهاجرين إلى بلدهم. وفي هذه الحالة، سيكون فقدان السكان أكبر لأن الأسر التي انقسمت ستسعى إلى لم الشمل في البلد الذي يسكنه المهاجرون منها.

وسوف تستمر هجرة المتخصصين في مجالاتهم. وسيؤدي ذلك بوضوح إلى هجرة العقول. ويمكن لهذا الشتات أن يصبح مكسبا ثمينا إذا عاد أدراجه وتم تصحيح الوضع، أو ربما أدى إلى مزيد من هجرة العقول إذا ساءت الأوضاع أكثر من ذلك في أوكرانيا.

مجلة التمويل والتنمية: أفترض أن روسيا ستعاني من العواقب ذاتها. فهل ستكون روسيا قد خسرت بعض رأس المال البشري القيم بنهاية كل هذه الأحداث؟

بيري: لقد دخلت روسيا الحرب وهي تعاني بالفعل من حالات هجرة بعض العقول المتميزة والفرار منها. ويعلم الجميع أن فترة انهيار الاتحاد السوفيتي شهدت هجرة كثير من العلماء والمهندسين إلى الغرب، ولكن قليلين هم الذين يعرفون أن هجرة هذه العقول استمرت منذ ذلك الحين. وفي مطلع العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، إبان الغزو الروسي للقرم ووقت أن أصبحت دولة ديكتاتورية قوية بصفة خاصة، تركها كثير من الروس. وتتردد الآن أنباء عن مئات الآلاف الذين يرغبون في الخروج من روسيا. وهذا مصدر قلق كبير لروسيا: فمن ناحية، تزداد احتمالات أن يتركها أصحاب المهارات القادرون على إيجاد فرص عمل بسهولة في الغرب — المهندسون والمتخصصون في الرياضيات والعلماء. ولهؤلاء دور حيوي في بناء الاقتصاد. ويُرجح كذلك هجرة أولئك الذين يكرهون النظام بصفة خاصة، وستكون لأصواتهم أهمية بالغة. وعلى المدى الأطول، يمكن أن تتحول هذه الحرب إلى قوة مدمرة للغاية لاقتصادهم. FD

أجريت تعديلات تحريرية على نص هذه المقابلة لمراعاة الطول المناسب والوضوح.

الصورة: ISTOCK/EUREKA_89

اقتصاد الإقناع في السلم والحرب

زيادة خدمة الإنترنت بتقنية الشبكات عريضة النطاق للأجهزة المحمولة وتقدم وسائل التواصل الاجتماعي يعيدان تشكيل أساليب خوض الحروب

سيرغيه غوروييف

الصورة: IVAN KUZMIN

العدوان الروسي على أوكرانيا هو أول حرب كبرى تندلع بين دولتين في حقبة الهواتف الذكية. فوسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة تعيد تشكيل أسلوب خوض الحروب. وتشن الحكومة الروسية حربا على ثلاث جبهات: حرب حركية في أوكرانيا، وحرب داخل روسيا حيث يرغب المتظاهرون ضد الحرب في الضغط على الرئيس الروسي فلاديمير بوتين للانسحاب من أوكرانيا؛ وحرب لكسب الرأي العام العالمي.

ولتكنولوجيا المعلومات دور مهم في ثلاثتها. فداخل أوكرانيا، تسجل الهواتف الذكية كلا من جرائم الحرب وتحركات القوات الروسية. وداخل روسيا، يساعد ما تبقى من الشبكات الاجتماعية على تنظيم المظاهرات والتنسيق لإرسال المحامين دعما للمحتجزين. وفي ساحة معركة المعلومات العالمية، تحاول الفيديوهات من الجانبين إقناع البلدان الأخرى بتعجيل أو إبطاء إرسال الأسلحة وفرض (أو المساعدة على إبطال) عقوبات اقتصادية غير مسبوقة.

أما فكرة أن توفر المعلومات ونقصها ذات أهمية في الحرب فهي ليست بجديدة. وكان كارل فون كلاوزفيتز، صاحب النظريات الحربية الشهير، قد كتب مقالا نُشر بعد وفاته بعنوان عن الحرب أكد فيه أهمية «ضباب الحرب». فالحرب تربك التقارير الإعلامية العادية، وتثير مزيدا من أجواء عدم اليقين؛ ومن ثم، فإن المعلومات التي تقلل — أو تزيد — أجواء عدم اليقين هذه قد تؤثر بشكل كبير على نتيجة الحرب.

وبينما كان دور المعلومات في الحرب مفهوما دائما، أدت الزيادة الهائلة مؤخرا في استخدام خدمة الإنترنت بتقنية الشبكات عريضة النطاق للأجهزة المحمولة وتقدم وسائل التواصل الاجتماعي إلى حدوث تحول جذري في طريقة جمع المعلومات ونشرها. ووفقا للاتحاد الدولي للاتصالات، لم يكد نصيب الفرد في عام ٢٠٠٧ من الاشتراكات في خدمة الإنترنت بتقنية الشبكات عريضة النطاق للأجهزة المحمولة يزيد على ٠,٠٤. وفي عام ٢٠٢١، بلغ هذا الرقم ٠,٨٣، أي أعلى بعشرين ضعفا. وشهدت هذا النمو الاقتصادات المتقدمة والنامية على حد سواء. فكانت معدلات الاقتصادات النامية ٠,٠٠٦ في ٢٠٠٧ و٠,٧٣ في ٢٠٢١. وفي روسيا، يزيد هذا الرقم اليوم على واحد صحيح، مما يعني ببساطة أن الجميع متصلون بالشبكة. وأدت خدمة الإنترنت بتقنية الشبكات عريضة النطاق للأجهزة المحمولة إلى مزاحمة نفس الخدمة للأجهزة الثابتة باعتبارها المصدر الرئيسي للحصول على خدمة الإنترنت عالية السرعة. وكان نمو زيادة نصيب الفرد من الاشتراكات في الخدمة عريضة النطاق باستخدام الأجهزة الثابتة في العالم محدودا حيث ارتفع من ٠,٠٥ في ٢٠٠٧ إلى ٠,١٧ في ٢٠٢١.

وترتبت على الجيلين الثالث والرابع من تكنولوجيا خدمة الإنترنت بتقنية الشبكات عريضة النطاق للأجهزة المحمولة، ويُعرفان بأنهما 3G و4G، قفزة نوعية مقارنة بالجيلين السابقين لهما حيث يمكنان المستخدمين من التقاط الصور، وتسجيل الفيديوهات، وتوزيعها مباشرة على مستوى العالم. ومن ثم، أصبح انتشار الجيل الثالث والجيل الرابع محركا رئيسيا لنمو شبكات التواصل الاجتماعي. واليوم، يوجد في العالم حوالي ٣ مليارات مشترك في فيسبوك، و٢,٥ مليار في يوتيوب، و١,٥ مليار مشترك في إنستاغرام. وتجُرى الغالبية العظمى من استخدامات وسائل التواصل الاجتماعي عبر الأجهزة المحمولة.

وعلى حد قول مارتن غوري في كتابه التنبؤي بعنوان *The Revolt of the Public and the Crisis of Authority in the New Millennium*، إن لهذا التحول التكنولوجي انعكاسات سياسية جمة. وكان محمد بوعزيزي البائع المتجول التونسي الذي ضحى بنفسه في ديسمبر ٢٠١٠ قد أشعل الربيع العربي بسبب تسجيل هذه اللحظات بهاتف ذكي وانتشارها على نطاق واسع. وكانت هناك حالة مشابهة للتضحية بالنفس أقدم عليها بائع متجول آخر هو عبد السلام تريمش قبل هذه الحادثة ببضعة أشهر لكنها لم

تُسَجَّل ولم يكد يلاحظها أحد. وكان الربيع العربي برهانا على التغيير الكبير في طريقة تداول تقارير الإعلام. فكانت قناة الجزيرة الإخبارية ومقرها قطر تعتمد في تغطية أحداث الربيع العربي على فيديوهات صورتها هواتف محمولة ونُشرت على وسائل التواصل الاجتماعي، وليس من كاميرات مصورين محترفين.

وينطبق الشيء نفسه على الحرب في أوكرانيا اليوم، أول صراع كبير في حقبة الشفافية الراديكالية. فالمدنيون والجنود على حد سواء يحملون هواتف ذكية، ويلتقطون الصور ويسجلون الفيديوهات وينشرونها على وسائل التواصل الاجتماعي. ومع هذا، فضباب الحرب لم ينقشع بعد. وليست المشكلة هي نقص المعلومات، وإنما يكمن التحدي في فرط المعلومات — والكثير منها لم لم يتم استبيان حقيقته. وتحقق خدمة الإنترنت بتقنية الشبكات عريضة النطاق ووسائل التواصل الاجتماعي تماما هدف نشر محتوى مثير للاهتمام وشائن، وليس بالضرورة أن تكون المعلومات حقيقية. وشهدنا بالفعل خلال العقد الماضي مهارة السياسيين الشعبويين في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي. ومن خلال دراستنا بعنوان «إنترنت الجيل الثالث والثقة في الحكومة» أوضحت أنا، ونيكيتا ميلنيكوف، وإيكاتيرينا زورافسكايا، أن انتشار خدمة الإنترنت بتقنية الشبكات عريضة النطاق على الأجهزة المحمولة يعزى إليه نحو نصف زيادة الشعبوية مؤخرا في أوروبا.

ولكن تفضيل وسائل التواصل الاجتماعي لا يقتصر على الشعبويين وحدهم. وإنما هي أيضا أداة اختارها جيل جديد من القادة غير الديمقراطيين — يطلق عليهم دانييل تريزمان وأنا اسم «الدكتاتوريون المراوغون». ونقول في كتابنا الجديد الذي يحمل نفس الاسم إن معظم قادة النظم غير الديمقراطية اليوم لم يعودوا يعتمدون على الخوف والقمع الجماعي. إنما هم، بدلا من ذلك، يتلاعبون بالمعلومات. فهم يخدعون العامة ويجعلونهم يعتقدون أنهم قادة أكفاء، ويدعون أنهم انتُخبوا بشكل ديمقراطي. وبينما يقرون بالنواقص في إجراءاتهم الانتخابية، فهم يدعون أن هذه النواقص لا تختلف عن تلك التي تشوب نظم الغرب.

أما بالنسبة لمن نطلق عليهم الدكتاتوريين المراوغين، فوسائل التواصل الاجتماعي تمنحهم منصة عظيمة. ولا غرابة إذن في أن بوتين، وهو أحد الملهمين الرئيسين لكتابنا، قد استثمر بكثافة في حرب المعلومات القائمة من خلال الإنترنت على مدار العشر سنوات الأخيرة. وكان لمجموعات التصيد الإلكتروني الموجَّه، وروبوتات وسائل التواصل الاجتماعي، وقنوات التلغرام مجهولة الهوية، والحملات الدعائية على فيسبوك دور رئيسي في هذه الاستراتيجية السياسية في الداخل والخارج. وهو الآن يطبق هذه الأدوات على الحرب مع أوكرانيا. ومهمته هذه المرة أصعب بكثير: فبينما نحن نرى أدلة مباشرة على جرائم الحرب في أوكرانيا، فهو بالتأكيد يخسر حرب المعلومات في الغرب. ولكن هذا الأمر يزيد من المخاطر التي يواجهها في الداخل. إذ يجب عليه أن يقنع عددا كبيرا على الأقل من العامة الروس بأنه يشن حربا عادلة. ولهذا السبب قام بعد أسبوع واحد من شن الحرب بإغلاق كل ما تبقى من وسائل الإعلام المستقلة، ومنع معظم وسائل التواصل الاجتماعي الغربية، وفرض عليها الرقابة العسكرية. والتصريحات العامة التي تتنافى مع النسخة الرسمية من سرد الأحداث أصبحت الآن تخضع لعقوبة السجن لمدة تصل إلى ١٥ سنة.

فهل نجح في ذلك؟ نعم ولا. فقد سجلت استطلاعات الرأي نموا سريعا في معدلات قبول بوتين، من ٦٠٪ إلى ٨٠٪. ومن ناحية أخرى، لم تعد استطلاعات الرأي جديرة بالثقة في ظل القمع الذي يزيد بصورة هائلة. أولا، كان هناك هبوط هائل في معدلات الإجابة. وثانيا، يشير الاستبيان باستخدام تجربة القائمة (list experiments) – وهي طريقة خاصة يستخدمها علماء السياسة للاستدلال على متوسط مستوى الدعم بدون توجيه أسئلة مباشرة للأشخاص — إلى عودة الكثير من الروس إلى الممارسة الروسية في «تزييف التفضيلات». ومع هذا، حتى في الاستبيان باستخدام تجربة القائمة (list experiments)، وُجِدَ أن ٥٣٪ من الروس يؤيدون الحرب، حسب ما ذكره فيلِيب شاكوفيسكي وماكس شوب في دراستهما بعنوان: «Do Russians Tell the Truth when They Say They Support the War in Ukraine? Evidence from a List Experiment».

انتشار خدمة الإنترنت بتقنية الشبكات عريضة النطاق على الهواتف المحمولة يعزى إليه نحو نصف زيادة الشعبوية مؤخرا في أوروبا.

ودعاية الحكومة الروسية تحقق أهدافها.

وإضافة إلى دعم الجيش الأوكراني بالأسلحة وفرض مزيد من العقوبات على روسيا، ينبغي أن يتعهد الغرب وفقا لذلك بضخ مزيد من الموارد في حرب المعلومات في عقول الروس. وهذا ليس بالمستحيل. فروسيا ليست الصين، ولا توجد فيها برمجيات واقية عظيمة. ولا يُفرض فيها الحظر على بعض وسائل التواصل الاجتماعي، أهمها يوتيوب وتليغرام. ولا يُحظر استخدام الشبكات الخاصة الافتراضية. ومقارنة بأوقات الحرب الباردة، عندما كان الغرب يستخدم برامج المذياع باللغة الروسية عبر Radio Free Europe، وRadio Liberty، وBBC، وDeutsche Welle، فإن الفرص اليوم أكبر بكثير للوصول إلى الجمهور الروسي، وتقديم حقائق عن الحرب والتحقق مما تدعيه حملة الدعاية الروسية. وكسب حرب المعلومات داخل روسيا سيساعد على كسبها على جبهات أخرى — ومنع نظام بوتين من شن أي غزوات أخرى مستقبلا. FD

سيرغيه غوروييف أستاذ علم الاقتصاد في كلية العلوم السياسية في باريس، ورئيس الاقتصاديين السابق في البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير.

الاستمرار حتى النهاية

كريس ويليش يقدم لمحة عن شخصية **ميليسا ديل**، من جامعة هارفارد، وهي أول من استخدم طرقا جديدة للكشف عن موروثات الماضي

المصورة: PORTER GIFFORD

كانت

ميليسا ديل تحتاج إلى استراحة من البحث الأرشيفي في كوسكو ببيرو. لذلك، استقلت حافلة لزيارة المنطقة الجبلية النائية التي كانت تقوم بدراستها وقضت بضعة أسابيع في التحدث إلى أحفاد من عملوا في مناجم الفضة إبان الحكم الإسباني. كانوا يرتدون زي الكيتشوا التقليدي ويعيشون في مساكن خشبية ذات أرضيات ترابية وبلا نوافذ.

وتذكرت ديل قولها «كنت أسأل الناس، «هل هذه الأماكن الموجودة هنا مختلفة عن تلك الموجودة هناك؟»، مشيرة إلى بعض القرى على بعد أميال قليلة. «فكانوا يقولون، «هناك طريق واحدة في الأماكن الموجودة هناك». لذلك فإنهم يستطيعون نقل الذرة إلى السوق عندما يزرعونها. وإذا حاولت أن أنقل الذرة إلى السوق، فسوف تتلف في الطريق لعدم وجود طرق معبدة».

وقد أكدت تلك الحوارات ما تناولته ديل في أطروحتها وهو أن نظام العمل القسري في الحقبة الاستعمارية، والمعروف باسم «ميتا»، قد ترك بصمة على السكان الأصليين لا يزال من الممكن الشعور بها بعد قرنين من الزمان. وعند زيارة ديل، لم يكن في منطقة «ميتا» سوى عدد قليل من الطرق المعبدة، وغالبا ما كان سكانها أفقر، واحتمال عملهم في زراعة الكفاف أكبر، مقارنة بأولئك الذين كانوا يعيشون خارج حدودها.

وقد نُشر بحث ديل في مجلة إيكونوميتريكا، وهي دورية علمية مرموقة، في عام ٢٠١٠، عندما كانت لا تزال طالبة دراسات عليا في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا. وواحدة من أكثر مقالاتها التي يتم الاستشهاد بها، «The Persistent Effects of Peru's Mining Mita»، لا تزال تُدرس في دورات الاقتصاد الجامعية في جامعتها، جامعة هارفارد، كما كان لها تأثير واضح في القرار الذي اتخذته الجمعية الاقتصادية الأمريكية في عام ٢٠٢٠ بمنحها وسام جون بيتس كلارك، الذي يُمنح كل عام لاقتصادي بارز تحت سن الأربعين.

أسرار النجاح

لطالما تساءل العلماء عن سبب ازدهار بعض الأماكن، وعدم ازدهار أماكن أخرى. وكيف ترتقي المجتمعات في سلم التنمية لتحقيق مزيد من الازدهار؟ وما هي الخلطة السرية للنجاح الاقتصادي؟ ولماذا يكون نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في كوريا الجنوبية أعلى بكثير مقارنة بكمبوديا، التي كانت تتمتع بمستوى معيشي مماثل في عام ١٩٦٠؟

وقد ساهمت أسئلة من هذا القبيل في صدور كتب شبه ملحمية ذات تأثير واسع النطاق عبر القرون والقارات، مثل كتاب «*Guns, Germs, and Steel*»، من تأليف جاريد دياموند، والذي يبحث في العوامل البيئية، وكتاب «*Why Nations Fail*»، من تأليف دارون أسيموغلو وجيمس روبنسون، والذي يركز على دور المؤسسات.

وقد جذبت هذه الأسئلة اهتمام ديل، لكنها أرادت اتباع مسار مختلف. فقد أجرت فحصا دقيقا للموضوع، ولم تبحث في تباين ثروات القارات والبلدان بل في تباين ثروات المدن والقرى المتجاورة.

وتقول ديل في مقابلة مع مجلة التمويل والتنمية «حتى تستطيع في الواقع دراسة الأمور بدقة، من المفيد أن يكون لديك وجهة نظر محلية. وبالتركيز على المستوى الجزئي، يمكنك الحصول على مزيد من التفاصيل عما يحدث».

وكانت إحدى مساهمات ديل الكبيرة في الأدبيات المتعلقة باقتصاديات التنمية — وميزة المنهج الجزئي الذي اتبعته — هي تحديد ما تسميه قنوات المثابرة. وفي حالة نظام «ميتا»، كان عدم توافر البنية التحتية في منطقة مستجمعات المياه هو القناة التي استخدم من خلالها المستعمرون الإسبان العمل القسري.

وخارج نظام «ميتا»، استخدم أصحاب المزارع الكبيرة نفوذهم السياسي في بناء الطرق لنقل منتجاتهم إلى السوق. أما في نظام «ميتا»، كان هناك عدد أقل من المزارع الكبيرة، لأن الإدارة الاستعمارية الإسبانية لم ترغب في التنافس على العمالة، وبالتالي تم بناء عدد أقل من الطرق.

ومن أهم المساهمات الأخرى قيام ديل بتنقيح إحدى أدوات الاقتصاد القياسي، تُعرف باسم انقطاع الانحدار. وعند التطبيق التقليدي لهذا النموذج، يتم استخدامه لدراسة آثار خدمة اجتماعية ما، مثل برنامج التأمين الصحي الأمريكي«Medicare» ، على من يحصلون عليها. ويحدث الانقطاع عندما يبلغ الأشخاص سن الخامسة والستين. فقبل هذه السن، لا يكون الشخص مؤهلا للحصول على الخدمة، ويصبح مؤهلا عند بلوغه سن الخامسة والستين. ويستخدم العلماء هذا الانقطاع في المقارنة بين من هم فوق سن الخامسة والستين بقليل ومن هم تحتها بقليل لاستخلاص النتائج عن تأثير برنامج «Medicare».

وخطت ديل بهذا المنهج خطوة إلى الأمام، من خلال تطبيقه على المناطق الجغرافية، مثل القرى الموجودة على جانبي حدود منطقة «ميتا». ويشتمل هذا المنهج على متغيرات أكثر بكثير وحسابات أكثر تعقيدا. ويقول زملاؤها إنه رغم أن ديل لم تكن أول من استخدم تحليل الانحدار الجغرافي، فقد قامت بتنقيحه وساهمت في تعميم استخدامه بين الاقتصاديين الأكاديميين.

ويقول بابلو كيروبين، وهو أستاذ مشارك السياسة والاقتصاد بجامعة نيويورك: «تهدف الدراسة البحثية التي أعدتها ديل عن نظام «ميتا» إلى تعريف العديد من الأشخاص بتصميم انقطاع الانحدار الجغرافي، وهو ما أتاح بعد ذلك لأشخاص آخرين كتابة العديد من الدراسات البحثية».

وبالنسبة لدراسة نظام «ميتا»، علّمت ديل نفسها كيفية استخدام برنامج إعداد خرائط نظم المعلومات الجغرافية لتحديد مواقع القرى التي درستها بدقة بالنسبة لبعضها البعض وبالنسبة لحدود منطقة «ميتا». وانتهى بها الأمر إلى تدريس دورات تدريبية عن استخدام البرنامج.

إن إتقان نظم المعلومات الجغرافية هو مثال على ما يسميه المعجبون بديل دقتها ومثابرتها. ويمكن رؤية تلك الصفات أيضا في عملها الدؤوب في مجال البحث الأرشيفي وإجادتها للكتابة عن مجموعة كبيرة من الموضوعات، من المستعمرات الإسبانية إلى عمليات عصابات المخدرات في المكسيك الحديثة.

ويقول أسيموغلو، الأستاذ في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا وأحد مستشاري أطروحة ديل للدكتوراه: «من السمات التي تلاحظها على ميليسا هي أنها لا تتهاون مطلقا في أداء عملها بالدقة اللازمة».

الرحلة من إنيد إلى عالم الاقتصاد

نشأت ديل في مدينة إنيد، بولاية أوكلاهوما، وهي مدينة يبلغ عدد سكانها حوالي ٥٠ ألف نسمة، وتقع على حافة السهول الكبرى المعروفة باسم «مدينة قمح الملكة» (Queen Wheat City) لما لديها من سعة هائلة لتخزين الحبوب. وعملت والدتها بالتدريس في مرحلة ما قبل المدرسة، وعمل والدها مقاولا مدنيا في متجر لقطع غيار السيارات في إحدى القواعد الجوية.

وفي جامعة هارفارد، شاركت في مسابقات العدو لمسافات طويلة، وتخصصت في الاقتصاد، واعتقدت في البداية أنها يمكن أن تلتحق بكلية الحقوق. ثم درست اللغة الإسبانية وأمضت أحد فصول الصيف كمتدربة في إحدى المؤسسات النسائية للتمويل الأصغر في بيرو. وكانت هذه هي أول رحلة لها خارج الولايات المتحدة.

وتقول: «لقد كان الأمر مدهشا للغاية من حيث القدرة على رؤية هذا النوع من الاقتصادات النامية بنفسي والحصول على فرصة للتحدث مع الناس هناك والتعرف على وجهات نظرهم».

ولم تقرر مواصلة السعي للحصول على درجة الدكتوراه في الاقتصاد حتى سنة تخرجها، وذلك عندما قرأت دراسات بحثية منها «The Colonial Origins of Comparative Development»، التي شارك في كتابتها أسيموغلو، وسيمون جونسون، وروبنسون. وتشير هذه الدراسة إلى أن الأنظمة الاستعمارية «الاستخراجية» التي استغلت في الأساس الموارد الطبيعية تركت إرثا من التخلف عبر العالم الحديث.

وتقول ديل: «جعلني ذلك أفكر في نظام «ميتا» بل أفكر جيدا، كما تعلمون، فهذا هو المثال النموذجي على المؤسسات الاستخراجية».

وأصبح نظام «ميتا» هو موضوع أطروحة تخرجها، وواصلت العمل عليه أثناء حصولها على زمالة لمدة عامين من جامعة أكسفورد. وعند التحاقها بمعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، كانت قد أتمت فصل صيف آخر في عملها البحثي في بيرو وأعدت الأساس لأطروحة الدكتوراه.

وقادها عملها على محركات التنمية الاقتصادية إلى مواصلة اهتمامها طويل الأمد بالمسارات المتباعدة في آسيا وأمريكا اللاتينية. وقادتها القراءة عن الاقتصادات الآسيوية إلى التفكير في التباعد بين اقتصادات شمال شرق آسيا مثل كوريا الجنوبية ومقاطعة تايوان الصينية، واقتصادات جنوب شرق آسيا مثل إندونيسيا والفلبين.

لائحة الاتهام في فييت نام

لقد أدركت أن فييت نام تقع عند تقاطع هاتين المنطقتين. ففي كتاب «The Historical State, Local Collective Action, and Economic Development in Vietnam»، استخدمت ديل والمؤلفان المشاركان لها، ناثان لين وكيروبين، انقطاع الانحدار الجغرافي لدراسة الآثار المستمرة لنموذجين إداريين: ولاية داي فيت في الشمال، وهي ولاية مركزية قوية ذات طابع صيني شكلت فيها القرية الوحدة الإدارية الأساسية، ومنطقة الخمير سابقا في الجنوب، وهي نموذج للعلاقة بين الحامي والتابع، حيث يفرض أصحاب الأراضي الجزية على الفلاحين ويقدمون لهم الحماية في المقابل.

وتوصلت ديل والمؤلفان المشاركان لها إلى أن استهلاك الأسر، بعد عدة قرون، في أراضي داي فيت سابقا كان أكبر بنحو الثلث مقارنة بما كان عليه في منطقة الخمير سابقا. كذلك كان احتمال مشاركة مواطني قرى داي فيت سابقا في المؤسسات المدنية المحلية أكبر بمقدار الضِعْف، وكانوا أفضل تعليما وأكثر استفادة من الرعاية الصحية.

ومن خلال بحثهما حول مستويات المعيشة المعاصرة في فييت نام، عثرت ديل وكيروبين مصادفة على مجموعة لافتة للانتباه من الوثائق: نتائج المسوح التي أجرتها سلطات الولايات المتحدة وفييت نام الجنوبية على ١٨ ألف قرية صغيرة من عام ١٩٦٩ إلى عام ١٩٧٣. وجمعت هذه المسوح الشهرية وربع السنوية ردودا على ١٦٩ سؤالا حول السياسات المحلية والاقتصاد والأمن. وكانت بمثابة منجم ذهب للمعلومات المتعلقة بالمواقف ومستويات المعيشة.

واستخدم الأشخاص الذين أجروا الدراسة خوارزمية لتجميع الردود وتوليد درجة أمان لكل قرية. وكانت القرى ذات درجات الأمان الأقل أكثر عرضة للقصف بكثير، على أساس النظرية القائلة بأن القوة النارية القاهرة ستُضعف قوات المتمردين، وتعطل عملياتهم، وتحطم معنوياتهم.

وقد تراوحت الدرجات باستمرار بين ١ و٥، ولكن نظرا لأن قوة المعالجة الحاسوبية في ذلك الوقت كانت محدودة، فقد تم تقريبها إلى أقرب عدد صحيح. وكان هذا يعني أن القريتين اللتين تكون نتيجتاهما متشابهتين للغاية — أي ٢,٤٩ و٢,٥١ مثلا — ستكون درجتاهما مختلفتين، مما يؤدي إلى الانقطاع عند الخط الفاصل.

وتتذكر ديل قائلة «عندما بدأت أتعمق في البيانات، أدركت أن ذلك الانقطاع كان انقطاع الانحدار».

وقبل أن تتمكن ديل وكيروبين من المضي قدما، كانا بحاجة إلى درجات الأمان غير المقرَّبة، والتي لم تعد موجودة. لكن كان هناك حل بديل مؤقت، وهو أنه إذا تمكنا من العثور على ما يسمى بمصفوفات الاحتمال الشرطي المستخدمة في حساب الدرجات غير المقرَّبة، يمكنهما إعادة إجراء العمليات الحسابية وإعادة إنشاء البيانات الأولية.

لذلك، قاما بغربلة آلاف الصناديق من الوثائق في الأرشيف الوطني الأمريكي في كوليدج بارك، بميريلاند، بحثا عن المصفوفات، ولكنهما خرجا خاليا الوفاض. كذلك ثبت عدم جدوى البحث في أرشيف حرب فييت نام المتاح على شبكة الإنترنت في جامعة تكساس التقنية.

وقررت ديل السفر من كامبريدج، بماساتشوستس، إلى واشنطن العاصمة للبحث في أرشيف مركز التاريخ العسكري للجيش الأمريكي في فورت ماكنير. وفي البداية لم تعثر على شيء. ثم قال مؤرخ يعمل بالقرب منها إنه رأى بعض الصناديق في القبو. وبعد أن قامت ديل بفحصها، خرجت من المركز وأرسلت لكيروبين رسالة نصية من كلمتين: «عثرت عليها».

ويتذكر كيروبين «ربما كنت سأستسلم قبل ذلك بكثير، لكنها كانت ملتزمة للغاية حتى أنها أكملت بحثها عن مصفوفات الاحتمال الشرطي إلى أن وصلت إليها».

وبعد إعادة تكوين الدرجات الأولية واستخدام انقطاع الانحدار، خلصت ديل وكيروبين إلى أن استراتيجية الولايات المتحدة المتمثلة في استخدام القوة القاهرة قد أتت بنتائج عكسية: فقد أدى القصف إلى زيادة، وليس انخفاض، احتمالات دعم القرويين للتمرد الشيوعي، كما أضعف الأنشطة المدنية غير الشيوعية.

وهناك أجزاء من دراستهما البحثية تشبه لائحة اتهام للاستراتيجية العسكرية الأمريكية في فييت نام، مسترشدة في الأساس بآراء عباقرة جامعات القمة في الولايات المتحدة (آيفي ليغ) في عهد الرئيسين جون كينيدي وليندون جونسون. وكان من بينهم ماكجورج بندي، المتخصص في العلوم السياسية بجامعة هارفارد، ووالت روستو، مؤلف كتاب «*The Stages of Economic Growth*»، وهو عمل مؤثر طالب بتحديد الشروط التي يتعين على البلدان تلبيتها للارتقاء في سلم التنمية.

وانتقدت ديل مستشارين مثل بندي وروستو لاقتراحهم نظريات براقة لم تكن مبنية على البيانات، وقالت إنهم أعطوا العلوم الاجتماعية سمعة سيئة. «وواقع الأمر أن إخفاقاتهم توضح أهمية دراسة قضايا السياسات، وهي غاية في التعقيد، من وجهات نظر مختلفة وإخضاعها لاختبارات حقيقية بناء على البيانات المتاحة».

ويقول أسيموغلو إن ديل نجحت في سد الفجوة بين النظرية والعمل التجريبي. «إنها نموذج مثالي للأسلوب الرائع في الجمع بين الدقة الأكاديمية والقدرة على البحث عن القضايا المباشرة المتعلقة بالبشرية».

ويقول بنجامين أولكن، أحد مستشاري أطروحة ديل، إن عملها المتعلق بفييت نام يوضح مدى «استعدادها للقيام باستثمارات كبيرة للغاية تحقق هذه المكاسب على المدى الطويل».

وفي الآونة الأخيرة، كانت ديل تبحث في كيفية تأثير الإدارة الاستعمارية اليابانية في مقاطعة تايوان الصينية على تنمية الجزيرة. وفي سياق بحثها، وجدت كنزا دفينا من سجلات الشركات اليابانية في أوائل القرن العشرين. وكان من الصعب رقمنتها لأنها استخدمت آلاف الحروف التي لم تعد تستخدم وكانت ذات نسق غير معتاد.

لذلك، تمكنت، باستخدام مهارات البرمجة التي تعلمتها بنفسها، من تطوير حزمة برامج تسمى «محلل النسق» (Layout Parser) تعتمد على برمجيات مفتوحة المصدر تسمح للعلماء بإجراء مسح ضوئي للمستندات ذات النسق غير المعتاد. وتعمل أيضا على بديل لبرنامج التعرف الضوئي على الحروف المتوفر في الأسواق والذي سيكون أبسط وأدق وأكثر ملاءمة لقراءة المستندات التي يستخدمها المؤرخون بأنواعها المختلفة.

وقالت ديل «إنه يفتح الباب أمام معلومات ثرية للغاية، وقد شعرت أن الجائحة كانت فرصة مناسبة للعمل على هذا المشروع أيضا، لأن الأرشيف مغلق».

وكان كيروبين أقل تحفظا في حديثه، حيث أشار إلى أنه بعد مرور عام على بدء العمل في المشروع، كانت ديل تُدرِّس دورة تدريبية عن أساليب التعلم العميق لتنظيم ودمج البيانات.

ويقول «إن التقدم الكبير في الأساليب التي تعمل على تطويرها يفتح المجال للعمل على العديد من المشروعات الأخرى من جانب المؤرخين الاقتصاديين والاقتصاديين والمتخصصين في العلوم السياسية وغيرهم، وسيصبح ذلك غاية في الأهمية».

دروس الحياة

يرى كيروبين وآخرون أن هناك ارتباطا بين مثابرة ديل في البحث وتجربتها كعداءة مسافات طويلة. ويتذكر كيروبين أنه شاهد ديل في مجموعة نقاش لطلاب الدراسات العليا في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا واعتقد أنها بدت متعبة. واتضح بعد ذلك أنها كانت في خضم تدريبات الاستعداد للألترا ماراثون.

لقد توقفت ديل عن سباقات الألترا ماراثون في الوقت الحالي. وهي متزوجة من أوستن هوانغ، الذي يعمل في شركة «Fidelity Investments»، ولديهما ثلاثة أبناء تتراوح أعمارهم بين أربعة شهور وأربع سنوات.

وتقول «إنني أستمتع بالعدو الترفيهي، ولكنني أواجه حاليا التحدي المتمثل في أن عربة الأطفال ذات المقعدين لن تتسع لجميع أبنائي».

«آمل أن أتمكن من العودة إلى سباقات الألترا ماراثون حين يصبح أكبر أبنائي كبيرا بما يكفي للمشاركة على دراجة. وأرى أن العدو لمسافات طويلة يعزز الدروس القيمة التي تعطيها الحياة عن المثابرة». FD

أرى أن العَدْو لمسافات طويلة يعزز الدروس القيمة التي تعطيها الحياة عن المثابرة.

كريس ويليش هو كاتب ومحرر مستقل.

ضمان تحقيق الحلم الأمريكي

توجيه البرامج نحو مرحلة الطفولة هو أفضل السبل لزيادة الحراك الاقتصادي الصاعد

راج شيتي، وناثانيال هِنْدرِن

حي براونزفيل في بروكلين، نيويورك، ٢٠١٩

الحراك

الصاعد هو إحدى السمات التي تميز «الحلم الأمريكي» — ويعني هذا إمكانية حصول كل الأطفال على فرصة للنجاح الاقتصادي، بصرف النظر عن خلفياتهم. ومن المؤسف أن فرص الأطفال في تحقيق دخل أعلى مما كان يحققه آباؤهم شهدت تراجعا في العقود الأخيرة. ففي حين أن ٩٠٪ من الأطفال الذين وُلدوا في عام ١٩٤٠ حصلوا عند بلوغهم سن العمل على دخول أعلى مما كان يحققه آباؤهم، نجد أن النصف فقط من شباب العصر الحالي هو الذي يحقق دخلا أعلى مما كان يحققه آباؤهم في هذه السن. وتركز مجموعتنا البحثية على فهم أي السياسات يمكنها المساعدة في زيادة الفرص الاقتصادية — سواء في الولايات المتحدة أو في غيرها من البلدان.

والدرس الرئيسي المستخلص من عملنا حتى الآن هو أهمية توجيه تدخلات السياسات لمرحلة الطفولة، وهي مرحلة مهمة لسببين: الأول أن البيئة التي ينشأ فيها الأطفال تتدخل بعمق في تشكيل ما يؤولون إليه في مرحلة البلوغ؛ والثاني، أن السياسات التي تؤدي مباشرة إلى زيادة الاستثمار في الأطفال — لا سيما الأطفال ذوي الدخل المنخفض– غالبا ما تكون هي الوسيلة الفعالة من حيث التكلفة للحد من عدم المساواة بين الأجيال.

وينطلق تحليلنا من المواد المرجعية المدرجة في «أطلس الفرص»، وهو عبارة عن مجموعة بيانات تفاعلية قمنا بإعدادها ونستخدم فيها سجلات التعداد والضرائب لقياس الحِراك الصاعد لكل حي في الولايات المتحدة. وباستخدام «أطلس الفرص» نستطيع أن نرى أن الأطفال ذوي الدخل المنخفض في بعض الأحياء السكنية يتمتعون بدرجة عالية من الحراك الصاعد، في حين أن الأطفال ذوي الخلفيات المماثلة في أحياء أخرى يغلب عليهم البقاء رهينة الفقر عبر الأجيال. فعلى سبيل المثال، يوضح الرسم البياني ١ النطاق الواسع لمتوسط دخول البالغين ممن كانوا أطفالا ذوي دخل منخفض في مختلف أنحاء مدينة نيويورك. ويوضح الرسم البياني ٢ أن الدخل في مرحلة بلوغ الأطفال ذوي الدخل المنخفض في حي براونزفيل، بروكلين، كان يعتمد كثيرا على الجانب الذي نشأوا فيه في شارع دومون (Dumont Avenue).

وللتوصل إلى فهم أفضل لكيفية تشكيل الأحياء السكنية للنتائج التي يحققها الأطفال لاحقا، قمنا بدراسة مسارات حياة عدد يتجاوز ٥ ملايين طفل ممن انتقلت أُسَرهم إلى أماكن أخرى عندما كانوا في مرحلة النشأة. وكان استنتاجنا الرئيسي هو أن الأطفال الذين انتقلوا إلى أحياء سكنية تتسم بحراك صاعد أكبر — أي تتميز بمدارس أعلى جودة، على سبيل المثال — غالبا ما حققوا نتائج أفضل عندما أصبحوا بالغين. وبعبارة أخرى، إن للأحياء السكنية آثارا سببية كبيرة على نتائج الطفل بعد أن يصبح بالغا.

ويوضح الرسم البياني ٣ الدخل المقدَّر لأطفال افتراضيين ينتقلون من «مساكن فان دايك»، (Van Dyke Houses) الواقعة شمال شارع دومون في براونزفيل إلى «مساكن نيمايا» (Ne-hemiah Houses) القريبة منها في منطقة أُعيد بناؤها جنوب دومون مباشرة. ونتنبأ بأن يبلغ دخل الأطفال الذين ينتقلون في الثانية من عمرهم حوالي ٢٥ ألف دولار سنويا عندما يصبحون بالغين، وذلك مقارنة بدخل متوسط قدره ١٧ ألف دولار سنويا في حالة بقائهم في «مساكن فان دايك». وينخفض هذا الدخل كلما ارتفع عمر الأطفال عند الانتقال. فكل عام إضافي يمضيه الأطفال في حي يتيح فرصا أفضل من شأنه أن يحقق لهم أحوالا معيشية أفضل في مرحلة لاحقة من حياتهم.

ومن الجدير بالذكر أن التحسينات في البيئة لها أهميتها في مرحلة المراهقة وما بعدها؛ فالانتقال إلى حي أفضل في سن ١٥ عاما بدلا من ٢٠ عاما يظل مؤثرا إلى حد كبير. ولا تتوقف الآثار الملحوظة على الدخل نتيجة الانتقال إلى حي ذي فرص أفضل إلا بعد تجاوز سن ٢٣ عاما. وقد لوحظت أنماط مماثلة باستخدام أدلة تجريبية شملت أسرا تم اختيارها عشوائيا للانتقال من أحياء شديدة الفقر إلى أحياء أقل فقرا. وخلاصة الدراسة أن الأحياء التي يسكنها الفرد في الطفولة تشكِّل نتائجه الاقتصادية في البلوغ.

أما الجانب الرئيسي الثاني في تحليلنا فيتمثل في تحديد أنواع السياسات التي تحقق أكبر تحسن في الفرص الاقتصادية والرخاء الاجتماعي. ولمعرفة الإجابة، أجرينا دراسة على ١٣٣ سياسة نُفِّذت على مدار الخمسين عاما الماضية، وقارنّا كلا منها باستخدام مقياس موحد يُسمى «القيمة

الصورة: GETTY IMAGES / SPENCER PLATT

الأحياء التي يسكنها الفرد في الطفولة تشكّل نتائجه الاقتصادية في البلوغ

الرسم البياني ١

الفارق في الدخل

هناك تباين واسع في متوسط دخل سكان نيويورك في سن ٣٥ الذين كان آباؤهم يتقاضون ٢٧ ألف دولار سنويا.

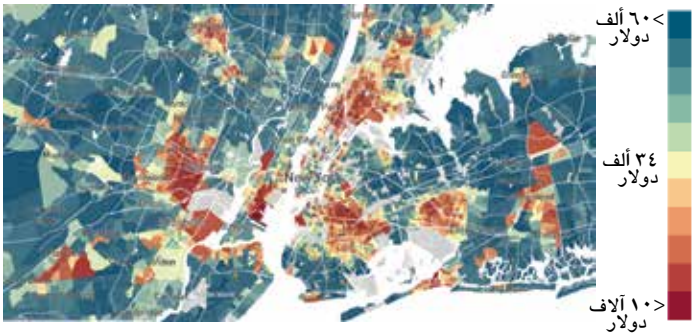

المصدر: Opportunity Atlas.

الرسم البياني ٢

تقسيم الدخل

إن مقدار الدخل الذي حققه الأطفال من ذوي الدخل المنخفض، في حي من أحياء نيويورك، عندما أصبحوا بالغين، يتوقف بشكل كبير على الشطر الذي نشأوا فيه من طريق دومون.

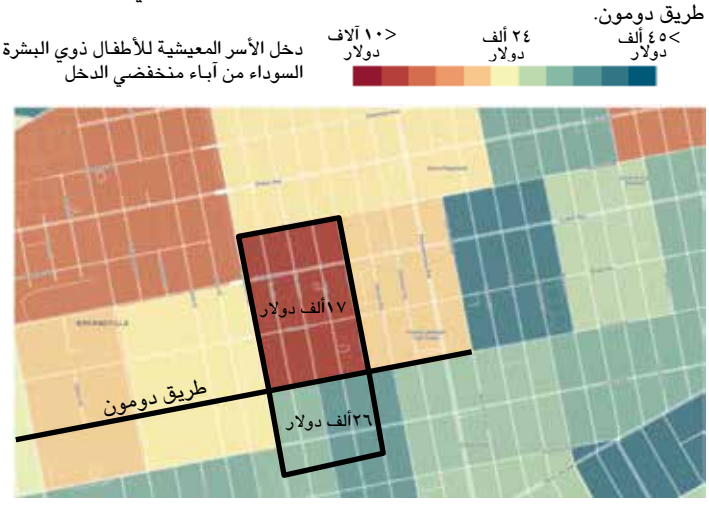

المصدر: Opportunity Atlas.

الحدية للأموال العامة» (MVPF). والقيمة الحدية للأموال العامة في ظل أي سياسة هي نسبة المنافع التي توفرها للمستفيدين منها إلى تكلفتها الصافية على الحكومة — بما في ذلك الآثار طويلة الأجل على الميزانية، مثل انخفاض الإنفاق الاجتماعي أو زيادة الإيرادات الضريبية. ويتيح لنا هذا المقياس أن نقارن فعالية أنواع مختلفة من السياسات – كالتأمين الاجتماعي، والضرائب، والتحويلات النقدية، والتعليم، والتدريب على رأس العمل، والتحويلات العينية — من أجل تحديد نوع السياسات الذي حقق أكبر الأثر على الرخاء الاجتماعي مقابل كل دولار من الإنفاق الحكومي الصافي.

ويوضح الرسم البياني ٤ نتيجتنا الأساسية. ففيه نقسِّم المجموعة المكونة من ١٣٣ سياسة إلى ١٢ فئة من البرامج، ونحدد بيانيا لكل فئة متوسط القيمة الحدية للأموال العامة مقابل متوسط أعمار المستفيدين من السياسات. وتبين النقاط الثلاث في يسار الجزء العلوي أن الاستثمارات الموجهة إلى الأطفال حققت أعلى القيم الحدية للأموال العامة من المنظور التاريخي. وتضمنت هذه السياسات التأمين الصحي الموسع للأطفال، والاستثمارات في التعليم في مرحلة ما قبل المدرسة والتعليم من رياض الأطفال وحتى الصف ١٢، والسياسات التي تستهدف زيادة الالتحاق بالتعليم العالي.

ويتشابه النمط الموضح في الرسم البياني ٤ تشابها لافتا للنظر مع النمط الموضح في الرسم البياني ٣. ففي كلتا الحالتين، نجد أن تحسين الأوضاع خلال مرحلة الطفولة يعود بمردود كبير. فكل عام من التفاعل مع حي سكني يتسم بدرجة أكبر من الحراك الصاعد يؤدي إلى تعزيز هذا الحراك. وعلى المنوال نفسه، فالاستثمارات العامة التي تستهدف الأطفال الصغار في مرحلة ما قبل المدرسة ليست وحدها ما يحقق مردودا عاليا، بل إن البرامج التي تهدف إلى مساعدة الأطفال الأكبر سنا، والملتحقين بالمدارس الثانوية، ومن هم في سن التعليم العالي، غالبا ما تدر على دافعي الضريبة منافع كبيرة أيضا.

وفي العديد من الحالات، نجد أن هذه السياسات تغطي تكاليفها في نهاية المطاف، وذلك من خلال توفير الأموال على دافعي الضرائب في الأجل الطويل. ونحدد لهذه السياسات قيمة حدية للأموال العامة تساوي «لا نهاية»، كما يتضح من المتوسطات الفئوية الثلاثة الموضحة في الجزء العلوي من الرسم البياني٤. فعلى سبيل المثال، حققت السياسات التي توسعت في تغطية التأمين الصحي للأطفال متوسطا قدره ١,٨٠ دولار أمريكي لكل دولار أمريكي واحد مما أُنفق مقدما. ويوضح المنظور التاريخي أن دافعي الضرائب حققوا منافع من سياسات أخرى عديدة تتوسع في إتاحة الفرص الاقتصادية عبر الأجيال.

وبالإضافة إلى تحليل السياسات التاريخية، تعمل مجموعتنا البحثية على استخدام البيانات الضخمة للمساعدة في تصميم الجيل القادم من السياسات على نحو يحقق تحسنا في الحراك الاقتصادي. وأحد الدوافع الأساسية لذلك هو ما كشف عنه «أطلس الفرص» من تباين جغرافي صارخ في هذا الحراك. فالاختلافات الحادة بين النتائج تبعا لاختلاف

أماكن نشأة الأطفال تثير تساؤلا عن سبب عدم انتقال المزيد من الأسر التي تعول أطفالا إلى أحياء على درجة أعلى من الحراك الصاعد. ومن المثير للدهشة أننا وجدنا أنه حتى الأسر ذات الدخل المنخفض التي تحصل على دعم لتكلفة الإيجار من خلال «قسائم اختيار المسكن» تميل إلى التركُّز في الأحياء الأقل في درجة حراكها الصاعد، مما يشير إلى التأثير المحدود لقسائم الإسكان على الحد من ظاهرة الفصل في أماكن السكن، والتوسع في إتاحة الفرص الاقتصادية.

وللوقوف على الأسباب، صممنا برنامجا في عام ٢٠١٨ واختبرناه في منطقة سياتل الحضرية الكبرى، بالتعاون مع هيئة الإسكان في سياتل ومقاطعة كينغ كاونتي، وهو برنامج «إحداث الانتقالات نحو الفرص» (Creating Moves to Opportunity – CMTO). ولاختبار ما إذا كانت هناك حواجز تمنع متلقي القسائم من الانتقال إلى أحياء تتيح فرصا أفضل، قدّمنا إلى مجموعة مختارة عشوائيا من متلقي القسائم مجموعة خدمات تضمّنت المساعدة في البحث عن سكن، والتواصل مع ملاك العقارات، والدعم المالي. وتَبيَّن أن نسبة كبيرة بلغت ٥٣٪ من مجموع الأُسَر الحاصلة على المساعدة انتقلت إلى أحياء تتيح فرصا أفضل، في حين أن ١٥٪ فقط من الأسر التي لم تحصل على هذه المساعدة عثرت على أماكن للسكن في أحياء تتسم بدرجة عالية من الحراك الصاعد.

وتكشف هذه النتائج عن مدى القيود التي تفرضها الحواجز (في مقابل التفضيلات) على قدرة الأسر ذات الدخل المنخفض على تأمين السكن في الأحياء الأكثر فرصا. ومن خلال تقليل هذه الحواجز، يمكن زيادة الفرص المتاحة لأطفال الأسر ذات الدخل المنخفض. وتشير تقديراتنا إلى أن الأطفال الذين ينتقلون عند الولادة في إطار برنامج CMTO إلى حي يتيح مستوى مرتفعا من الفرص ويمكثون فيه حتى سن البلوغ سيحققون مدى الحياة دخلا يزيد بمقدار ٢٠٠ ألف دولار عما يمكنهم تحقيقه لو ظلوا من سكان حي أقل إتاحة للفرص.

ويدعو هذا البحث إلى التفاؤل. فقد تكشف بياناته أن الولايات المتحدة مقصِّرة في إتاحة الفرص للأطفال على قَدَم المساواة. غير أننا نوضح فيه أيضا أن الاستثمارات التي حققت منافع كبيرة للأطفال على مدار التاريخ تعود بمنافع متزامنة أيضا على المجتمع بشكل أعمّ، وهو ما ينبغي أن يزيد من حافز المجتمع لتعزيز الحراك الصاعد لصالح الجميع. وهناك إمكانات هائلة لتنشيط الحراك عبر الأجيال في الولايات المتحدة وغيرها من البلدان — عن طريق جدول أعمال للسياسات قائم على البيانات يعمل على التوسع في الاستثمارات الموجهة للأطفال ذوي الدخل المنخفض ويعزز الفرص المتاحة لهم. FD

راج شيتي هو أستاذ في الاقتصاد بجامعة هارفارد، ومدير مؤسس لمؤسسة Opportunity Insights.
ناثانيال هندرن هو أستاذ في الاقتصاد بجامعة هارفارد، ومدير مشارك مؤسس لمؤسسة Opportunity Insights and Policy Impacts.

الرسم البياني ٣

الموقع ثم الموقع ثم الموقع

الأطفال الذين انتقلوا إلى أحياء تتسم بدرجة أعلى من الحراك الصاعد حققوا في الغالب نتائج أفضل عندما أصبحوا بالغين، كما يتضح من الأطفال الذين تنقّلوا داخل بروكلين، نيويورك.

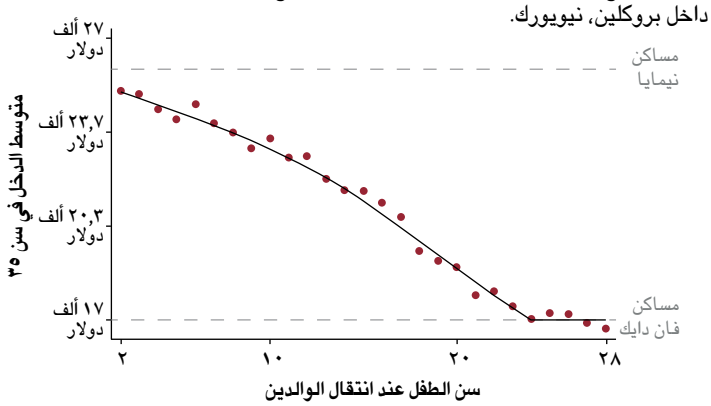

المصدر: دراسة Chetty and Hendren (2022).

الرسم البياني ٤

الخير للجميع

السياسات التي استهدفت تحسين النتائج للأطفال أثمرت أكبر المنافع أيضا للمجتمع كله.

متوسطات الفئات

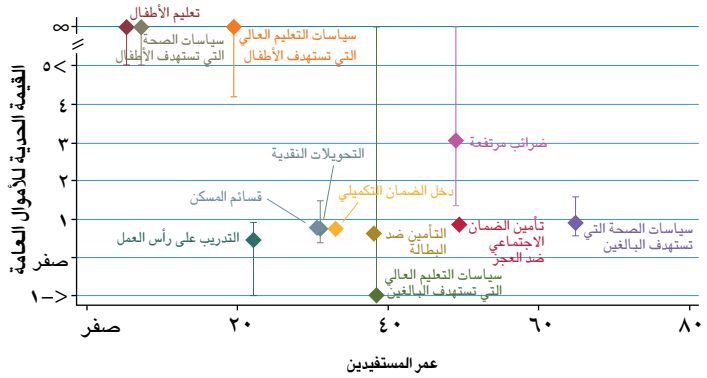

المصدر: مؤسسة Opportunity Insights.
ملحوظة: «القيمة الحدية للأموال العامة» هي نسبة المنافع للمستفيدين إلى صافي التكلفة على الحكومة. التأمين ضد البطالة؛ ∞ = السياسات التي تغطي تكلفتها.

المرجع:

Chetty, Raj, and Nathaniel Hendren. 2022. "Replication Data for: The Impacts of Neighborhoods on Intergenerational Mobility: (I) Childhood Exposure Effects, and (II) County-Level Estimates." Opportunity Insights, Harvard Dataverse, Cambridge, MA.

كوفيد–١٩ والثقة بين الشباب

سوء إدارة الصحة العامة والكوارث الأخرى يؤدي إلى تآكل ثقة الشباب في الساسة لسنوات

سيفات أكسوي وباري آيكنغرين وأوركون ساكا

الرسم التوضيحي ISTOCK/SMARTBOY10

في غياب الثقة، يعاني الساسة من أجل إقناع الناس باتباع نصائحهم وتعليماتهم. فبدءا من كوفيد–١٩ إلى تغير المناخ والآن الغزو الروسي لأوكرانيا، تدعو الحكومات الناس إلى تغيير سلوكهم وتقديم التضحيات، أو تصدر لهم تعليمات بذلك — وفي حالة الحرب تكون التضحيات كبيرة. لكن في بيئة تعج بنظريات المؤامرة، أصبح بناء الثقة والحفاظ عليها أصعب بكثير. وقد أكدت استجابات الناس للجائحة على أهمية الثقة، بين الشباب تحديدا، وقد تنطوي على دروس في مجالات أخرى من الحياة العامة.

وقد كان للحكومات والعلوم الطبية الحديثة أدوار مهمة في تخفيف الجائحة. فقد قدم الموظفون العموميون والجهات الحكومية النصائح وأصدروا القواعد بشأن التباعد الاجتماعي، وارتداء الكمامات، والتطعيم. وقام العلماء، بصفتهم مستشارين، بإبلاغ تلك القواعد والسياسات، كما قاموا، بصفتهم باحثين، بتطوير لقاحات mRNA والآن العقاقير الوقائية والعلاجية التي تعد بالحد من انتشار المرض.

وتشير الأبحاث الحديثة والمشاهدات العرضية إلى أنه من أجل نجاح هذه الجهود، يجب أن يثق أفراد الجمهور بالمسؤولين الحكوميين والعلماء، إلى جانب المؤسسات المرتبطة بهم. ومن غير المحتمل أن يتبع الناس نصائح الحكومة وتعليماتها إلا إذا رأوا أن الحكومة جديرة بالثقة — وأنها ستعتمد تدابير غير متحيزة ومستنيرة. وهناك دراسة منشورة في مجلة لانسيت الطبية البريطانية في أوائل ٢٠٢٢ استعرضت معدل الإصابة بكوفيد-١٩ في ١٧٧ بلدا، وتوصلت إلى أن ارتفاع مستويات الثقة في الحكومة والمجتمع «يرتبط ارتباطا كبيرا ودال إحصائيا بانخفاض عدد الإصابات خلال فترة الدراسة بأكملها». وبالمثل، توصلت دراسات متعددة تقارن بين البلدان والأفراد إلى أن الثقة في العلم ترتبط ارتباطا موجبا بالالتزام بتدابير مواجهة الجائحة. ولا شك في أنه ما لم ير الناس أن العلماء جديرون بالثقة، فمن غير المحتمل أن يتبعوا نصائحهم وتعليماتهم. وهناك مثال بارز على ذلك وهو أن المتشككين في اللقاح كثيرا ما يعربون عن شكوكهم في دوافع العلماء وكفاءتهم وصدقهم.

غير أن الثقة ليست أمرا مسلَّما به: فهي تتشكل تبعا للأحداث. وتشير الأبحاث الحديثة إلى أن التعرض للأوبئة يعد من الأحداث التي تؤثر بشكل بارز على ثقة الأفراد في الحكومة والعلماء. فالثقة في الحكومات والعلماء تتأثر سلبا بالتعرض للأوبئة. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن مستوى الثقة الذي يعرب عنه ويظهره كل فرد لا يتأثر بنفس القدر. وكما أشرنا في سلسلة من الدراسات، فإن الأثر الأكبر للتعرض للوباء يقع على الثقة بين الشباب — وبشكل أكثر تحديدا على الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨ و٢٥ عاما.

سنوات القابلية للتأثر

هناك قائمة طويلة من الدراسات توصلت إلى حدوث تغيرات إدراكية وسلوكية حادة بين الشباب، وأن هذه التغيرات تستمر لسنوات بعد ذلك. وهناك دراسة كلاسيكية بدأها في ثلاثينات القرن الماضي عالم الاجتماع، ثيودور نيوكومب، عن الطلاب في كلية بنينجتون توصلت إلى أن المعتقدات الاجتماعية والسياسية التي اعتنقها الطلاب موضوع الدراسة في سنوات دراستهم الجامعية استمرت لفترة طويلة بعد ذلك، وأصبحت جزءا من الهوية الأيديولوجية الدائمة للأفراد. وقد أوضح عالم النفس، جون كروسنيك، وعالم الاجتماع، دوان ألوين، أن المواقف والانتماءات السياسية المكتسبة في سن ١٨ إلى ٢٥ عاما تستمر غالبا بشكل دائم لسنوات عديدة. كذلك توصل الخبيران الاقتصاديان باولا جوليانو وأنطونيو سبيلمبيرغو إلى أن التعرض لركود اقتصادي بين سن ١٨ و٢٥ كان له تأثير كبير ودائم على المعتقدات المتعلقة بالاقتصاد. وكل هذا دفع الباحثين إلى الإشارة للمرحلة العمرية التي تتراوح بين ١٨ و٢٥ عاما من دورة الحياة على أنها «سنوات القابلية للتأثر».

وقد تم تبرير الأهمية البارزة لسنوات القابلية للتأثر بطرق مختلفة. فبعض العلماء يستندون إلى مفهوم «المواجهة الجديدة» الذي وصفه في أوائل القرن العشرين الفيلسوف كارل مانهايم، إذ أشار إلى أن وجهات النظر تتشكل على نحو دائم عندما يتعرض الأفراد في مرحلة المراهقة المتأخرة، عند مغادرة منزل الأسرة لأول مرة، لأفكار أو أحداث جديدة. ويستشهد آخرون بما ورد في دراسة عالم

الثقة ليست أمرا مسلَّما به: فهي تتشكل تبعا للأحداث

النفس، إريك إريكسون، التي تشير إلى أن الأفراد في مرحلة المراهقة المتأخرة والشباب يكونون منفتحين على مؤثرات جديدة لأن هذا هو العمر الذي يشكلون فيه إحساسهم بالذات والهوية. ويربط علماء الإدراك استمرار المواقف التي يتم اعتناقها في سنوات القابلية للتأثر بزيادة القدرة الإدراكية بدءا من مرحلة المراهقة المتأخرة. ويشير آخرون إلى دراسة في طب الأعصاب تفيد بأن التغيرات الكيميائية العصبية والتشريحية التي تحدث في الدماغ بين مرحلتي المراهقة والبلوغ مرتبطة بتشكيل المواقف الدائمة. لكن مهما كانت مبررات أهمية سنوات القابلية للتأثر، فإن أهميتها واضحة.

الأوبئة والثقة في الساسة

تقدم دراستنا أول دليل واسع النطاق على آثار الأوبئة على ثقة من هم في سنوات القابلية للتأثر في الساسة. ونستخدم بيانات الثقة والطمأنينة في الحكومات والانتخابات والقادة الوطنيين المستخلصة من استطلاعات الرأي التي أجرتها مؤسسة غالوب العالمية سنويا في ١٤٠ بلدا بين عامي ٢٠٠٦ و٢٠١٨، إلى جانب البيانات المتعلقة بمعدل حدوث الأوبئة منذ عام ١٩٧٠، وفقا للتصنيف الوارد في قاعدة بيانات الكوارث الدولية التي تحتفظ بها منظمة EM-DAT غير الحكومية. ونظرا لأن فترة العينة تنتهي في ٢٠١٨، فهذا يعني أنها سابقة على أزمة كوفيد. لكن هناك عددا من الاختبارات تدعم ثبات نتائجنا إزاء العوامل الخارجية.

ويوضح بحثنا أن التعرض للأوبئة، وتحديدا خلال سنوات القابلية للتأثر، يؤثر بشكل دائم على الثقة في الحكومة والانتخابات والقادة. ويوضح البحث ذلك من خلال السؤال عما إذا كانت مجموعات الأفراد المعرضين لوباء ما خلال سنوات القابلية للتأثر تُظهر تراجع مستوى

ثقتهم في الساسة بدرجة أكبر مقارنة بالمجموعات الأخرى التي شملها المسح في نفس البلد ونفس السنة، مع تحييد أثر مجموعة متنوعة من الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والشخصية الأخرى.

إن تأثير التعرض للوباء كبير: فالشخص المعرض بشدة لوباء ما طوال سنوات القابلية للتأثر، مقارنة بشخص غير معرض لمثل هذا الوباء، يكون احتمال ثقته في الحكومة أقل بمقدار ٥,١ نقطة مئوية، واحتمال ثقته في نزاهة الانتخابات أقل بمقدار ٧,٢ نقطة مئوية، واحتمال قبوله لأداء القائد الوطني أقل بمقدار ٦,٢ نقطة مئوية (حيث يكون متوسط نتائج هذه المتغيرات ٥٠٪ و٥١٪ و٥١٪، على الترتيب).

والمدهش هو عدم وجود تأثير مماثل على الأفراد الذين لم يبلغوا سنوات القابلية للتأثر بعد أو الذين تجاوزوها عند تفشي الوباء. ولا يتراجع هذا التأثير إلا بصورة تدريجية مع تقدم عمر الفرد الذي تعرض له. ويستمر هذا التأثير ما يقرب من عقدين في المتوسط.

أهمية استجابة السياسة الصحية

علاوة على ذلك، فإن التأثير يرتبط بالمؤسسات السياسية والقادة. فنحن لم نتوصل إلى أي تأثير مشابه على المؤسسات الاجتماعية الأخرى مثل الشرطة والجيش والبنوك والمؤسسات المالية. وهناك استثناء مهم وهو العلاقة بين تعرض الأفراد في سنوات القابلية للتأثر للأوبئة وثقتهم في نظام الرعاية الصحية في بلدهم، حيث نخلص مرة أخرى في بحثنا إلى وجود تأثير سلبي واضح. ويشير ذلك إلى أن فقدان الثقة في المؤسسات السياسية يرتبط بمدى ملاءمة استجابات السياسات الحكومية المرتبطة بالرعاية الصحية للخطر الذي يهدد الصحة العامة.

وعادة ما تكون الحكومات التي تعاني من محدودية القوة التشريعية والوحدة والدعم الشعبي هي الأقل قدرة على إصدار استجابات فعالة من السياسات لمواجهة الأوبئة. ونحن نوثق هذه الحقيقة من خلال مقارنة الاستجابات الوطنية لجائحة كوفيد-١٩. وتؤكد الأدلة في عام ٢٠٢٠ أن الحكومات الأضعف احتاجت وقتا أطول للاستجابة لحالة الطوارئ بتدخلها غير الدوائي الأول. فإذا كانت بالفعل تميل لأن تكون مخيبة لآمال ناخبيها، فمن المتوقع أن تبلغ الآثار السلبية على الثقة أشد درجاتها عندما تكون الحكومة القائمة في وقت الوباء ضعيفة وغير مستقرة، بافتراض تساوي كل العوامل الأخرى. ويخلص بحثنا في واقع الأمر إلى أن تأثير التعرض للوباء على الثقة يكون مضاعفا عندما يتم التعرض لذلك الوباء في ظل حكومة ضعيفة.

وأخيرا، يمكن إيضاح أن التأثير الأقوى على ثقة الشباب في الحكومة يُعزى إلى الأشخاص الذين يعيشون في نظم ديمقراطية. وهذه النتيجة ثابتة إزاء استبعاد أثر الخصائص القُطْرية، مثل مستوى الدخل، ومجموعة واسعة من السمات الشخصية والعائلية. وأحد التفسيرات هو أن الشباب يتوقعون استجابة الحكومات المنتخبة ديمقراطيا لاحتياجاتهم ويصابون بخيبة أمل عندما لا تستجيب هذه الحكومات للحيلولة دون انتشار وباء ما أو احتوائه. وبالإضافة إلى ذلك، قد تواجه النظم الديمقراطية صعوبة أكبر في نشر رسائل متسقة. ونظرا لأن هذه الأنظمة مفتوحة، فقد تسمح بتضارب الآراء الرسمية، مما يؤدي إلى مزيد من التآكل في الطمأنينة والثقة.

الثقة في العلماء

ونستخدم في البحث نفس المنهج المقارن ومسح مؤسسة «Wellcome Trust» لعام ٢٠١٨ لحوالي ٧٥ ألف فرد في ١٣٨ بلدا لاستكشاف مدى تأثير التعرض للوباء على الثقة في العلم والعلماء. ومرة أخرى، يشير التحليل إلى ما ينجم عن التعرض للوباء من آثار سلبية مستمرة على الثقة، وتحديدا بين الشباب. فالأشخاص الذين يتعرضون لوباء ما خلال المرحلة العمرية التي تتراوح بين ١٨ و٢٥ عاما يضعون ثقة أقل بكثير في العلماء وفي مزايا عملهم، مقارنة بأشخاص مشابهين لم يتعرضوا لذلك الوباء في هذه المرحلة من حياتهم. والأشخاص الأشد تعرضا للأوبئة أثناء سنوات القابلية للتأثر يكون متوسط احتمال ثقتهم في العلماء أقل بمقدار ١١ نقطة مئوية مقارنة بأولئك الذين لم يتعرضوا لتلك الأوبئة. أما الأفراد الذين كانت أعمارهم أصغر أو أكبر من ذلك عند تعرضهم للأوبئة فلا يُظهرون هذا التغير في الثقة.

كذلك يمكن التمييز بين المجيبين على المسوح الذين لم يدرسوا العلوم إلا في مرحلة التعليم الابتدائي والمجيبين الذين استمرت دراستهم للعلوم حتى نهاية المرحلة الثانوية على الأقل. ونخلص هنا إلى أن تراجع الثقة يُعزى إلى الأفراد الذين لديهم معلومات دراسية أقل في الموضوعات المرتبطة بالعلوم.

ويُترجم تراجع مستويات الثقة، الناجم عن الوباء، بين الشباب إلى آراء سلبية عن اللقاحات أيضا. ويؤثر ذلك على السلوك الفعلي وعلى المواقف أيضا. وتحديدا، يوضح تحليل الإجابات على المسوح أن التعرض للأوبئة أثناء سنوات القابلية للتأثر يقلل من احتمالات قيام الناس بتطعيم أبنائهم باللقاحات المضادة لأمراض الأطفال.

الانعكاسات

تبعث هذه النتائج على القلق عند مستوى معين. فنحن نعلم أن الثقة في الحكومة والعلماء مهمة للغاية من أجل قبول

إذا أدى تفشي مرض معد إلى تراجع الثقة في الحكومة والعلماء، فإن ذلك يثير شبح دوامة مفرغة.

الجمهور للتوصيات والسياسات. فالتجربة الأخيرة تشير إلى أن قبول النصائح والسياسات غاية في الأهمية للحد من انتشار كوفيد-١٩ ومن آثاره. ولكن إذا أدى تفشي مرض معد إلى تراجع الثقة في الحكومة والعلماء، فإن ذلك يثير شبح دوامة مفرغة يؤدي فيها تفشي الوباء إلى تراجع الثقة، مما يجعل احتواء الوباء — والآثار اللاحقة له — أكثر صعوبة.

والواقع أن الآثار قد لا تقتصر على مجال الصحة العامة. فهناك أبحاث أخرى تشير إلى أن الثقة هي أحد المحددات المهمة لكيفية استجابة المجتمعات للكوارث الطبيعية مثل الزلازل والفيضانات، كما توضح أن الثقة هي أحد العوامل التي تسهم في التنمية الاقتصادية طويلة الأجل. ولكن إذا أدى تفشي مرض ما إلى تراجع الثقة بين الشباب، فقد يؤدي ذلك بدوره إلى إضعاف وتأخير استجابة المجتمع لحالات الطوارئ الأخرى وخلق تأثيرات معاكسة للتنمية الاقتصادية. وبقدر ما تستمر هذه التغيرات في المواقف ويصبح شباب اليوم هم كبار الغد، تزداد صعوبة التغلب على هذه التأثيرات المعاكسة.

ومع ذلك، لم نفقد كل شيء. وكما رأينا فإن الحكومات ذات الاستجابة الضعيفة لحالة الطوارئ في مجال الصحة العامة هي الأكثر عرضة لتآكل الثقة. وبالتالي فإن الحكومات، التي تدرك مخاطر الأوبئة، والتي تبني مقدما قدرات أنظمة الصحة العامة على الاستجابة ستكون أقل عرضة لهذه المشكلة. ويمكن أن يُعزى نجاح بعض البلدان الإفريقية في الاستجابة لجائحة كوفيد-١٩، في جانب منه، إلى الجهود المبذولة للاستثمار في هذه القدرات في أعقاب حالات الطوارئ السابقة في مجال الصحة العامة، مثل المتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة (سارس) وفيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز). وعندما يتعلق الأمر بالثقة في العلم والعلماء، يمكن أن يساعد تدريس العلوم في هذا الصدد.

وعلاوة على ذلك، تشير نتائجنا إلى اختلاف مهم في كيفية قيام الشباب بتغيير آرائهم في العلم والعلماء، عند تعرضهم لوباء. فرغم أن آراءهم بشأن مدى صدق العلماء، ودقة نتائجهم، وفوائد عملهم للجمهور تصبح سلبية، لا تتغير آراؤهم عن العلم كمسعى (مدى ثقة الناس في العلم كنشاط هادف وإيمانهم بأن العلم والتكنولوجيا سيساعدان في تحسين الحياة). ويتسق هذا الاختلاف مع ما ورد في أدبيات علم النفس وعلم الإدراك حول كيفية إلقاء الناس باللوم في البيئات الاجتماعية المعقدة عالية المخاطر، ومع الميل إلى إلقاء اللوم على الأفراد وليس المؤسسات. ويتسق أيضا مع ميل الساسة والمعلقين، أثناء جائحة كوفيد-١٩، إلى التشكيك في قيمة توصيات العلماء بشأن السياسة العامة، مع سعيهم في الوقت نفسه إلى تعبئة جميع الموارد العلمية المتاحة لتطوير اللقاح.

وبالتالي، قد تتعلق المشكلة — وحلها — بكيفية قيام العلماء بتقديم أنفسهم والإفصاح عن نتائجهم. فالناس يشعرون بالقلق من إمكانية تأثر العلماء على نحو غير مبرر بخطط الحكومة والشركات، نظرا لكونهم بشر يحرصون على مصالحهم الشخصية. وقد يشعرون بالقلق من أن استنتاجات العلماء تستند إلى معتقدات شخصية وليس إلى أدلة دامغة. وهناك مسوح توصلت إلى أن نسبة كبيرة من المجيبين يتخذون من الخلافات بين العلماء، وهي ليست نادرة الحدوث في ظل سرعة انتشار الجائحة، دليلا على أن استنتاجاتهم تستند إلى معتقدات شخصية، أو تشير إلى أن الباحثين المعنيين أقل كفاءة.

وفي ضوء ذلك، من المهم معالجة الشواغل بشأن خطط الشركات والتحيز الشخصي. ويتعين على العلماء توضيح أن الخلافات والأدلة الجديدة التي تتعارض مع نتائج الدراسات السابقة هي جزء من العملية التي يتم من خلالها تحقيق التقدم في المساعي العلمية. وقد أكدت استجابة السياسة العامة لجائحة كوفيد-١٩ على أهمية التواصل الفعال. ويشير تحليلنا إلى أن جعل صيغة هذا التواصل ملائمة لمعالجة شواغل الشباب في سنوات القابلية للتأثر غاية في الأهمية لتعزيز الثقة حتى تتمكن المجتمعات من الاستعداد لمواجهة الجوائح وحالات الطوارئ الأخرى في المستقبل. FD

سيفات أكسوي هو خبير اقتصادي أول في البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير بلندن، وأستاذ مساعد في الاقتصاد بجامعة كينجز كوليدج في لندن، قسم الاقتصاد السياسي. **باري آيكنغرين** هو أستاذ كرسي جورج باردي وهيلين باردي وأستاذ متميز في الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة كاليفورنيا في بيركلي. **أوركون ساكا** هو أستاذ مساعد في الاقتصاد بجامعة سيتي في لندن.

الجائحة والدرس الذي تلقنه

المعلمون

الوسائل المبتكرة للتعليم من بُعد يمكن أن تعوض خسائر التَّعَلُّم أثناء إغلاق المدارس

نوام أنغريست

جاء تفشي جائحة كوفيد-١٩ ليصيب نظم التعليم بصدمة تاريخية، وأسفر في كثير من البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل عن انتكاسة كبيرة في مستويات التَّعَلُّم.

وحتى قبل تفشي الجائحة، كان المعلمون يتحدثون عن «أزمة تَعَلُّم» عالمية. فعلى سبيل المثال، أشار تقييم أجرته مبادرة إقليمية هي "Uwezo" لقياس مستوى جودة التعليم إلى أن ثلاثة أرباع الطلاب في الصف الثالث الابتدائي، في كينيا وتنزانيا وأوغندا، لا يستطيعون قراء جملة مثل «الكلب اسمه پاپي».

وكانت معدلات الالتحاق بالمدارس قد ارتفعت إلى مستويات قياسية. فقد أشار تحليل للبيانات الواردة من ١٦٤ بلدا إلى أن متوسط استكمال البالغين للدراسة في عام ٢٠١٠ كان ٧,٦ سنة دراسية، أي أكثر من ضعف المتوسط في عام ١٩٥٠ وهو ٣,٢ سنة. وخلال العقد الماضي، ارتفعت معدلات الالتحاق بالمدارس الابتدائية في إفريقيا جنوب الصحراء من ٨٠٪ إلى ٩٢,٣٪. ومع ذلك، فإن مستويات التَّعَلُّم في كثير من البلدان لم تتحسن كثيرا (راجع الرسم البياني ١).

وأدت جائحة كوفيد-١٩ إلى زيادة تعطيل التقدم في عملية التَّعَلُّم. وعندما بلغت الجائحة ذروتها، ترك الدراسة ما يزيد على ١,٦ مليار طفل في ١٨٠ بلدا. ومن خلال استخدام الاضطرابات السابقة كمقياس معياري، وُجِدَ أن تكلفة انقطاع التعليم من المرجح أن تكون باهظة وأن تكون عواقبها طويلة المدى. فعلى سبيل المثال، أدى زلزال أصاب باكستان في عام ٢٠٠٥ إلى تعطيل التعليم لمدة ١٤ أسبوعا؛ وبعد مُضي أربع سنوات، خَلُصَ بحث نشرته مجلة الموارد البشرية إلى أن الأطفال الذين كانوا أشد تضررا من الزلزال كانوا هم الأسوأ أداء حسب تقييمات التَّعَلُّم، (دراسة Andrabi, Daniels, and Das 2021). وأغلقت المدارس في بعض البلدان، مثل سيراليون، أثناء جائحة كوفيد-١٩ لمدة ١٤ أسبوعا، ولكن عددا كبيرا من حالات إغلاق المدارس كان أطول بكثير. واستمرت فترة انقطاع الدراسة في أوغندا والفلبين لنحو عامين كاملين.

وبينما بدأ كثير من الحكومات يبذل جهودا طموحة لتوفير إمكانية التَّعَلُّم من بُعد، كإطلاق الحملات عبر المذياع والتلفاز، ظهرت بعض الأدلة التي تشير إلى أن خسائر التَّعَلُّم أثناء الجائحة كانت فادحة. واتضح من البحوث في البرازيل والهند وهولندا وجنوب إفريقيا، على سبيل المثال، أن خسائر التَّعَلُّم فادحة، ويبدو أن الطلاب لم يتعلموا سوى النذر اليسير أثناء إغلاق المدارس. وأُجري عدد قليل من التقييمات العشوائية في كينيا وسيراليون توصلت إلى أن الأساليب المختلفة للتدخلات التعليمية من بُعد لها آثار محدودة.

ولكن ليست كل وسائل التَّعَلُّم من بُعد تفتقر إلى الفعالية. فقد ساهمت تجربة بوتسوانا في تحسين نتائج التَّعَلُّم بفضل الرسائل النصية الأسبوعية التي اقترنت بدروس تقوية عبر المكالمات الهاتفية للآباء وأبنائهم في المدارس الابتدائية (راجع الرسم البياني ٢). وغطى هذا البرنامج المفاهيم الحسابية الأساسية وتألف من دروس تقوية أسبوعية مدة كل منها ٢٠ دقيقة على مدار ثمانية أسابيع. وأتاحت النتائج بعض الأدلة التجريبية الأولية أثناء الجائحة على المناهج التي اتُّبِعَت لتخفيف خسائر التَّعَلُّم. ولم يقتصر الأمر على نجاح هذه التجربة، بل اتسم هذا الأسلوب في التدخل كذلك بتكلفته الزهيدة والفعالة، مما أثمر ما يعادل أكثر من عام من التعليمات الصادرة بجودة عالية عن كل ١٠٠ دولار أُنفقت. ولم تكن الرسائل النصية وحدها فعالة — فكان من الضروري تقديم بعض التعليمات بالاتصال المباشر عبر الهاتف.

وأوضحت التجربة في بوتسوانا أن دروس التقوية عبر المكالمات الهاتفية، والموجهة حسب المستويات التعليمية للطلاب، قد حسنت استيعاب تلاميذ المدارس الابتدائية لمفاهيم الرياضيات عندما أغلقت المدارس أبوابها أثناء الجائحة.

وأحد أسباب فعالية منهج استخدام المكالمات الهاتفية في التَّعَلُّم من بُعد في بوتسوانا هو توفر القدرة على الحصول على هواتف محمولة بتكلفة منخفضة على نطاق واسع. ففي البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل، يمتلك ما يتراوح بين ٧٠٪ و٩٠٪ من الأسر هاتفا محمولا واحدا على الأقل، بينما تتراوح نسبة الأسر التي تتوفر لديها خدمة الإنترنت ما بين ١٥٪ و٦٠٪ فقط. وقد لا تنجح فكرة الاعتماد على التكنولوجيا التي تتطلب توفر خدمة الإنترنت في كثير من حالات الدخل المنخفض والمتوسط. وفي استطاعة المناهج التي تتطلب تكنولوجيا محدودة أن تصل إلى أكثر الفئات المهمشة وأن تحقق ذلك على نطاق واسع.

وهناك سبب آخر وراء نجاح منهج بوتسوانا ألا وهو إعداد التعليمات وتوجيهها حسب مستوى كل طالب بدلا من الاعتماد على منهج يقوم على مبدأ «حل واحد يناسب الجميع». وكان يُطلب من التلاميذ حل مسألة أسبوعيا في نهاية كل جلسة لتقييم مستويات الأطفال؛ وذلك مثلا لمعرفة ما إذا كانوا قادرين على إجراء عملية جمع أحادية الرقم (٤+٥). وإذا تمكنوا من حلها، يطرح المعلم مسائل أصعب، كعملية طرح مثلا (٧-٣). وإذا لم يتمكنوا من حل المسألة، يواصل المعلم تدريس عمليات الجمع. ويُبنى هذا المنهج على مجموعة كبيرة من الأدبيات التي توضح أن توجيه التعليمات حسب المستوى التعليمي للطفل من أكثر المناهج فعالية من حيث التكلفة في تحسين نتائج التعليم.

ولفهم السبب وراء فعالية التعليمات الموجهة، علينا النظر إلى الوضع الراهن. فمعظم النظم التعليمية مقسمة إلى صفوف وتتبع منهجا دراسيا صارما حسب مستوى الصف. فعلى سبيل المثال، من المتوقع أن يعرف طلاب الصف الخامس طريقة القسمة على رقمين. ولكن في الواقع العملي،

الصورة: SHUTTERSTOCK / VYSTEKIMAGES

الرسم البياني ١

الالتحاق بالمدارس مقارنة بمستويات التَّعَلُّم

بينما ارتفعت أعداد الالتحاق بالمدارس إلى مستويات تاريخية، لم تتحسن مستويات التَّعَلُّم إلا قليلا في معظم أنحاء العالم.

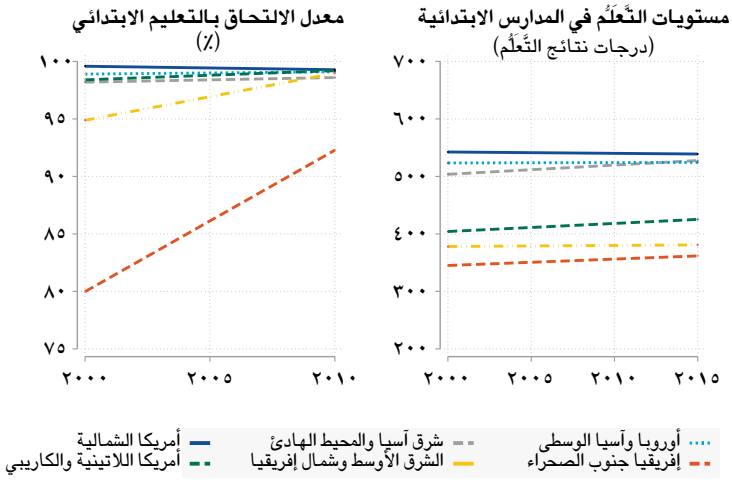

المصدر: معدلات الالتحاق بالتعليم الابتدائي مأخوذة من دراسة Lee and Lee (2016). وتقديرات التَّعَلُّم مأخوذة من قاعدة بيانات «نتائج التَّعَلُّم المنسقة» (دراسة Angrist and others 2021).

ملحوظة: تُترجم درجات نتائج التَّعَلُّم إلى مقياس أداء مرتفع يبلغ ٦٢٥ ومقياس أداء منخفض يبلغ ٣٠٠، بناء على مستوى حدي مقرر لتقييمات التَّعَلُّم على المستوى الدولي والإقليمي. ويشير الرسم إلى المتوسطات الإقليمية.

الرسم البياني ٢

التقط الهاتف

تبينَ من تجربة بوتسوانا أن دروس التقوية عبر المكالمات الهاتفية، والموجهة حسب المستويات التعليمية، قد حسنت استيعاب تلاميذ المدارس الابتدائية لمفاهيم الرياضيات بينما كانت المدارس مغلقة في فترة الجائحة.

المصدر: دراسة Angrist, Bergman, and Matsheng (2020).

ملحوظة: أداء الطلاب في حل مسائل الرياضيات التي تنطوي على القيمة المكانية والكسور موضحة على أساس مكاسب الانحراف المعياري.

معظم الأطفال لا يعرفون كيف يجرون هذه العملية. وتوضح البيانات الواردة من بوتسوانا مثلا أن أقل من ١٠٪ من طلاب الصف الخامس هم الذين أجادوا القسمة على رقمين. ومع هذا، غالبا ما يظل المعلمون يدرسون المنهج المقرر للصف، وينتقل التلاميذ إلى الصف التالي سواء كانوا قد تمكنوا من استيعاب المفاهيم الأساسية أم لا. وتشيع التعليمات التي تعطي الأولوية للمنهج الدراسي على الكفاءة، مقترنة بسياسات النقل التلقائي إلى الصفوف الأعلى، في كثير من البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل: ونتيجة لذلك، نجد أن مستويات كثير من الاطفال أقل من الصفوف الدراسية التي بلغوها، ويستمر الحال على هذا المنوال. وفي هذا السياق، فإن تقييم مستويات التَّعَلُّم، وتقسيم الأطفال حسب المستوى وليس حسب الصف الدراسي، وتوجيه التعليمات بناء على ذلك يمكن أن تحدث تحولا.

وهناك نموذج خاص بهذا المنهج يُطلق عليه «التعليم حسب المستوى الصحيح» بدأ يُطبَّق على نطاق واسع في المدارس على مستوى إفريقيا جنوب الصحراء، وفي الهند كذلك، وكانت أول مؤسسة تعليمية تطبقه هي Pratham وخضع لتقييم مختبر عبد اللطيف جميل لمكافحة الفقر (J-PAL) (دراسة Banerjee and others 2017). وقد يبدو إرسال تعليمات معدلة حسب المستوى التعليمي للطفل صعبا، ولكن من خلال تحديد بضعة إجراءات هيكلية، مثل الاختبارات التشخيصية المتكررة، ووضع قائمة من الأنشطة لكل مستوى، أمكن تهيئة هذا المنهج ليتناسب مع ما يزيد على ٦٠ مليون طفل. واستطاعت بوتسوانا أن تطبق طريقة التعليم حسب المستوى الصحيح في ما يزيد على ٢٠٪ من المدارس الابتدائية قبل الجائحة بفضل ائتلاف من وزارة التعليم الأساسي، ووزارة تنمية الشباب والرياضة والثقافة، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وصندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونيسف)، ومؤسسة «التعليم في المستوى الصحيح» (TaRL)، وبرنامج (Youth Impact) وهي من أكبر المنظمات غير الحكومية في البلاد. (كاتب هذا المقال مؤسس مشارك ومدير تنفيذي في برنامج (Youth Impact).

وعندما تفشت الجائحة وأغلقت المدارس، تحول برنامج (Youth Impact) لكي يقدم تعليمات موجهة عن الحساب الأساسي باستخدام منهج الهواتف المحمولة محدودة التكنولوجيا. وكان للمنصة المستخدمة (الهواتف المحمولة) وأسس التعليم التربوي (تركيز التعليمات الموجهة على الحساب الأساسي) دور حيوي في نجاح هذا المنهج. وإضافة إلى توجيه التعليمات من خلال عمليات التقييم الأسبوعية، كانت المكالمة الهاتفية بين المعلم والتلميذ تجرى بصفة شخصية وليس في سياق مجموعة ضمن الفصل الدراسي. وأتاح هذا التفاعل الشخصي زيادة دقة التعليمات الموجهة، ويمكن الاستمرار في استخدام هذه الطريقة المبتكرة بعد الجائحة. ويتفق هذا المنهج أيضا مع قدر كبير من الأدبيات التي تتحدث عن فعالية دروس التقوية اللافتة للانتباه. ومع هذا، فثقافة دروس التقوية غالبا ما تركز على أصحاب الدخل المرتفع، كما أنها يمكن أن تكون باهظة التكلفة. وظهرت نماذج جديدة وأقل تكلفة أثناء كوفيد–١٩ في إيطاليا، حيث تطوع طلاب في الجامعات بتقديم دروس تقوية مجانية عبر شبكة الإنترنت لتلاميذ مدارس المرحلة المتوسطة

لا يسعنا مجرد الرجوع إلى الحياة العادية وإلا سنعود إلى حيث بدأنا: لنواجه أزمة في التَّعَلُّم.

من الفئات المحرومة، وفي إسبانيا حيث عرض معلمو الرياضيات تقديم دروس تقوية عبر شبكة الإنترنت بعد ساعات الدراسة. وتقدم دراسة بوتسوانا نموذجا على دروس التقوية غير المكلفة على نطاق واسع لذوي الدخل المنخفض والمتوسط.

ومنذ صدور هذه الدراسة عن بوتسوانا، خضعت مناهج مشابهة للاختبار وثبتت فعاليتها في بنغلاديش ونيبال. وعلاوة على ذلك، يُجرى حاليا اختبار عشوائي عبر خمسة بلدان (الهند وكينيا ونيبال والفلبين وأوغندا) لفحص إمكانية تهيئة هذا المنهج والتوسع فيه في سياقات مختلفة. فعلى سبيل المثال، تتضمن هذه الدراسة متعددة البلدان دور المنظمات غير الحكومية وكذلك المعلمين في المدارس الحكومية.

وبرغم ما وضعته الجائحة من عقبات أمام تقدم التعليم، وإخفاق كثير من الجهود التي بُذلَت لتقديم التعليمات من بُعد أثناء إغلاق المدارس، فقد جمعَت التجارب الناجحة بين الأدلة المُستقاة من الماضي والابتكار المبني على السياق. وتعطينا دراسة حالة بوتسوانا أحد الأمثلة على ذلك، فتبنى على عشرات السنوات المليئة بالأدلة على نجاح التعليم حسب المستوى الصحيح ودروس التقوية، مع ابتكار سبل للوصول إلى المتعلمين أينما كانوا — والتي تغيرت كثيرا أثناء الجائحة، بينما الأطفال في منازلهم يستخدمون الهواتف، بدلا من الجلوس في الفصل الدراسي.

ويمكن الاستنارة بمراجعة أُجريت مؤخرا للأدلة الأولية، وكذلك الابتكارات التي خضعت للفحص أثناء جائحة كوفيد–١٩ (دراسة Angrist, Evans, and others 2020). وأشارت مؤسسة Global Education Evidence Advisory Panel — وهي مجموعة استشارية أكاديمية مستقلة ينظم اجتماعاتها البنك الدولي ووزارة الشؤون الخارجية والكومنولث والتنمية في المملكة المتحدة، واليونيسف — إلى ذلك في تقرير جديد بعنوان: «Prioritizing Learning during COVID-19: The Most Effective Ways to Keep Children Learning during and Post-Pandemic".

ويلقي التقرير الضوء على عدة مناهج تتسم بفعالية التكلفة وتهدف إلى تحسين عملية التَّعَلُّم، أهمها هو بقاء المدارس مفتوحة تماما. وتتضمن الإصلاحات الأخرى تقييم مستوى تَعَلُّم الطالب لتوجيه التقدم التعليمي وتتبعه وإتاحة التدريس حسب المستوى الصحيح، وأصول التدريس المنظمة، وتوفير مزيد من الدعم التعليمي، كدروس التقوية. ومن أبرز الدروس المُستقاة من فترة الجائحة الاستفادة من التكنولوجيا المتاحة، مثل البرمجيات القابلة للتكيف، لتوجيه التعليمات حيثما وُجِدَت هذه البنية التحتية، والاستفادة، في حال عدم وجودها، من التعليمات القائمة على الهواتف المحمولة المتاحة على نطاق واسع. وينطوي درس آخر على مشاركة الآباء مباشرة في وضع التعليمات. وقبل الجائحة، كانت مشاركة الآباء تركز بقدر أكبر على التدخل على أساس الاطلاع على الوضع، مثل التقارير المدرسية عن الطلاب. وأثناء الجائحة، أصبح الآباء هم المعلمين في الصفوف الأمامية، وتشير الأدلة التي ظهرت إلى قيامهم بدور فعال للغاية في بعض الحالات. وكان ذلك صحيحا خاصة عندما كانت عمليات التدخل تركز على المهارات الأساسية، فأتاحت مشاركة الآباء أصحاب مستويات إجادة القراءة والكتابة المنخفضة والمتوسطة. ويتعين مراعاة هذه النقطة عند تصميم عمليات تدخل فعالة للحصول على دعم الآباء وجعلها موجزة للتمكين من المشاركة على مستوى عالٍ وتجنب مزاحمة فرص العمل.

فجائحة كوفيد–١٩ دمرت النظم التعليمية في أنحاء العالم. وبينما الفرصة المتاحة لاسترداد خسائر التَّعَلُّم بدأت تتبدد، لا تزال هناك إمكانية لتحقيق ذلك إذا تحركنا الآن. ولكن لا يسعنا مجرد الرجوع إلى الحياة العادية وإلا سنعود إلى حيث بدأنا: لنواجه أزمة في التَّعَلُّم. والآن، حانت اللحظة المناسبة لحصر التجارب ما نجح منها وما لم ينجح، وإصلاح النظم التعليمية من أجل تحديد الأولويات وإتاحة إمكانية التَّعَلُّم للجميع. FD

نوام أنغريست مؤسس مشارك لبرنامج Youth Impact وزميل في جامعة أكسفورد.

المراجع:

Andrabi, Tahir, Benjamin Daniels, and Jishnu Das. 2021. "Human Capital Accumulation and Disasters: Evidence from the Pakistan Earthquake of 2005." *Journal of Human Resources* 0520-10887R1.

Angrist, Noam, Peter Bergman, and Moitshepi Matsheng. 2020. "School's Out: Experimental Evidence on Limiting Learning Loss Using 'Low-Tech' in a Pandemic." NBER Working Paper 28205, National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.

Angrist, Noam, David K. Evans, Deon Filmer, Rachel Glennerster, F. Halsey Rogers, and Shwetlena Sabarwal. 2020. "How to Improve Education Outcomes Most Efficiently? A Comparison of 150 Interventions Using the New Learning-Adjusted Years of Schooling Metric." World Bank Policy Research Working Paper, Washington, DC.

Angrist, Noam, Simeon Djankov, Pinelopi K. Goldberg, and Harry A. Patrinos. 2021. "Measuring Human Capital Using Global Learning Data." *Nature* 592 (7854): 403–08.

Banerjee, Abhijit, Rukmini Banerji, James Berry, Esther Duflo, Harini Kannan, Shobhini Mukerji, Marc Shotland, and Michael Walton. 2017. "From Proof of Concept to Scalable Policies: Challenges and Solutions, with an Application." *Journal of Economic Perspectives* 31 (4): 73–102.

Lee, Jong-Wha, and Hanol Lee. 2016. "Human Capital in the Long Run." *Journal of Development Economics122:147–69*

فجوة المهارات الأساسية

تحقيق أهداف التنمية المستدامة أمر مستحيل ما لم تتوافر المهارات الأساسية للجميع حول العالم، وهو هدف لا يزال بعيدا

إيريك هانوشيك ولودجر ووسمان

حازت أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة اهتماما كبيرا منذ إقرارها عام ٢٠١٥. والآن وقد انتصفت المدة اللازمة لتنفيذها، لا توجد سوى دلائل بسيطة على إمكانية تحقيق هذه الخطة الطموحة بحلول عام ٢٠٣٠. ويُشترط لتحقيق أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر دعم التنمية العالمية التي تتيح الموارد اللازمة للمضي قدما نحو تحقيق الأهداف، ولكن يوجد تحد رئيسي. فالتنمية الاقتصادية تعتمد على المهارات المتاحة في كل مجتمع، مما يعني ضرورة توفير التعليم عالي الجودة للجميع على نحو عادل، وهو أمر يصعب التفاؤل بشأنه. فمواطن العجز كثيرة، والأحداث الأخيرة لم تساعد في بناء فرص نجاح أفضل.

واستنادا إلى الشواهد المتاحة، نسلط الضوء على ثلاث قضايا أساسية. أولا، تفسر الفروق بين المهارات ثلاثة أرباع التباين في معدلات النمو بين البلدان على المدى الطويل. وثانيا، يوجد عجز ضخم في المهارات العالمية، نظرا لأن ثلثي شباب العالم، وربما أكثر، لا يملكون حتى المهارات الأساسية. وثالثا، سيساهم توفير المهارات الأساسية للجميع حول العالم في زيادة إجمالي الناتج المحلي العالمي مستقبلا بقيمة ٧٠٠ تريليون دولار أمريكي خلال الفترة المتبقية من القرن الحالي.

الرسم التوضيحي: ISTOCK/ILYABOLOTOV

التحصيل الدراسي والنمو

تم إجراء عدد كبير من الأبحاث لفهم محددات النمو الاقتصادي. غير أن نمط النمو الاقتصادي والتنمية، كما نراه، بسيط ومباشر: فرغم أن النمو على المدى القصير يعتمد على عدد من العوامل، نجد أن النمو على المدى الطويل مرهون أساسا بمهارات الأفراد (دراسة Hanushek and Woessmann 2015). علاوة على ذلك، يشير تحليلنا إلى أن الاختبارات الدولية التي تقيس التحصيل الدراسي للطلاب في مادتي الرياضيات والعلوم تعد مؤشرا دقيقا للمهارات الاقتصادية الأساسية.

ويعكس الرسم البياني ١ بوضوح العلاقة بين النمو على المدى الطويل والتحصيل الدراسي. وتُقاس مهارات السكان بناء على درجات الاختبارات الدراسية الدولية (مثل برنامج التقييم الدولي للطلاب [PISA]، واتجاهات دراسة الرياضيات والعلوم الدولية [TIMSS]، وما سبقهما من اختبارات). ويوضح الرسم البياني نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة ١٩٦٠–٢٠٠٠ بعد استبعاد التباين الناتج عن مستوى الدخل الأولي في كل بلد (نظرا لأن محاكاة التكنولوجيا المستحدثة في بلدان أخرى أسهل من ابتكارها). ويوجد رابط وثيق بين النمو والتحصيل الدراسي: فالبلدان التي يحرز سكانها مستويات تحصيل متقدمة أسرع نموا من غيرها، بينما تعجز البلدان التي يحرز سكانها مستويات تحصيل متأخرة عن تحقيق أي نمو يُذكر. ويفسر مستوى التحصيل الدراسي ثلاثة أرباع التباين في معدلات النمو عبر البلدان. علاوة على ذلك، لا يتأثر النمو بعدد سنوات الدراسة بل بمستوى التعلم الفعلي.

غير أن الشاغل المعتاد حيال هذه الفكرة يكمن في أنها قد لا تعكس علاقة سببية نظرا لأن هناك عوامل أخرى قد تكون أكثر أهمية وترتبط ارتباطا مباشرا بمستوى التحصيل الدراسي. وقد أجرينا دراسة متعمقة حول عدد من التفاسير المحتملة الأخرى (راجع دراسة Hanushek and Woessmann 2015) مدعومة بحجج موثوقة على أن رفع مستوى التحصيل الدراسي له تأثير قوي على النمو — وإن كان من المستحيل تبديد جميع الشكوك في هذا الشأن. فعلى سبيل المثال، خلصت الدراسة إلى أن اختبارات التحصيل الدراسي حتى أوائل الثمانينات تتكهن بمعدلات النمو المستقبلية (وهو ما يستبعد وجود علاقة سببية عكسية بسيطة)، وأن زيادة الإنفاق (التي قد تكون نتيجة تسارع معدلات النمو) لا تؤدي دائما إلى تحسن مستوى التحصيل الدراسي. علاوة على ذلك، إذا ما استخدمنا جزءا فقط من التباين في مستوى التحصيل الناتج عن قوة مؤسسات النظام المدرسي، مثل تدابير المساءلة القوية أو وجود عدد أكبر من المدارس للاختيار

الرسم البياني ١

رأس المال المعرفي والنمو الاقتصادي

معظم الفروق في معدلات النمو على المدى الطويل عبر البلدان تعزى إلى الفروق في مهارات الأفراد.

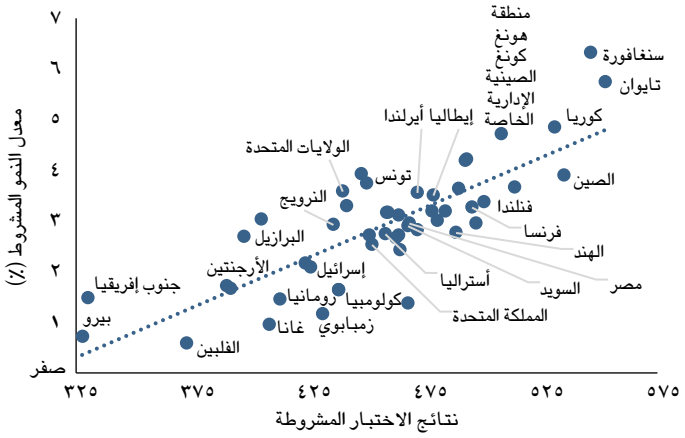

المصدر: دراسة Hanushek and Woessmann (2015).

ملحوظة: الاقتران بين نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي خلال الفترة ١٩٦٠–٢٠٠٠ ومتوسط درجات اختبارات التحصيل الدراسي الدولية (متوسط درجات الرياضيات والعلوم خلال الفترة ١٩٦٤–٢٠٠٣ المستمدة من اختبار اتجاهات دراسة الرياضيات والعلوم الدولية، وبرنامج التقييم الدولي للطلاب، والدراسات السابقة)، بعد مراعاة الفروق في المستويات الأولية لنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي وسنوات الدراسة (رسم بياني ذو متغير إضافي).

فيما بينها، نجد العلاقة نفسها بين التحصيل الدراسي وتسارع معدلات النمو، مما ينفي فكرة أن تحسن مستوى التحصيل الدراسي يعكس عوامل محذوفة خارج النظام المدرسي. وتوصلنا أيضا إلى أن البلدان التي تسجل تحسنا في مستويات التحصيل الدراسي بمرور الوقت تتحسن معدلات نموها لاحقا، مما يمكن معه استبعاد وجود عوامل ثقافية أو مؤسسية محتملة محذوفة.

بيئة التعليم العالمية

دائما ما كان من الصعب على مر التاريخ رصد النجاح في قطاع التعليم. وتم استحداث اختبارات التحصيل الدراسي الدولية للمرة الأولى خلال الستينات — وتشارك فيها حاليا جميع البلدان الثرية بصفة منتظمة — ولكن معظم البلدان الفقيرة لم تشارك فيها مطلقا. وقد تم استحداث مجموعة من الاختبارات الإقليمية الموازية، وإن كانت لا ترتبط بصورة مباشرة بالاختبارات الدولية الأوسع نطاقا. ومعظم الاقتصادات، بما في ذلك الاقتصادان الأكبر من حيث عدد السكان، لا يصدر عنها بيانات دورية عن نتائج الطلاب.

ويغطي أحدث أبحاثنا مختلف اختبارات التحصيل الدراسي الدولية والإقليمية (راجع دراسة Gust, Hanushek, and Woessmann التي تصدر قريبا). ويرصد البحث الاتجاه العالمي للتحصيل الدراسي والمهارات بدقة كافية، وإن ظل مشوبا بقدر من عدم اليقين، لاستطلاع مدى التقدم الذي أحرزه العالم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ونُعرِّف المهارات الأساسية بأنها المهارات اللازمة للمشاركة المنتجة في الاقتصادات الحديثة. ومن منظور عملي، نفترض أن إتقان هذه المهارات يتحقق بإجادة

الرسم البياني ٢

فجوات المهارات الأساسية على خريطة العالم

أكثر من ٩٠٪ من الأطفال في عدد كبير من البلدان لا يستطيعون الوصول إلى مستوى المهارات الأساسية.

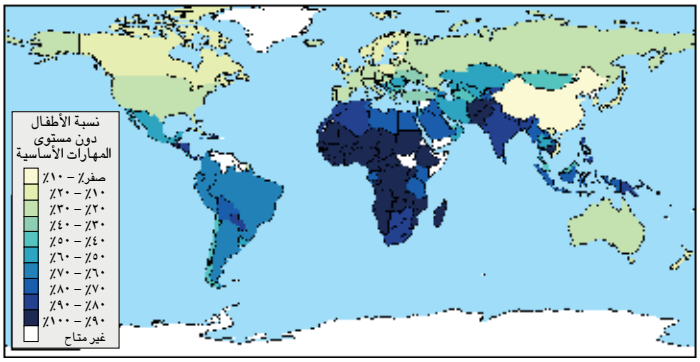

المصدر: دراسة Gust, Hanushek, and Woessmann (تصدر قريبا).
ملحوظة: النسبة التقديرية للأطفال الذين لا يستطيعون بلوغ مستوى المهارات الأساسية على الأقل (المعادل للمستوى الأول من برنامج التقييم الدولي للطلاب) في الرياضيات والعلوم.

المكاسب الاقتصادية الناتجة عن تحصيل المهارات الأساسية الشاملة

تحصيل المهارات الأساسية الشاملة العالمية يضيف ٧٠٠ تريليون دولار أمريكي إلى إجمالي الناتج المحلي العالمي.

	قيمة الإصلاحات (بتريليونات الدولارات الأمريكية)	٪ من إجمالي الناتج المحلي الحالي
العالم	٧٠٦	٥٢٤
حسب المنطقة		
إفريقيا جنوب الصحراء	١٢٤	٢,٧٩٨
جنوب آسيا	٢٥٨	٢,١٦٠
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	٦٧	٨٨٦
أمريكا اللاتينية والكاريبي	٧٦	٧٤٩
أوروبا وآسيا الوسطى	٦٦	١٩٧
شرق آسيا والمحيط الهادئ	٧٥	١٧٣
أمريكا الشمالية	٤١	١٧٧

المصدر: دراسة Gust, Hanushek, and Woessmann (تصدر قريبا).
ملحوظة: القيمة المخصومة للزيادة المستقبلية في إجمالي الناتج المحلي حتى عام ٢١٠٠ نتيجة تحصيل جميع الشباب للمهارات الأساسية على الأقل (تعادل المستوى الأول من برنامج التقييم الدولي للطلاب).

المستوى المهاري الأدنى من المستويات الستة لبرنامج التقييم الدولي للطلاب — أي مهارات المستوى الأول من البرنامج. ويستطيع الطلاب في هذا المستوى تنفيذ خطوات روتينية واضحة بناء على تعليمات مباشرة، ولكنهم لا يستطيعون استخلاص استنتاجات مباشرة أو استخدام القواعد الأساسية بصورة دقيقة لحل مسائل بسيطة مكونة من أعداد صحيحة. وتعد هذه المهارات الأساسية شرطا أساسيا لا للمشاركة في المجتمعات الحديثة فحسب، ولكن للتعلم طوال الحياة الذي أصبح ضرورة في عالم دائم التغيير.

ويعكس تحليلنا نتائج مثيرة للقلق. فثلثا شباب العالم أو يزيد يعجزون عن بلوغ المستويات المهارية الدنيا اللازمة للمنافسة في الاقتصاد الدولي. وتنتشر هذه الظاهرة عالميا، ولكنها أكثر حدة على الإطلاق في البلدان الأكثر فقرا — كما يتضح في الرسم البياني ٢.

وفيما يلي ست حقائق مبسطة تلخص التحديات الإنمائية الناجمة عن العجز العالمي في المهارات الأساسية:

- ما لا يقل عن ثلثي شباب العالم لا تتوافر لهم المهارات الأساسية.
- نسبة الشباب الذين لا تتوافر لهم المهارات الأساسية تتجاوز النصف في ١٠١ بلد وتزيد على ٩٠٪ في ٣٧ بلدا من هذه البلدان.
- حتى في البلدان مرتفعة الدخل، يفتقر ربع الشباب إلى المهارات الأساسية.
- عجز المهارات يصل إلى ٩٤٪ في إفريقيا جنوب الصحراء و٩٠٪ في جنوب آسيا، بينما تصل النسبة إلى ٧٠٪ في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا و٦٦٪ في أمريكا اللاتينية.
- بالرغم من أن فجوة المهارات تكون أكثر وضوحا على الإطلاق بين ثلثي شباب العالم الذي تخلفوا عن التعليم الثانوي، يعجز ٦٢٪ من طلاب التعليم الثانوي حول العالم عن بلوغ المهارات الأساسية.
- نصف شباب العالم يعيشون في البلدان الخمسة والثلاثين غير المشاركة في الاختبارات الدولية، مما يؤدي إلى عدم توافر معلومات دورية عن الأداء في المراحل الأساسية.

وفي ضوء مستويات التحصيل الدراسي الحالية، سيكون تحقيق التنمية العالمية الحقيقية مرهونا بإحداث تغيير ملموس في المدارس المتاحة لغالبية الطلاب حاليا ومستقبلا. وحتى إن التحق جميع الشباب بالمدارس (وهو من المتطلبات التي يؤكد عليها هدف التنمية المستدامة الخاص بالتعليم)، فلن يكون ذلك كافيا نظرا لأن المشكلة الأساسية تكمن في تدني جودة التعليم في معظم الاقتصادات النامية. وهذه الرسالة ليست مفاجئة تماما حسبما يتضح من المناقشات حول السياسات خلال الفترة التي سبقت الإعلان عن أهداف التنمية المستدامة، ولكنها أصبحت أكثر إلحاحا بسبب الجائحة التي أعاقت مسيرة التقدم، بل حالت دون الحفاظ على المكتسبات السابقة.

اقتصاديات تحقيق أهداف التنمية المستدامة

ينبغي أن يكون الهدف الإنمائي الأول هو تزويد جميع الأطفال في جميع البلدان (هدف شامل وعالمي) بالمهارات الأساسية على الأقل، وهو ما سيؤدي إلى زيادة هائلة في الدخل العالمي. وكلما تحسنت مهارات الأفراد، ارتفعت دخولهم على مدار حياتهم. وسيكون التأثير الكلي أكبر كثيرا.

وقد عكفت الاقتصادات المتقدمة ومنظمات المعونة الدولية على تحسين أوضاع الاقتصادات النامية. وفي عام ٢٠٢٠، تم صرف ما يزيد على ١٦١ مليار دولار أمريكي في صورة مساعدات إنمائية رسمية. وكانت هناك انتقادات

متكررة لمدى فعالية هذه الجهود استند معظمها إلى عدد من الشواهد التجريبية التي أشارت إلى تباطؤ مسيرة التنمية بوجه عام.

وقمنا بحساب القيمة الاقتصادية الناتجة عن سد فجوات التعلم من خلال مجموعة من الإجراءات الهادفة إلى تزويد جميع الشباب بالمهارات الأساسية (راجع الجدول). ويتطلب ذلك إلحاق جميع الشباب بتعليم ثانوي جيد بما يكفي لتزويدهم بالمهارات الأساسية. ونستخدم علاقة النمو الموضحة في الرسم البياني ١ لمحاكاة تأثير هذه الجهود، مع إتاحة الوقت اللازم لتحسين أوضاع المدارس وخصم المكاسب المستقبلية البعيدة (راجع دراسة Gust, Hanushek, and Woessmann التي تصدر قريبا).

وكانت النتيجة صادمة. فكما يتضح من الجدول، تبلغ القيمة الحاضرة لإجمالي الناتج المحلي العالمي الإضافي خلال الفترة المتبقية من القرن ٧٠٠ تريليون دولار أمريكي، أو خمسة أضعاف إجمالي الناتج المحلي العالمي السنوي في الوقت الحالي. وتعادل المكاسب المحققة ١١٪ من إجمالي الناتج المحلي المستقبلي المخصوم خلال نفس الفترة. ويساوي التأثير على المناطق النامية ككل حول العالم — إفريقيا جنوب الصحراء، وجنوب آسيا، والشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وأمريكا اللاتينية — أضعاف إجمالي ناتجها المحلي في الوقت الحالي.

وتطوير المدارس على هذا النحو سيكون مهمة صعبة بالطبع، كما أن استيعاب الاقتصادات لهذه القوة العاملة المزودة بمجموعة المهارات الجديدة سيستغرق وقتا طويلا. غير أن المكاسب الضخمة المنتظرة يتضح معها ضرورة الاهتمام ببناء قوة عاملة عالية الكفاءة. ومن منظور أشمل، تتيح التنمية المدفوعة بالتعليم إمكانية تحقيق مختلف أهداف التنمية المستدامة.

ضرورة ملحة جديدة

تعكس الصورة السابقة عالم ما قبل الجائحة. وقد نتجت عن الجائحة تغيرات عالمية في مكتسبات التعليم بين مختلف مجموعات الطلاب في الوقت الحالي. حتى أن عودة الأداء المدرسي إلى مستواه في يناير ٢٠٢٠ لن تمحو الخسائر الناجمة عن إغلاق المدارس وعدم الرغبة في العودة إلى قاعات الدراسة (دراسة Hanushek and Woessmann 2020).

والأسوأ من ذلك أن هناك شواهد متزايدة على أن خسائر التعلم الناجمة عن الجائحة كانت أشد وطأة بالنسبة للأطفال الفقراء — سواء في الاقتصادات المتقدمة أو في الاقتصادات النامية التي تضم الكثيرين منهم. واتساقا مع نتائج التحليل السابق، كانت الاضطرابات أكثر حدة في مجموعة كبيرة من الاقتصادات النامية. فلم يقتصر الأمر على إغلاق المدارس في تلك المناطق لفترات أطول — تجاوزت الأرقام القياسية لتصل إلى عامين في أوغندا — بل إن الخيارات البديلة لحضور الطلاب في قاعات الدراسة التقليدية كانت محدودة بدرجة أكبر. وينبغي تطوير المدارس عما كانت عليه في بداية عام ٢٠٢٠ كشرط لتعافيها من الانتكاسات الناجمة عن الجائحة.

ويتطلب التطوير التركيز بقوة على تحسين مستوى التحصيل الدراسي للطلاب باعتباره أحد أهداف السياسات. غير أنه لا يوجد حل واضح، وقد تختلف السياسات الفعالة حسب السياق. ولكن الشواهد تشير إلى أهمية التركيز على الحوافز المرتبطة بنتائج التعليم، وهو ما يُفضل القيام به من خلال الهياكل المؤسسية للنظام التعليمي. وتجدر الإشارة إلى أن سياسات التعليم التي تقوم على استحداث آليات فعالة للمساءلة، وتشجيع الاختيار، والتأكيد على كفاءة المعلم، والإثابة المباشرة لحسن الأداء، تعد واعدة بناء على الشواهد المتاحة.

كلما تحسنت مهارات الأفراد، ارتفعت دخولهم على مدار حياتهم. وسيكون التأثير الكلي أكبر كثيرا.

أما البلدان الأكثر احتياجا، فنراها تسير على غير هدى بالطبع، دون أي معلومات حول مستويات التحصيل الدراسي لطلابها في الوقت الحالي. وينبغي أن تضع المنظمات الإنمائية الدولية اختبارات دورية وفق المعايير الدولية في جميع بلدان الجنوب، على أن يكون محتوى هذه الاختبارات مناسبا للأطفال الذين يجدون معاناة في بلوغ المستويات الأساسية. وهذه الاختبارات الدولية التنافسية ستتيح لصناع السياسات معلومات أفضل بما يمكنهم من تركيز طاقاتهم وتصميم سياسات ملائمة — وتحديد مدى نجاحها. FD

إيريك هانوشيك زميل أقدم في مؤسسة هوفر بجامعة ستانفورد. **لودجر ووسمان** أستاذ الاقتصاد بجامعة ميونخ ومدير مركز اقتصاديات التعليم التابع لمعهد المعلومات والبحوث.

المراجع:

Gust, Sarah, Eric A. Hanushek, and Ludger Woessmann. Forthcoming. "Global Universal Basic Skills: Current State and Implications for World Development."

Hanushek, Eric A., and Ludger Woessmann. 2015. *The Knowledge Capital of Nations: Education and the Economics of Growth*. Cambridge, MA: MIT Press.

Hanushek, Eric A., and Ludger Woessmann. 2020. *The Economic Impacts of Learning Losses*. Paris: Organisation for Economic Co-operation and Development.

امتداد سلاسل الإمداد

الجائحة أعادت إشعال الجدل بشأن خطوط التجميع العالمية الممتدة في جميع أرجاء العالم

دييغو سيرديرو ونيلز-جاكوب هانسن

هل سبق لك أن زرت متجرا وفوجئت بأن رفوفه خاوية بدلا من أن تجد المنتَج الذي كنت تود شراءه؟ قد يحدث ذلك بسبب انقطاع سلاسل الإمداد. فتلك السلاسل عادة ما تعمل بسلاسة في الخلفية كي توفر لك السلع التي تحتاج إليها. غير أنها حين تتعطل، لا يخفى هذا على أحد منا. فما هي، إذن، تلك الأجزاء الحيوية في الاقتصاد العالمي؟

سلاسل الإمداد هي خطوط التجميع التي تُسلِّم السلع لأغراض الاستهلاك النهائي. لنأخذ، مثلا، جهاز الكمبيوتر المحمول، أو الكمبيوتر الشخصي، أو الكمبيوتر اللوحي، أو الهاتف الذي تقرأ منه الآن هذا المقال. إن الفضل في وجود هذه المنتجات يرجع إلى عدد هائل من المُدخلات المختلفة التي تنقلت عبر سلسلة إمداد مُعقَّدة قبل أن تصل إلى يديك في صورة سلعة نهائية. هذه الرحلة تضمنت ابتكار المنتَج، والحصول على المواد الخام، وتجميع المكونات، واختبار المنتج النهائي، ثم شحنه إليك. ومن هذا المنطلق، يمكن أن ترى سلسلة الإمداد على هيئة خط للتجميع يتيح إنتاج السلعة التي ترغب في شرائها بوصفك المستهلك.

المُدخلات العالمية

من المنظور التاريخي، كانت سلاسل الإمداد بسيطة وكانت تعمل ضمن نطاقات جغرافية محدودة. فكان المنتجون المحليون يصنعون منتجات بسيطة مثل النبيذ أو الأقمشة أو الخبز. وغالبا ما كان يسهل الحصول على جميع المكونات المستخدمة في صناعتها من موقع قريب من مكان استهلاك المنتج النهائي. غير أن سلاسل الإمداد في اقتصادنا الحديث باتت معقدة بشدة ويشترك فيها عدد كبير من المنتجين من كافة أنحاء العالم. تَذَكَّر مرة أخرى هاتفك المحمول. فهذا الهاتف قد يحتوي على ألومنيوم مُستخرج في إفريقيا، وسيليكون مُنتج في أمريكا الجنوبية، ورقائق دقيقة مصنوعة في آسيا. وربما صُمِّم هذا الهاتف في أمريكا الشمالية، ومن الممكن أن تكون كل أجزائه قد جُمِّعت في مصنع بآسيا قبل أن تتسلمه أنت عبر شركة شحن أوروبية.

وفي العصر الحالي، تحصل الشركات على مُدخلاتها من جميع أنحاء العالم ليتسنى لها الاستفادة من أنسب المكونات اللازمة لتجميع منتجاتها. وقد أسهمت عدة عوامل في هذا التطور. فأولا، أتاحت الطفرات التكنولوجية للشركات أن تتواصل بيسر تام مع شركات أخرى على الجانب الآخر من

الرسم التوضيحي: ISTOCK/RASTUDIO

العالم، مما خفّض تكاليف النقل. وثانيا، أدت الاتفاقيات الدولية إلى جعل التنبؤ بالتجارة أكثر سهولة، عن طريق ما حققته من تيسير إنفاذ العقود، كما أدت إلى خفض تكلفتها من خلال تقليل الحواجز الجمركية وغير الجمركية. وثالثا، سمحت الإصلاحات الهيكلية للمؤسسات التجارية بالاستثمار في المصانع الأجنبية.

وأفسح هذا التقدم في التكنولوجيا والمؤسسات والسياسات المجال أمام المؤسسات التجارية لتجزئة عملياتها الإنتاجية، مما أدى إلى ازدهار حركة التجارة الدولية في مدخلات الإنتاج (أو ما يُسمى بالسلع الوسيطة). وقد أثرت تلك التغيُّرات العميقة على كل بلد تقريبا، فأصبحت كل من الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة أكثر اندماجا في سلاسل الإمداد العالمية. وكان التغيير جذريا في تسعينات القرن الماضي والعقد الأول من الألفية الجديدة، إلى أن استقر هذا الاندماج إلى حد ما في العقد الثاني من الألفية الجديدة.

تحت وطأة الجائحة

أدت الجائحة في ذروتها إلى انتشار إغلاق المصانع، فانتقلت التداعيات إلى حلقات سلاسل الإمداد عندما عانت مواضع أخرى في خطوط التجميع العالمية ذات الصلة من نقص المُدخلات الوسيطة التي كانت توردها تلك المصانع. وبينما كانت الإمدادات مقيدة بسبب الجائحة، ارتفع الطلب على السلع إلى مستوى فاق الاتجاهات السابقة عليها، حيث قام المستهلكون القابعون في بيوتهم بتحويل إنفاقهم من الخدمات التي تستلزم مُخالَطَة كثيفة (كتناول الطعام خارج المنزل والسفر) إلى السلع التي تتيح لهم العمل والتعلم واللعب في المنزل. وبعبارة أخرى، أدت الجائحة إلى ارتفاع الطلب على السلع بدرجة حادة غير معتادة في وقت كانت فيه قدرة العالم على الإمداد بتلك السلع تواجه تحديات غير مسبوقة. ولم يفلت من التداعيات إلا القليل من حلقات سلسلة الإمداد، التي أصبح بعضها مادة ثابتة في التقارير الإعلامية، مثل ندرة المعروض من أشباه الموصلات على نطاق واسع. بل إن الموانئ باتت هي الأخرى نقاط اختناق للتجارة العالمية، مع تكدس سفن الحاويات خارج المرافئ الرئيسية.

وبالتالي، كانت مشاركة البلدان في سلاسل الإمداد العالمية أثناء الجائحة جالبة للتكاليف والمنافع في الوقت ذاته. فمن جهة، عرَّضت هذه المشاركة البلدان لعواقب الإغلاق العام وإغلاق المصانع في البلدان الأخرى. ومن جهة أخرى، سمحت المشاركة بالحصول على إمدادات من السلع الأجنبية في وقت تضرر فيه الاقتصاد المحلي بضراوة من جرّاء الجائحة. وإجمالا، تشير الأدلة إلى أن سلاسل الإمداد العالمية أحسنت التكيُّف أثناء الجائحة، حيث حلّت البلدان الأقل تضررا نسبيا محل البلدان الأشد تضررا من الجائحة.

ما هو مستقبل سلاسل الإمداد؟

كَشَفَت انقطاعات سلاسل الإمداد في أعقاب الجائحة عن أهمية الصلابة في مواجهة الأزمات — أي قدرة سلاسل الإمداد على مواصلة العمل حتى عند الإصابة بصدمات. وفي الآونة الأخيرة، أدت موجة تفشي المتحوِّر أوميكرون والحرب في أوكرانيا إلى زيادة عدم اليقين المحيط بسلاسل الإمداد. وفي أعقاب ذلك كله، تعكف المؤسسات وصناع السياسات حاليا على مناقشة عدة خيارات من شأنها إعادة صياغة سلاسل الإمداد:

- أولا، دعا البعض إلى «إعادة توطين النشاط» — أي الانفصال عن سلاسل الإمداد العالمية عبر نقل الإنتاج الخارجي إلى بلده الأصلي.
- ثانيا، نادى البعض بزيادة التنوع — أو بعبارة أخرى، زيادة عدد الموردين الأجانب لأي مُدخل، حتى وإن أدى ذلك إلى زيادة في التكاليف. ويتيح ذلك للمنتجين تجاوز صدمات التوريد بصورة أفضل، ما لم تضرب الصدمة جميع البلدان المُورِّدة في آن واحد.
- ثالثا، قد تقرر الشركات الاحتفاظ بمخزون زائد. ذلك أن الاحتفاظ بمستوى أعلى من المخزون يجعلها أقدر على تجاوز صدمات التوريد المؤقتة.

ولم تهدأ بعد توابع صدمة الجائحة على سلاسل الإمداد، غير أن الأدلة الاقتصادية المتاحة حتى الآن لا تحبذ اللجوء إلى منهج إعادة توطين النشاط. فالسعي إلى الاعتماد على الذات فقط من شأنه أن يجعل الإنتاج أقل كفاءة، وليس هناك من الأدلة المتاحة ما يشير إلى أن ذلك سيعزز الصلابة. إنما تشبه هذه الاستراتيجية ما يحدث حين تضع في سلة محلية واحدة كل ما تملكه من بيض يمكن أن يوزع على سلسلة الإمداد. ويمثل التنويع وزيادة التخزين، في الأساس، استراتيجيتين تأمينيتين. ويتعين على البلدان والشركات تحديد قيمة قسط التأمين الذي يمكنها سداده. فبالفعل، وجود موردين إضافيين أو الاحتفاظ بمخزون إضافي لا يتحقق بلا مقابل.

لذلك يواجه صناع السياسات والشركات المهمة الصعبة التي تتمثل في الموازنة بين الحاجة لاكتساب الصلابة والاستعداد لدفع تكلفة التأمين. ويرتهن الخيار المثالي بالظروف الخاصة بكل بلد ومدى قدرته على تحمُّل المخاطر. وبالرغم من ذلك، يبدو من المتوقع أن يستمر الجدل الدائر حول مدى الاندماج المناسب في سلاسل الإمداد العالمية. وفي نهاية المطاف، قد يكون هذا هو الذي سيحدد ما إذا كنت ستجد منتجات للبيع أو رفوفا خاوية عند زيارتك للمتجر في المرة القادمة. FD

دييغو سيرديرو، و**نيلز-جاكوب هانسن** هما اقتصاديان في إدارة آسيا والمحيط الهادئ وإدارة البحوث، على الترتيب، في صندوق النقد الدولي.

حتمية الطاقة الجديدة

الغزو الروسي لأوكرانيا يلقي الضوء على الأزمة والفرصة السانحة لتحويل مصادر الطاقة

غيرنوت واغنر

الصورة: KATHARINA ROSSBOTH/DIE PRESSE

من الصعوبة بمكان أن ننظر إلى أزمة مثل الغزو الروسي لأوكرانيا ونرى فيها فرصة سانحة. ونحن — فضلا على الأوكرانيين — لا نزال نواجه أزمة كبيرة، بل أزمة مضاعفة وهذا كل ما في الأمر، مع ما لها من عواقب اقتصادية وسياسية محتملة ستستمر طويلا.

ومن الواضح كذلك أن الحديث عن «الفرصة» سلاح ذو حدين. فأصحاب المصالح المكتسبة هم غالبا أكثر المستفيدين من اتخاذ إجراء سياسي سريع يعزز الوضع الراهن. ولننظر إلى ميل كثير من المُشَرِّعين إلى مواجهة ارتفاع أسعار الطاقة بمحاولات مغلوطة لتخفيضها مباشرة، مما يضعف أي حوافز على تقليص استخدام الوقود الأحفوري نبعت في الأصل من ارتفاع أسعاره.

طاقة في المتناول

يكمن أحد الفروق الكبيرة بين طفرة أسعار الطاقة الحالية ونوبات الارتفاع السابقة في توفر بدائل زهيدة التكلفة ومتاحة بسهولة يمكن أن تحل محل البنية التحتية الحالية التي تعتمد على الوقود الأحفوري بشكل كبير. وكانت الوكالة الدولية للطاقة محقة عندما صرحت في ٢٠٢٠ بأنه «بالنسبة للمشروعات المُمَوَّلة بتكلفة منخفضة والتي تعتمد على موارد عالية الجودة، أصبحت الطاقة الشمسية [الكهروضوئية (PV)] الآن هي أرخص مصادر الكهرباء على الإطلاق في التاريخ». ولا يزال الحال كذلك.

وأدى ارتفاع أسعار الطاقة الشمسية الكهروضوئية خلال العامين الماضيين إلى إضافة مصطلح «التضخم الأخضر» إلى المعجم المالي. ومع هذا، يظل «التضخم الأحفوري» مهيمنا على المشهد. فقد زاد كثيرا ارتفاع أسعار مصادر الطاقة القائمة على الوقود الأحفوري مقارنة بالزيادات الطفيفة نسبيا التي سجلتها أسعار الطاقة الشمسية الكهروضوئية، وهو ما أدى بدوره إلى استمرار انخفاض أسعار الطاقة الشمسية نسبيا للكيلو واط على أساس السعة والإنتاج الفعلي للكهرباء. وبوجه عام، انخفضت أسعار النظم بشكل كبير على مدار السنوات، وتراجعت بمقدار الضعف في غضون عقد واحد، وبمقدار ثلاثة أضعاف خلال أربعة عقود. وبطبيعة الحال، لا يقتصر ذلك على الطاقة الشمسية الكهروضوئية وحدها.

وحري بنا أن نذكر أن أسعار البطاريات والسيارات الكهربائية اتخذت نفس المنحى وتراجعت بسرعة، مما أدى إلى زيادة اعتمادها بوتيرة سريعة. وفي ٢٠١٦، توقع تقرير آفاق الطاقة الصادر عن «بريتيش بتروليم» أن عدد السيارات التي تُدار بالكهرباء في العالم سوف يتجاوز ٧٠ مليون سيارة بحلول عام ٢٠٣٥. ويبدو الآن أنه يمكن الوصول إلى هذا الرقم بحلول عام ٢٠٢٥، أي أبكر من المتوقع بعشر سنوات على أساس أفق زمني يمتد عشرين عاما. وبالطبع، يتضح من هذه الأرقام كم الأشواط التي لا يزال يتعين علينا أن نقطعها. فالحصة السوقية للطاقة الكهروضوئية في العالم لا تتجاوز نحو ٣٪؛ بينما لم تصل السيارات الكهربائية إلى ٢٪ بعد. وحتى السبعون مليون سيارة كهربائية ستشكل أقل من ٦٪ من أسطول السيارات في العالم اليوم والبالغ عددها نحو ١,٢ مليار سيارة.

لم يكن لأي تحليل جاد نُشرَ قبل غزو الرئيس الروسي فلاديمير بوتين لأوكرانيا أن يتصورَ قط أن روسيا ستقطع إمدادات الغاز عن الاتحاد الأوروبي ككل.

ولن تسهم الطاقة الكهروضوئية ولا السيارات الكهربائية في حدوث فرق كبير في معالجة التحديات التي تفرضها الحرب الدائرة حاليا والتي يضرمها الوقود الأحفوري. والتدابير قصيرة المدى لتخفيف اعتماد الاتحاد الأوروبي على النفط والغاز من روسيا يجب أن تركز على تخفيض الطلب وإيجاد بدائل للإمدادات الروسية. وينطوي ذلك على زيادة إنتاج كل من النفط والغاز في أنحاء العالم الأخرى، ويعني كذلك اتخاذ تدابير على المدى القصير مثل تجنب الخروج النووي لألمانيا والمقرر في ديسمبر ٢٠٢٢، وبعض المفاضلات الأخرى الصعبة — مثل زيادة إنتاج الطاقة من الفحم في أوروبا على المدى القصير. (ومن المفارقات أن جزءا لا بأس به من الفحم الذي يستخدمه الاتحاد الأوروبي يأتيه أيضا من روسيا، مما يضاعف التحدي الماثل أمامها).

تقييم المخاطر

إن الحرب غير المبررة التي شنتها روسيا، ورد فعل العالم إزاءها، يكشفان كذلك النقاب عن قضية أخرى أساسية بقدر أكبر بكثير وهي محدودية القدرة الكامنة في التحليلات الاقتصادية وتحليلات سياسة الطاقة الأوسع نطاقا على تقديم معلومات تفيد صناع السياسات في اتخاذ القرارات بشأن معالجة أزمات كتلك التي تواجهنا حاليا، ولا سيما الأزمات المتداخلة.

وبداية، لم يكن لأي تحليل جاد نُشرَ قبل غزو الرئيس الروسي فلاديمير بوتين لأوكرانيا أن يتصور قط أن روسيا ستقطع إمدادات الغاز عن الاتحاد الأوروبي ككل. وكان انقطاع واردات الاتحاد الأوروبي من الغاز الروسي عن عمد يُعتبر ضربا من المستحيلات. فعلى سبيل المثال، لم تنظر الشبكة الأوروبية لمشغلي أنظمة نقل الغاز(ENTSOG)، المكلفة باختبار قدرة شبكة الغاز الأوروبية على تحمل الضغوط، في هذا الاحتمال على الإطلاق. ويتصور آخر اختبار لتحمل الضغوط أجرته الشبكة ما قد يحدث في حالة عدم تدفق الغاز الروسي من خلال بيلاروس أو توقف إمداده عن طريق أوكرانيا. أما انقطاع الغاز الروسي تماما فلم يكن جزءا من مجموعة نماذج السيناريوهات التي أعدتها. وكان من الواضح أن مجرد تصور الفكرة أمر مستحيل، أو أنها متطرفة إلى حد عدم تضمينها في أي اختبار لتحمل الضغوط. وببساطة، كان الضغط على النظام في هذا الحالة سيكون كبيرا للغاية.

وبالمثل، كانت النماذج الاقتصادية في وقتها محدودة. وأجرى الاقتصاديون في البنك المركزي الأوروبي تحليلا يُستشهد به على نطاق واسع عنوانه «الاعتماد على الغاز الطبيعي والمخاطر على نشاط منطقة اليورو». وتفيد النتيجة الرئيسية التي يخلُص إليها بأن حدوث صدمة نسبتها ١٠٪ في إمدادات الغاز ستؤدي إلى انخفاض إجمالي الناتج المحلي لمنطقة اليورو بنسبة٠,٧٪. فما هو القطاع الأشد تضررا؟ أكثر القطاعات اعتمادا على الغاز كأحد مدخلاته المباشرة هو إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء. وبالتالي، فإن صدمة قدرها ١٠٪ في إمدادات الغاز ستسفر عن هبوط ناتج هذا القطاع بنحو ١٠٪. ويبدو هذا الاستنتاج معقولا للوهلة الأولى. فالمنهجية التي تقوم على أساليب المدخلات والمخرجات القياسية هي منهجية راسخة. وتكمن المشكلة في طبيعة التحليل الثابتة وما ينتج عنه من تحيز للوضع الراهن.

المنافع والتكاليف

المضخات الحرارية هي واحدة من أكثر التكنولوجيات الواعدة في مجال الطاقة منخفضة الكربون. فهي تحل محل السخانات التي تعمل بالنفط والغاز بل تفوقها كفاءة من حيث الأداء. وواقع الأمر أن المضخات الحرارية عالية الكفاءة إلى حد أنها تستمد كل الكهرباء اللازمة لتشغيلها من الغاز الطبيعي، كما أنها تصدر انبعاثات أقل إذا كانت عملية احتراق الغاز الطبيعي تتم مباشرة في سخان منزلي يعمل بالغاز. والمضخات الحرارية ضرورية كذلك للتشغيل العكسي لأجهزة تكييف الهواء. لماذا إذن سيعاني قطاع تكييف الهواء في ضوء سيناريو ينطوي على نقص الغاز؟ سوف يرتفع الطلب على المضخات الحرارية ارتفاعا حادا، وهو اتجاه سائد بوضوح في جميع أنحاء أوروبا الآن، مع اختناق سلاسل الإمداد الذي يزيد من الضغوط التضخمية.

ولا يعني ذلك أن قطع إمدادات الغاز من روسيا ينذر بتوسع اقتصادي. بل على العكس من ذلك، فهو ينطوي على تكاليف حقيقية. والتغيير مسألة صعبة. ولكن التكاليف تنطوي كذلك على فرصة سانحة. ويحمل تقرير ماكينزي عن الانتقال إلى مستوى الصفر الصافي عنوانا فرعيا مبشرا: «ماذا يكلفنا ذلك وماذا نجني من ورائه». وباختصار، يتبين من تحليله أن تحويل اقتصاد العالم من مساره الحالي إلى بلوغ مستوى

غالبا ما يكون الشغل الشاغل للسياسيين هو ترسيخ الوضع الراهن وليس إجراء تغيرات ضرورية.

الكربون الصفري الصافي بحلول منتصف القرن ينطوي على تكاليف تبلغ حوالي ٢٥ تريليون دولار على مدار ٣٠ عاما.

أما تحديد من الذي ينبغي أن يتكفل بهذه الاستثمارات بقيمة ٢٥ تريليون دولار فسوف يولد بعض الصراعات السياسية الصعبة. ولكن سيكون هناك بالفعل كثير ممن سيربحون من هذه الاستثمارات الإضافية، بما في ذلك بالقيم الاقتصادية الصافية. وإذا قيست من منظور مجتمعي، تحقق هذه الاستثمارات عائدات تفوق تكلفتها بأضعاف كثيرة، نظرا لأن الأضرار الخارجية التي تترتب على استخدام الطاقة القائمة على الوقود الأحفوري أعلى من القيمة التي يضيفها إلى إجمالي الناتج المحلي.

ومن ثم، فللسياسات دور رئيسي. وينطوي أهم جانب على الإطلاق، وهو التحول الحقيقي إلى صفر صافٍ، على سرعة انتشار التكنولوجيات الجديدة منخفضة الكربون ومزيد من التغيرات الملموسة ذات الأهمية النظامية، على حد سواء. وقد كشفت الحرب في أوكرانيا بالفعل عن ضياع كثير من الفرص على صعيد السياسات. فغالبا ما يكون الشغل الشاغل للسياسيين هو ترسيخ الوضع الراهن وليس إجراء التغيرات الضرورية لنفس السبب الذي كتب عنه نيكولو مكيافيلي منذ خمسة قرون قائلا: «أعداء المجدد هم كل هؤلاء الذين حققوا منافع في ظل الظروف القديمة، والمدافعون غير المتحمسين من الذين ربما أبلوا بلاء حسنا في ظل الظروف الجديدة». FD

غيرنوت واغنر أستاذ مساعد زائر في كلية كولومبيا لإدارة الأعمال، وهو حاليا في إجازة من جامعة نيويورك، حيث يُدَرِّس اقتصاد وسياسات المناخ.

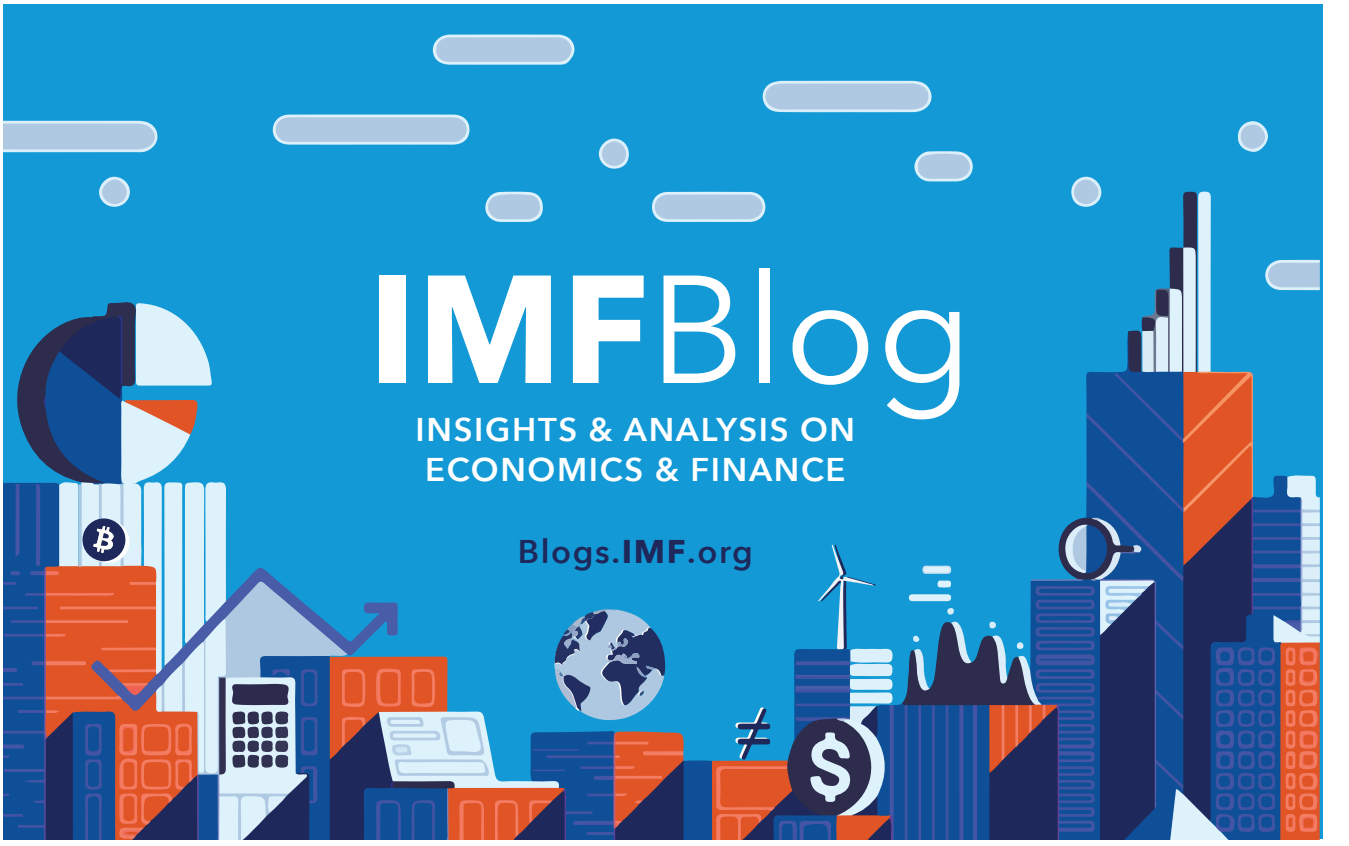

الحرب والسلام والقمح

مجموعة من الحجج المقنعة للدلالة على الدور الرئيسي للقمح في صعود الإمبراطوريات وسقوطها يسوقها هذا الكتاب الذي نُشر قبل يومين من الغزو الروسي لأوكرانيا الذي أدى إلى ارتفاع قياسي في أسعار القمح وأثار مخاوف بشأن حجم الإمدادات.

والحرب والجوع من أهم الأفكار التي يطرحها تاريخ سكوت رينولدز نيلسون عن أهمية القمح كغذاء عالمي. وبداية من زيارته البحثية الأولى إلى مدينة أوديسا عام ٢٠١١، في الوقت الذي انطلقت فيه موجة الربيع العربي إثر انتفاضات الخبز لتطيح بالحكومات من تونس إلى مصر، يعود نيلسون بالتاريخ قبل ١٢ ألف سنة إلى أصول سلة الخبز الأوروبية، التي أصبحت أوكرانيا وروسيا في الوقت الحالي، والطرق التي استُخدمت قديما في تجارة القمح وفيما بعد كمصدر غذاء لمدن القارة وجيوشها.

وهذا الكتاب، وهو الخامس في سلسلة الكتب التي ألفها أستاذ الإنسانيات بجامعة جورجيا، يعطي جرعة مكثفة من التاريخ والسياسة والاقتصاد، وإن كان يظل أسلوبه مبهجا وجذابا وهو يستكشف تاريخ القمح على مدار عدة قرون. عمليات التخزين والشحن في أثينا والقسطنطينية وموسكو، وتأسيس ميناء البحر الأسود في أوديسا، وعلاقة ذلك بأحداث مهمة أخرى، مثل عمليات الحجر الأولى، واختراع شطائر الهامبرغر، ونشأة الصيرفة الاستثمارية التجارية.

وأدت هذه التجارة إلى تركز العمالة ورأس المال في المدن المعروفة بانخفاض أسعار الغذاء وعمق الموانئ. ثم بدأت موجة الهجرة والتحول الصناعي والتوسع الحضري ليتضاعف عدد سكان لندن وباريس وأمستردام خلال الفترة من عام ١٨٤٥ إلى عام ١٨٦٠. وصعد نجم الولايات المتحدة في ستينات القرن التاسع عشر عندما شجعت الحرب الأهلية على تصدير القمح لتوفير النقد الأجنبي اللازم لمقاومة المنشقين، ونشأت أسواق العقود المستقبلية الحديثة كجزء من مجلس شيكاغو للتجارة استجابة لمعاناة جيش الاتحاد في توفير الغذاء للجنود والخيول.

وساهمت هذه الأدوات المالية الجديدة في إيجاد سوق غذاء عالمية أوسع نطاقا في الوقت الذي شهدت فيه تجارة الشحن في الولايات المتحدة انتعاشا كبيرا، حيث تدفقت آلاف السفن إلى أوروبا محملة بالحبوب لتعود بملايين المهاجرين عبر المحيط الأطلنطي. وفي الوقت نفسه، أمكن السفر بسرعة أكبر بين الموانئ العالمية بفضل استخدام المتفجرات في تعميق الموانئ وحفر القنوات وبناء الطرق، مما ساعد في إنهاء سيطرة روسيا على القمح العالمي من خلال توفير الغذاء بأسعار أقل للمدن الأوروبية. ويذهب نيلسون إلى أن معظم العلماء لا يدركون الرابط القوي بين إمدادات الحبوب الأجنبية منخفضة التكلفة، وصعود ألمانيا وإيطاليا وسقوط النمسا وتركيا وكفاح أوروبا من أجل فرض سطوتها الإمبريالية.

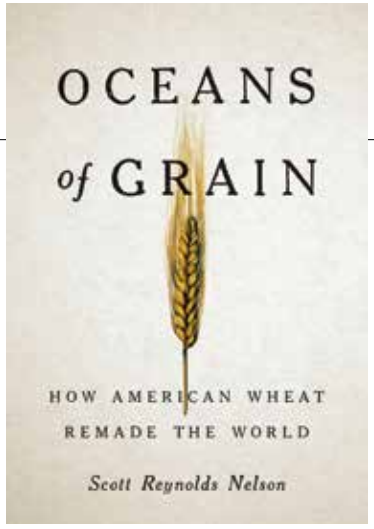

سكوت رينولدز نيلسون

مروج القمح: كيف أعاد القمح الأمريكي تشكيل العالم

Scott Reynolds Nelson

Oceans of Grain: How American Wheat Remade the World

Basic Books,
New York, NY, 2022, 368 pp., $18.99

ويتناول الكتاب التاريخ المالي، ويتضمن مقاطع ممتعة تعكس التطور الزمني لأسواق السلع الدولية التي أصبحت أكثر ارتباطا بمرور الوقت بسبب القمح. وفي صفحته الأولى، يعلن نيلسون عن شغفه بدراسة نوبة الذعر التي شهدها عام ١٨٧٣، مشيرا إلى أن الأزمة الزراعية ساهمت في تحول موجة الذعر المالي والهبوط الاقتصادي الناجمة عن تراجع أسعار الغذاء وتقادم الأدوات المالية المستخدمة إلى إخفاقات مصرفية في أوروبا وصدمة في أسعار الفائدة في بنك إنجلترا وأزمة امتدت إلى وول ستريت.

يعود الكتاب بالتاريخ قبل ١٢ ألف سنة إلى أصول سلة الخبز الأوروبية، التي أصبحت أوكرانيا وروسيا في الوقت الحالي.

وكتب نيلسون يقول «غمرت تدفقات الحبوب أوروبا، وانتهت فترات الانتعاش التي شهدتها أوديسا وأجزاء كثيرة في أوروبا الوسطى، مما تسبب في صدمات متلاحقة حول العالم».

وتنتهي القصة منذ قرن من الزمان في أعقاب الثورة الروسية، ولكننا نشعر كما لو كنا نعيشها اليوم بجميع أحداثها، حيث تدفع القراء إلى التفكير كتجار القمح والنظر إلى العالم ليس باعتباره خريطة واضحة للأمم ولكن كرحلة مصيرية تحمل غذاءنا عبر المحيطات والأنهار والموانئ وتسطر التاريخ بحق. FD

جيف كيرنز من فريق مجلة التمويل والتنمية.

تَمْكين المبدعين

الرموزَ غير القابلة للاستبدال فتحت أبواب عالم جديد قد يكون مربحا للفنانين في الاقتصادات النامية

أناليسا بالا

ريتش أليلا انقلبت حياته العملية رأسا على عقب من جراء الجائحة، على غرار عدد لا يحصى من الفنانين الآخرين. وسرعان ما نضب دخل هذا المصور الفوتوغرافي المقيم في نيروبي خلال فترة الإغلاق الجزئي الذي فرضته كينيا في عام ٢٠٢٠. وحاول الاستعانة ببدائل — التسويق بالعمولة ومقاطع الفيديو على موقع «يوتيوب» — فلم يحالفه النجاح في أي منها. ثم عرَّفه أحد الأصدقاء على «الرموز المشفرة غير القابلة للاستبدال» (NFTs)، التي وصفها أليلا قائلا «لقد أحدثت تحولا كاملا في مسار حياتي؛ إذ منحتني حرية الإبداع من جديد دون الحاجة إلى التفكير المستمر في إنتاج أعمال فنية للحصول على المال وتسديد الفواتير».

وعلى عكس النقود المادية والعملات المشفرة، فإن الرموز غير القابلة للاستبدال لا يمكن إحلالها. فهي كالمقتنيات لدى الأفراد الحقيقيين من هواة جمع الأعمال الفنية ومقاطع الفيديو والمقطوعات الموسيقية — إلا أنها رقمية. وقد اكتسحت هذه الرموز عالم الفنون والمقتنيات. وأصبح الآن بمقدور مليونيرات العملات المشفرة الذين يملكون رصيدا من «الإيثيريوم» يستطيعون إنفاقه أن يستثمروا مباشرة في هذه الرموز غير القابلة للاستبدال، مع الاحتفاظ بأموالهم داخل المنظومة البيئية للعملات المشفرة. وقد أسهمت في هذه الطفرة سرعةُ ارتفاع الأسعار وإمكانات تحقيق عائد كبير.

COURTESY OF OSINACHI/ الصورة:

أوسيناتشي، فنان العملات الرقمية الأكثر تحقيقا للإيرادات في نيجيريا، كان من أوائل الأفارقة الذين حققوا نجاحا كبيرا في فضاء الفنون الرقمية.

وقد بلغ حجم تداول الرموز غير القابلة للاستبدال ١٧,٦ مليار دولار في العام الماضي، طبقا لتقرير أصدرته شركة Nonfungible.com المتخصصة في بيانات الرموز غير القابلة للاستبدال. ويتجاوز هذا الرقم ٤٠ مليار دولار حسب تقدير شركة Chainalysis.

وقد تصل هذه الأسعار إلى مستويات مدهشة. ففي العام الماضي، بيع رمز من مجموعة «كريبتو بانكس (CryptoPunks) الصادرة عن شركة Larva Labs — وهي مجموعة تضم ١٠ آلاف شخصية «بانك» غير متكررة ابتكرها وأنتجها اثنان من خبراء التكنولوجيا المبدعين — بمبلغ ضخم قدره ٢٣,٧ مليون دولار إلى الرئيس التنفيذي لشركة Chain، وهي إحدى شركات التكنولوجيا القائمة على تقنية سلسلة الكتل (البلوك تشين). وفي البداية، كان يمكن لأي شخص لديه محفظة إيثيريوم رقمية أن يحصل مجانا على مجموعة «كريبتو بانكس» التي تُنسب إليها عادة بداية الشغف بالرموز غير القابلة للاستبدال. وبعد أربعة أعوام فقط، أصبحت قيمة أرخص رمز من هذه المجموعة ٦٠,٩٥ وحدة من عملة الإيثيريوم (حوالي ١٢٨ ألف دولار في ١٤ مايو).

غير أنه بالنسبة للمبدعين من أمثال أليلا، يرجع تزايد الإقبال على الرموز غير القابلة للاستبدال إلى إسهامها في حل مشكلة قديمة، ألا وهي كيفية إضفاء الصفة النقدية على الأعمال الفنية الرقمية. وبالنسبة للفنانين والمصورين الفوتوغرافيين وصانعي الرسوم المتحركة وغيرهم، بدأت الأبواب تُفتح على فرص ربما تكون مربحة — لا سيما في الاقتصادات النامية، حيث كان صناع المحتوى يواجهون في السابق مصاعب في التسويق والبيع في سوق الفنون التقليدية التي تبلغ قيمة معاملاتها عدة مليارات من الدولارات.

ثورة في عالم الفن

حين يقوم شخص بإنشاء أو «سك» رمز غير قابل للاستبدال، فإنه ينفذ شفرة مخزَّنة في عقود ذكية تحدد الملكية من خلال أداة تعريف فريدة وبيانات وصفية متفردة. ونظرا لأن المعلومات تُسجَّل في «سلسلة الكتل» – وهي دفتر حسابات رقمي موزع عمومي — فمن السهل التحقق من الملكية. وبالتالي، فرغم أن الرمز غير القابل للاستبدال يمكن نسخه أو تزويره، فإنه يتعذر نسخ أو تزوير ملكية البيانات التعريفية المرتبطة بالعمل المعني. وهذا مفهوم يكتسب أهمية جذرية.

وقبل ظهور تكنولوجيا سلسلة الكتل، كان الفنانون الرقميون يكافحون لإثبات أنهم المبدعون الأصليون للأعمال الفنية. وقد تغير هذا الوضع مع ظهور الرموز غير القابلة للاستبدال، إذ أحدثت تغييرا شاملا في نموذج أعمال المعارض التجارية التي عادة ما

الرموز غير القابلة للاستبدال معروضة في متحف افتراضي مشفر في الميتافيرس (واقع افتراضي أو معزز يمكن الدخول إليه عن طريق سماعات خاصة، ووحدات التحكم في الألعاب الإلكترونية، إلخ)

كانت تحصل على نصيب الأسد من أرباح سوق الفن. فالفنانون يتاجرون الآن بشكل مباشر على شبكة الإنترنت، عادة من خلال أسواق مثل OpenSea أو Nifty Gateway، دون الحاجة إلى وسيط. وبدلا من التضحية بنسبة كبيرة تتراوح بين ٤٠٪ و٥٠٪ يحصل عليها مالك المعرض، يدفع الفنانون رسم معاملة بسيطا.

ومن الأهمية بمكان أن ما يسمى «التقليب» أصبح ظاهرة واسعة الانتشار، على النقيض مما يحدث في عالم الفنون التقليدي. فمن خلال قيام المعارض الفنية بعملية تحقق من جامعي المقتنيات والوسطاء، يُحال دون «تقليب» الأعمال الفنية الذي يمثل ممارسة مرفوضة تماما في هذا القطاع. أما الرموز غير القابلة للاستبدال، فيستطيع أي شخص شراءها، غالبا دون الكشف عن هويته، مما يشجع المستثمرين على المسارعة بإعادة بيعها لتحقيق الربح بدلا من الاحتفاظ بها على نحو ما يفعل جامعو المقتنيات الحقيقيون.

ولا يعتقد أوسيناتشي، الفنان الرقمي الأكثر تحقيقا للإيرادات في نيجيريا والذي يبدع أعماله باستخدام برنامج Microsoft Word، أن الأمر بهذا السوء؛ إذ يقول إنه «في عالم الفن التقليدي، غالبا ما يكون الفنان على غير دراية بأن ملكية العمل قد تغيرت أصلا. أما في فضاء الرموز غير القابلة للاستبدال، فتحصل على عوائدك فورا في الوقت الذي تتم فيه عمليات إعادة البيع والتقليب».

والرموز غير القابلة للاستبدال تمكّن الفنانين من الحصول على نصيب من أي مبيعات مستقبلية، مما يتيح لهم درجة من الأمن المالي لا يحظى بها معظم الفنانين التقليديين. فعندما يبيع الفنانون أعمالا باستخدام تقنية سلسلة الكتل، يوقعون مع المشتري عقدا ذاتي التنفيذ يضمن لهم العائد — الذي يتراوح في الغالب بين ١٠٪ و٣٠٪. ويقول أوسيناتشي «إنه مبلغ كبير حقا» بالنسبة للفنانين. وحتى عند الوفاة، إذا كان يحق لأحد الأقارب الوصول إلى محفظتك المشفرة، فإن بإمكانه الحصول على العائد الذي تدره أعمالك».

غير أن الرموز غير القابلة للاستبدال لا تخلو من التحديات. فالعملات المشفرة أداؤها البيئي مزرٍ، ناهيك عن استشراء الممارسات الاحتيالية باستخدامها. والممارسة الأسوأ سمعة في هذا الصدد هي ما يسمى «سحب البساط»، حيث يسارع منشئو الرمز بسحب الأموال بعد إطلاق ما يبدو أنه مشروع حقيقي لعملات مشفرة، ثم يلوذون بالفرار ومعهم أموال المستثمرين. وطبقا لتقرير صادر عن شركة Chainalysis، فقد خسر مستثمرو العملات المشفرة ما يزيد على ٢٫٨ مليار دولار من جراء عمليات «سحب البساط» في العام الماضي. وتشكل الجريمة السيبرانية خطرا حقيقيا أيضا، بدءا من الاستيلاء على الحسابات وانتهاءً بالأسواق الوهمية.

وقد ساور أليلا القلق بشأن النواحي الأمنية حينما صاغ أول أعماله، وهو يحث من يفكرون في دخول هذا العالم على استكشافه بأنفسهم والبحث عن مجتمع مشفر. ويَعتقد أن عدد الفنانين الأفارقة لا يزال ضئيلا في عالم الرموز غير القابلة للاستبدال — نظرا للعائق الذي يمثله طابعها المعقد، والمصاعب التي تواجه اكتساب المتابعين، ورسوم الغاز (تكلفة المعاملة على سلسلة الكتل). غير أنه لا يزال متفائلا وتحدوه طموحات كبيرة للمستقبل. وبالإضافة إلى تحويل أعماله إلى صيغة رقمية، فهو يدير حاليا شركة تعمل مع ١٥٧ فنانا في مختلف أنحاء إفريقيا من أجل «إحداث ثورة في الفضاء الرقمي الإفريقي» على حد تعبيره. ويقول أيضا: «نحن نتطلع إلى تحقيق عائد يتراوح بين مليونين و٥ ملايين دولار من مبيعات هذا العام، فقط لكي نثبت للناس أنه أمر ممكن». FD

الرموز غير القابلة للاستبدال تمكّن الفنانين من الحصول على نصيب من أي مبيعات مستقبلية، مما يتيح لهم درجة من الأمن المالي لا يحظى بها معظم الفنانين التقليديين.

أناليسا بالا هي عضو في فريق تحرير مجلة التمويل والتنمية.

الرسم التوضيحي: ISTOCK/WILDPIXEL

صندوق النقد الدولي

طالع أحدث كتيب عن مطبوعات الصندوق لمعرفة المزيد عن العناوين الجديدة التي تغطي الاقتصاد العالمي.

اكتب الرمز **Spring 22** لكي تحصل على خصم ٢٥٪ عند إرسال الطلبات عبر شبكة الإنترنت من خلال العنوان التالي: *bookstore.IMF.org*.

IMF.org/pubs

Arabic
التمويل والتنمية، يونيو ٢٠٢٢
MFIAA2022002